



الموضوع

المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) -دراسة تحليلية وقياسية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ المشرف:

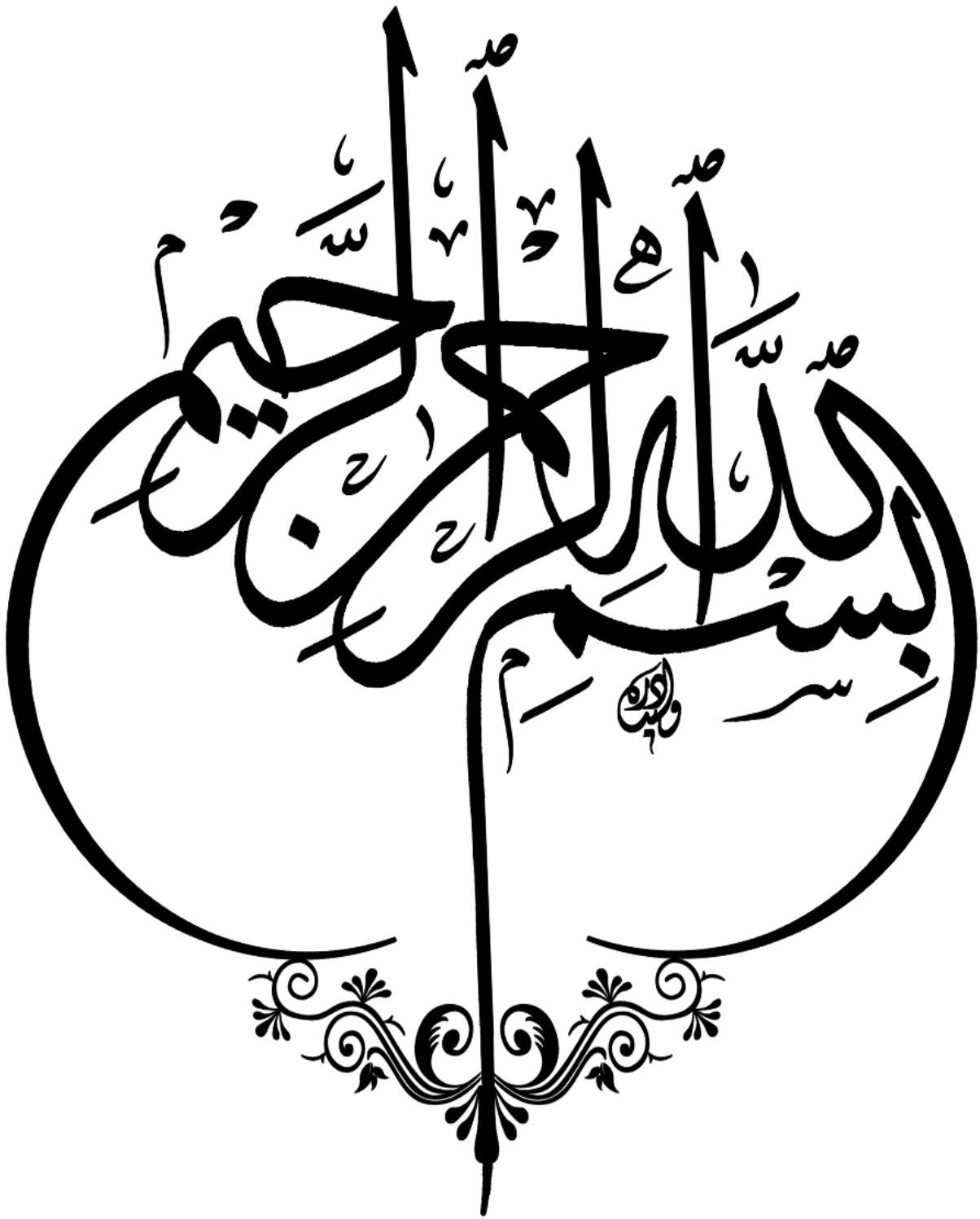
إعداد الطالبة:

أ.د/ علي بوعبد الله

صفاء نيد

الصفة	مؤسسة الانتماء	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	مفتاح صالح
مشرفا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	بوعبد الله علي
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر -أ-	قسوري انصاف
ممتحنا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر -أ-	عمري ريمة
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ التعليم العالي	بوقصبة الشريف
ممتحنا	جامعة الوادي	أستاذ محاضر -أ-	قدوري طارق

السنة الجامعية: 2022 - 2023



الشكر والعرفان

﴿ وَإِذْ تَأْتُونَ رَبَّكُمْ لَبِينَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وله الحمد والشكر على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيرنا محمد وعلى آله وصحبه
الجميعين وبعده:

أتقدم بحزب الشكر والعرفان إلى الاستاذ الدكتور بوعبد الله علي لتفضله بالإشراف على
هذه الأطروحة ووعده وتوجيهه لي طيلة إعداده هذا البحث، سائلة المولى عز وجل أن
يحفظه ويبارك له في علمه وعمله ...

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا جزءا
من وقتهم الثمين لقراءة هذا العمل المتواضع، وقبول مناقشته والحكم بحيله في سبيل
تطويره ...

شكرا كذلك إلى كل من ساهم في هذا العمل حتى لو بكلمة طيبة ...

الأهراء

إلى من زرعت في قلبي حب التعلم وعلمتني أن بالعلم نبني بيوتنا لا عمار لها، إلى من
كان وعاءها مصباحاً أنار لي وروب الحياة، ورضاها عني زلوني قوة وعزيمة وإرادة، نبع
الحب والحنان... أمي الغالية (حفظها الله)

إلى الرجل العظيم الذي أنار لي الرب وسهل لي سبل العلم ومنحني كل شيء بلا من ولا
حساب... أبي الغالي (حفظه الله)

إلى من تقاسمت معهم ورب الحياة وأحببتهم... إخوتي وسنري سعيد، مروى، طه عبير
الباسط (وقفهم الله ورعاهم)

إلى كل الأهل والأحباب، كل الأتارب والأصحاب أهري ثمرة جهري.

صفاء نير

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020. ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، لوصف وتحليل هيكل الودائع البنكية ولتتبع تطورها وتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة، والمنهج الكمي للكشف عن المؤشرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالودائع البنكية وذلك باستخدام طريقة المكونات الأساسية، ثم التحقق من المعنوية الاحصائية لتلك المؤشرات وطبيعة تأثيرها وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع.

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط بين الودائع البنكية ومعدل الفائدة على الودائع، عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. ويتحدد نمو الودائع البنكية في الجزائر على المدى الطويل بشكل ايجابي ومعنوي بعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وبشكل سلبي ومعنوي بمعدل التضخم؛ أما على المدى القصير فيتحدد نمو الودائع بشكل ايجابي ومعنوي بكل من معدل الفائدة على الودائع وعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وبشكل سلب ومعنوي بمعدل التضخم.

الكلمات المفتاحية: ودائع بنكية؛ مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ انحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع؛ جزائر.

Abstract

This study aims to identify the macroeconomic determinants of bank deposit growth in Algeria during the period 1990- 2020. To achieve the study's objective we used the descriptive-analytical method to analyze the structure of bank deposit, track their evolution, and the evolution of macroeconomic indicators under consideration. The quantitative method was also used to identify the macroeconomic indicators correlated with bank deposit, using the principal component analysis; and then to verify the statistical significance of these indicators and their impact using Auto Regressive Distributed Lag (ARDL).

The study results concluded that bank deposits in Algeria correlate to deposit interest rate, broad money supply to gross domestic product, inflation rate unemployment rate, and per capita gross domestic product growth. In the long-term bank deposit growth is determined positively by broad money supply to gross domestic product, and negatively by the inflation rate; In the short term, deposit growth is determined positively by deposit interest rate and broad money supply to gross domestic product, and negatively by the inflation rate.

Keywords : Deposit ; Macroeconomic indicators; Autoregressive Distributed Lag (ARDL); Algeria.

❖ الفهارس

❖ فهرس المحتويات

❖ فهرس الجداول

❖ فهرس الأشكال

❖ فهرس الملاحق

i.....	شكر وتقدير
ii.....	الاهداء
iv	الملخصات
v	فهرس المحتويات
xii	قائمة الجداول والاشكال
xiv	قائمة الملاحق

المقدمة العامة

أ.....	1. تمهيد
ب.....	2. إشكالية الدراسة
ج	3. فرضيات ونموذج الدراسة
د	4. أهمية الدراسة
ه.....	5. أهداف الدراسة
ه.....	6. حدود البحث
و.....	7. منهجية الدراسة
و.....	8. الدراسات السابقة
ك.....	9. التصميم العام للدراسة
ل.....	10. خطة وهيكلية الدراسة
م.....	11. صعوبات الدراسة

الفصل 1: الاطار النظري للودائع البنكية

2.....	تمهيد:
--------	--------

3.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الودائع البنكية
3.....	المطلب الأول: مفهوم الودائع البنكية
4.....	الفرع الأول: تعريف الحساب البنكي
4.....	الفرع الثاني: تعريف الودائع البنكية
7.....	الفرع الثالث: الفرق بين الحساب البنكي والوديعة البنكية
8.....	المطلب الثاني: آثار عقد الوديعة وطرق تلقيها
8.....	الفرع الأول: الآثار المترتبة على عقد الوديعة البنكية
10.....	الفرع الثاني: طرق تلقي الودائع
11.....	الفرع الثالث: أهمية الودائع البنكية
12.....	المطلب الثالث: أنواع الودائع البنكية
13.....	الفرع الأول: الودائع حسب مصدرها
13.....	الفرع الثاني: الودائع حسب منشأها
16.....	الفرع الثالث: الودائع حسب أجل استحقاقها
22.....	المبحث الثاني: استراتيجيات تنمية الودائع والعوامل المؤثرة على استقرارها
22.....	المطلب الأول: استراتيجيات تنمية الودائع
22.....	الفرع الأول: استراتيجيات المنافسة السعرية
24.....	الفرع الثاني: استراتيجيات المنافسة غير السعرية
26.....	الفرع الثالث: تقييم استراتيجيات جذب الودائع
27.....	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع
29.....	المبحث الثالث: تسعير الودائع البنكية
29.....	المطلب الأول: ماهية التسعير المصرفي

29	الفرع الأول: تعريف التسعير المصرفي
30	الفرع الثاني: أهمية التسعير المصرفي
31	الفرع الثالث: هدف البنك من تسعير الودائع البنكية
32	المطلب الثاني: طرق تسعير الودائع البنكية
32	الفرع الأول: تسعير الودائع بالتكلفة مضافا إليها هامش الربح
34	الفرع الثاني: استخدام التكلفة الحدية لتحديد أسعار الفائدة على الودائع
37	الفرع الثالث: استراتيجيات التسعير المستمدة من التغلغل في السوق
37	الفرع الرابع: تكييف جداول الأسعار حسب شرائح المودعين
38	الفرع الخامس: تسعير الودائع القائم على أساس العلاقة مع العميل وتحقيق أهداف البنك
40	خلاصة

الفصل 2: محددات الودائع البنكية بين النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية

43	تمهيد
44	المبحث الأول: محددات الودائع في نظريات الادخار قبل الحرب العالمية الثانية
44	المطلب الأول: الادخار في النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية
44	الفرع الأول: الادخار في النظرية الكلاسيكية
46	الفرع الثاني: الادخار في النظرية النيوكلاسيكية
47	المطلب الثاني: الادخار في النظرية الكينزية (نظرية الدخل المطلق)
50	المبحث الثاني: محددات الودائع في نظريات الادخار بعد الحرب العالمية الثانية
50	المطلب الأول: نظرية الدخل النسبي و نظرية دورة الحياة
50	الفرع الأول: نظرية الدخل النسبي
53	الفرع الثاني: نظرية دورة الحياة لمودجلياني

55.....	المطلب الثاني: نظرية الدخل الدائم و نظرية المخزون الاحترازي
55.....	الفرع الأول: نظرية الدخل الدائم
59.....	الفرع الثاني: نظرية المخزون الاحترازي للاذخار
61.....	المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية الكلية المحددة للودائع في الدراسات التجريبية
61.....	المطلب الأول: معدل الفائدة على الودائع وعرض النقود
61.....	الفرع الأول: معدل الفائدة على الودائع والودائع البنكية
64.....	الفرع الثاني: عرض النقود والودائع البنكية
68.....	المطلب الثاني: التضخم والبطالة
68.....	الفرع الأول: التضخم والودائع البنكية
72.....	الفرع الثاني: البطالة والودائع البنكية
76.....	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والودائع البنكية
76.....	الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
78.....	الفرع الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي
79.....	الفرع الثالث: أثر النمو الاقتصادي على الودائع البنكية
81.....	خلاصة

الفصل 3: واقع الودائع البنكية في الجزائر

84.....	تمهيد:
85.....	المبحث الأول: نظام ضمان الودائع البنكية في الجزائر
85.....	المطلب الأول: مفهوم نظام ضمان الودائع البنكية
85.....	الفرع الأول: تعريف نظام ضمان الودائع
86.....	الفرع الثاني: نشأة وتطور نظام ضمان الودائع في الجزائر

89.....	المطلب الثاني: نطاق تطبيق نظام ضمان الودائع في الجزائر
89.....	الفرع الأول: الودائع التي يشملها التعويض
90.....	الفرع الثاني: نظام التعويض
91.....	الفرع الثالث: تقييم فعالية نظام ضمان الودائع في الجزائر
93.....	المبحث الثاني: تحليل هيكل الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020
93.....	المطلب الأول: نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد الواسع
93.....	الفرع الاول: نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي
98.....	الفرع الثاني: نسبة الودائع إلى عرض النقدي الواسع
100.....	المطلب الثاني: تطور حجم الودائع البنكية حسب نوع الوديعة في الجزائر
100.....	الفرع الاول: تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)
102.....	الفرع الثاني: تطور الودائع لأجل خلال الفترة (1990 - 2020)
104.....	المطلب الثالث: تطور حجم الودائع حسب الجهة المودعة والجهة المودع لديها
104.....	الفرع الأول: تطور حجم الودائع حسب الجهة المودعة
(2020 - 2000)	الفرع الثاني: تطور حجم الودائع بحسب الجهة المودع لديها في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)
108.....	
111.....	المبحث الثالث: تحديات وفرص استقطاب الودائع البنكية في الجزائر
111.....	المطلب الأول: تحديات استقطاب الودائع البنكية في الجزائر
111.....	الفرع الأول: تحديات ناشئة عن طبيعة الاقتصاد الوطني
112.....	الفرع الثاني: تحديات تتعلق بالجهاز البنكي
118.....	المطلب الثاني: فرص استقطاب الودائع البنكية في الجزائر
118.....	الفرع الأول: اصلاح هيكل الاقتصاد الوطني

119 الفرع الثاني: اصلاح هيكل الجهاز البنكي

123 خلاصة

الفصل 4: دراسة قياسية لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر

126 تمهيد

127 المبحث الأول: الاطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل

127 المطلب الأول: تقديم منهجية ARDL

127 الفرع الأول: الصيغة العامة لنموذج ARDL

129 الفرع الثاني: التمثيلات الأساسية لنموذج ARDL

135 الفرع الرابع: مرحلة الاختبارات التشخيصية

137 المبحث الثاني: دراسة الارتباط بين محددات نمو الودائع البنكية

137 المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة واجراء الاختبارات الاولية لطريقة PCA

137 الفرع الأول: اختيار متغيرات الدراسة وتعريفها

138 الفرع الثاني: الخصائص الاحصائية

139 الفرع الثالث: اجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (PCA)

140 المطلب الثاني: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

140 الفرع الأول: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

141 الفرع الثاني: نسب التمثيل واختيار عدد المحاور

143 الفرع الثالث: تحليل اسقاط المتغيرات على المستويات العاملة

144 المطلب الثالث: تحليل تطور المتغيرات المفسرة لنمو الودائع البنكية في الجزائر

144 الفرع الأول: معدل الفائدة على الودائع وعرض النقد الواسع

147 الفرع الثاني: معدل التضخم ومعدل البطالة

153	الفرع الثالث: النمو الاقتصادي، النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:
155	المبحث الثالث: القياس الاقتصادي لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر
155	المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات المستعملة في النموذج
155	المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة
155	الفرع الاول: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات
158	الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة
159	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية
159	الفرع الأول: تحديد فترات الابطاء المثلى
160	الفرع الثاني: اختبار الحدود للتكامل المشترك وتقدير العلاقة طويلة الاجل
163	الفرع الثالث: تقدير العلاقة قصيرة الأجل في اطار نموذج تصحيح الخطأ
166	الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج
170	خلاصة:

الخاتمة العامة

173	نتائج الدراسة
176	نتائج اختبار فرضيات الدراسة
178	مقترحات الدراسة
179	آفاق الدراسة
182	قائمة المراجع
200	الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
36	استخدام التكلفة الحدية لاختيار معدل الفائدة على الودائع	(01.01)
78	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	(01.02)
114	تطور مستوى الكثافة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2020)	(01.03)
138	تعريف المتغيرات المستخدمة في التحليل	(01.04)
138	الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	(02.04)
140	مؤشر KMO واختبار Bratlett's	(03.04)
141	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	(04.04)
142	القيم الذاتية ونسب الجمود	(05.04)
143	مساهمات وإحداثيات وتربيع التجيب للمتغيرات على المحورين F1 و F2	(06.04)
158	نتائج اختبار Philips Perron لاستقرار السلاسل الزمنية	(07.04)
161	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	(08.04)
162	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	(09.04)
164	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ	(10.04)
167	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للتباين	(11.04)
167	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبقايا واختلاف التباين	(12.04)

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
د	نموذج الدراسة	(01)
ك	التصميم العام للدراسة	(02)
33	تحليل نقطة التعادل	(01.01)
45	دالة الادخار في النظرية الكلاسيكية	(01.02)
48	دالة الادخار في النظرية الكينزية في الأجل القصير	(02.02)
52	دالة الادخار في نظرية الدخل النسبي	(03.02)
54	الرسم البياني لنظرية دورة الحياة	(04.02)
58	دالة الادخار في نظرية الدخل الدائم	(05.02)
94	الميل المتوسط للايداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(01.03)
96	الميل الحدي للايداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(02.03)
97	المرونة الداخلية للودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(03.03)
99	نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(04.03)
101	تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(05.03)
102	تطور الودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(06.03)
103	الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب والودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(07.03)

104	تطور الودائع تحت الطلب حسب الجهة المودعة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(08.03)
105	تطور الودائع تحت الطلب حسب القطاع المؤسساتي الخاص خلال الفترة (2010-2020)	(09.03)
106	تطور الودائع لأجل بحسب الجهة المودعة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(10.03)
107	تطور الودائع لأجل حسب القطاع المؤسساتي الخاص خلال الفترة (2010 - 2020)	(11.03)
109	تطور الودائع بحسب الجهة المودع لديها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(12.03)
116	هيكل النظام البنكي في الجزائر	(13.03)
142	تمثيل القيم الذاتية	(01.04)
144	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	(02.04)
146	تطور معدل الفائدة على الودائع في الجزائر خلال الفترة 1990-2020	(03.04)
147	تطور عرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	(04.04)
151	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020	(05.04)
153	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	(06.04)
154	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	(07.04)
156	التمثيل البياني لمستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 - 2020)	(08.04)
157	التمثيل البياني للفروق الأولى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 - 2020)	(09.04)

159	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	(10.04)
166	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقى	(11.04)
165	نتائج اختبار المجموع التراكمى المعاودة للبواقى	(12.04)
169	اختبار المجموع التراكمى المعاودة لمربعات للبواقى	(13.04)

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
200	نتائج الميل المتوسط للايداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(01)
201	نتائج الميل الحدي للايداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(02)
202	نتائج المرونة الداخلية للودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(03)
203	نتائج نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(04)
204	تطور الودائع حسب نوع الوديعة في لجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(05)
205	تطور الودائع حسب الجهة المودعة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(06)
206	تطور الودائع حسب الجهة المودع لديها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	(07)
207	بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	(08)

❖ المقدمة العامة

طرح الاشكالية والأسئلة الفرعية

فرضيات ونموذج الدراسة

الدراسات السابقة

هيكل الدراسة وخطتها البحثية

المقدمة العامة

1. تمهيد:

إن النظام المالي الفعال وبحسب ما تجمع عليه معظم الأدبيات الاقتصادية والمالية يؤدي دورا بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وفي بناء نظام اقتصادي ديناميكي، فالبلدان التي لديها مؤسسات مالية متطورة تميل نحو النمو بسرعة أكبر مقارنة بغيرها من الدول التي تفنقر لوجود مؤسسات مالية متطورة حيث يساهم وجود نظام مالي فعال وكفاء في تمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على احتياجاتها المالية وتعزيزها من خلال قدرته على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية.

وفي الدول النامية التي تهيمن فيها الصناعة المصرفية على النظام المالي، مثل الجزائر، تكون البنوك التجارية هي المكون الأساسي للنظام المالي، ويؤدي ممارستها لوظيفة الوساطة المالية بفعالية وكفاءة دورا رئيسيا في التعجيل بالنمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك يصبح القطاع المصرفي بمثابة العمود الفقري للوساطة المالية التي تقوم على مبدأ تجميع الأموال من المدخرين أو أصحاب الفائض المالي، ثم إقراض تلك الأموال للمستثمرين سواء كانوا أفراد أو شركات أي وحدات العجز المالي. إن العملية التمويلية سابقة الذكر، لا يمكن أن تتم إلا في حال وجود مستويات جيدة من الودائع البنكية، فهذه الأخيرة تشكل المصدر الرئيسي للدخل في البنوك التجارية والمصدر الحيوي للأموال فيها، كما تعد موردا أساسيا لتلبية الاحتياجات المالية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وعليه، تعد عملية تعبئة الودائع البنكية مكونا أساسيا لرأس المال العامل للبنوك التجارية وهي ذات أهمية بالغة للصناعة المصرفية. وبالرغم من اعتبار النظرية الاقتصادية البنوك التجارية مؤسسات احتكار قلة ذات منافسة عالية، إلا أن حجم الودائع التي يحشدها الجمهور العام يعد من العوامل الحاسمة لنجاح البنك. لذا لا يتم المبالغة في التأكيد على دور وأهمية الودائع كأهم مصادر الأموال في البنوك التجارية، ومغزى نشاطه وأساس استمرار ممارسته لوظائفه المعتادة.

إن استقرار الودائع البنكية وضمان تدفقها بشكل كاف ومستمر نحو البنوك التجارية يعد مهمة مستحيلة دون الاعتراف بوجود عوامل تؤثر عليها وتتحكم في نموها، والتي تعرف بمحددات نمو الودائع البنكية، ومن أبرز هذه المحددات وضع المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي من أهمها معدل الفائدة، المعروض النقدي التضخم، البطالة والنمو الاقتصادي، فهي تعكس التصرفات والسياسات على المستوى الكلي، أي على مستوى الاقتصاد الوطني. ليس هذا فقط، بل تحمل التغيرات الحاصلة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية تأثيرات مباشرة وغير مباشرة ومتفاوتة الحدة على سلوك المودعين، حيث يولي هؤلاء أهمية قصوى للأوضاع الاقتصادية

السائدة في البلد عند اتخاذهم قرار حجب جزء من دخلهم من أجل تكوين ودائع لدى البنوك التجارية، على اعتبارها أحد أشكال الادخار.

على ضوء ما سبق، وفي ظل تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي وتزايد حاجته إلى موارد مالية ضخمة لتشغيل الاستثمارات المختلفة، وأمام عجز البنوك التجارية في الدول النامية عن توفير التمويل بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب نظرا لمحدودية مواردها الخارجية، ظهرت الحاجة الملحة لتدخل الحكومات وصناع القرار في تلك الدول لتهيئة مناخ ادخاري محفز، وذلك بإزالة القيود وعلاج المشاكل التي تعيق التدفق السلس للأموال داخل البنوك التجارية. وعلى غرار الدول النامية الأخرى، سعت الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 إلى تطوير القطاع البنكي من خلال إيجاد الأطار القانوني المنظم لعمله، ومنحه الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بمختلف العمليات البنكية خاصة تلك المتعلقة بتلقي الودائع بكل أشكالها من مختلف عملائها ولكل الآجال، العمل على توفير الحماية للمودعين من خلال التكفل بضمان وحماية أموالهم لرفع مستوى الثقة في النظام البنكي، كما تم العمل على إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما يخدم عملية تجميع الأموال المتداولة خارج الدائرة النقدية الرسيمة في شكل ودائع بنكية.

2. إشكالية الدراسة:

رغم الإصلاحات المصرفية والاقتصادية المنجزة خلال ثلاث عقود من الزمن لا تزال الودائع البنكية المعبئة في الجزائر تسجل مستويات ضعيفة مقارنة بحجم الكتلة النقدية الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد الوطني، وهو ما يدل على وجود خلل ما، ولعل خير دليل على ذلك هو ارتفاع نسبة الاقصاء المالي التي وصلت حسب بيان صادر عن بنك الجزائر إلى نسبة 33% مع نهاية سنة 2017. وعليه، يصبح إيجاد العوامل الاقتصادية الكلية التي تدفع أو تبطئ نمو الودائع في الجزائر أمر ضروري لضمان نموها بشكل فعال ومستدام.

من هنا تبرز معالم اشكالية الدراسة التي نوجزها في السؤال التالي:

ما المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

للإجابة على الاشكالية المطروحة، عملنا على تحليلها إلى الاسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية للتغير في معدل الفائدة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

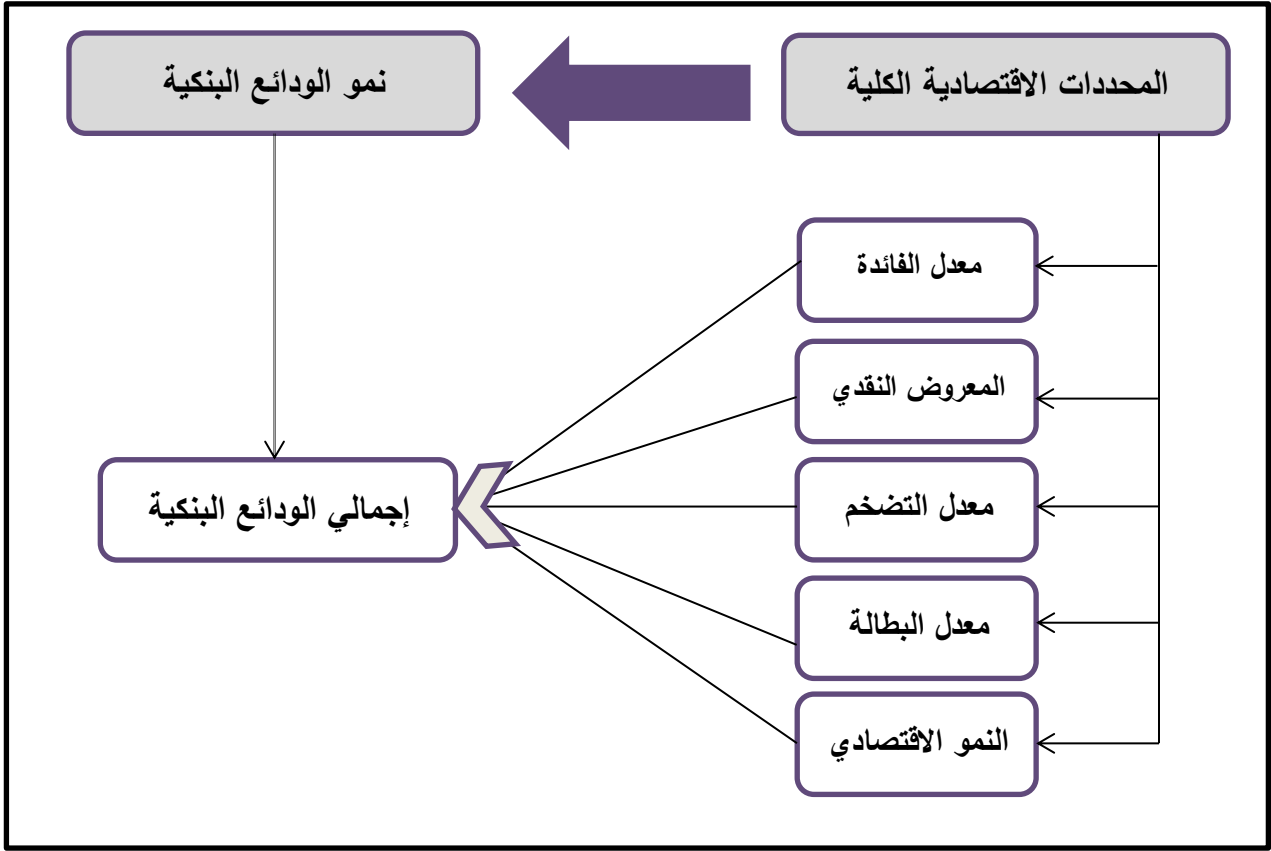
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية للتغير في المعروض النقدي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية للتغير في معدل التضخم على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية للتغير في معدل البطالة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية للتغير في معدل النمو الاقتصادي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

3. فرضيات ونموذج الدراسة:

- توجد علاقة طردية ومعنوية للتغير في معدل الفائدة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).
- توجد علاقة طردية ومعنوية للتغير في المعروض النقدي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).
- توجد علاقة عكسية ومعنوية للتغير في معدل التضخم على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).
- توجد علاقة عكسية ومعنوية للتغير في معدل البطالة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).
- توجد علاقة طردية ومعنوية للتغير في معدل النمو الاقتصادي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

والشكل الموالي رقم (01) يلخص أبعاد متغيرات الدراسة التي نريد اختبارها:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة.

يربط نموذج الدراسة الموضح في الشكل أعلاه بين المحددات الاقتصادية الكلية كمتغير مستقل ونمو الودائع البنكية كمتغير تابع. بالنسبة للمتغير المستقل فيمثلته معدل الفائدة، المعرض النقدي، معدل التضخم معدل البطالة والنمو الاقتصادي؛ أما المتغير التابع فيمثلته إجمالي الودائع البنكية.

4. أهمية الدراسة:

لدراسة أهمية بالغة على المستوى النظري تستمدتها من أهمية الموضوع ذاته، حيث يشكل موضوع نمو الودائع البنكية أحد المحاور المهمة ضمن أدبيات التنمية المالية، التي أصبحت تأخذ اهتمام العديد من الباحثين والمختصين وصناع القرار في العالم، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول تدارك ندرة الدراسات التي بحثت عن العوامل المؤثرة على نمو الودائع البنكية على المستوى الكلي في الجزائر وذلك من خلال توضيح طبيعة العلاقة بين الودائع البنكية ومحدداتها نظريا، لتعتبر الدراسة بذلك قاعدة معرفية قادرة على دعم البحوث التكميلية أو الجديدة في هذا المجال.

أما على المستوى التطبيقي، فتتدرج الدراسة ضمن الأشكاليات الرئيسية التي تواجه القطاع البنكي في الجزائر، خصوصا وأن الودائع البنكية تشكل أهم مدخلات الوساطة المالية وأهم أدوات الادخار فيها؛ لذا فإن الكشف عن محدداتها سيوضح أي العوامل التي تدفع بالودائع البنكية نحو النمو أو تعوقها، كما تتضح أهمية الدراسة في اعطاء صورة واضحة عن واقع الودائع في الجزائر. علاوة على ذلك قد تساعد هذه الدراسة مدراء البنوك التجارية وصناع القرار في الجزائر على معرفة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على طلب الودائع، وهو ما قد يساعدهم على ايجاد الحلول ووضع السياسات المناسبة التي تأخذ في نظر الاعتبار تلك المؤشرات.

5. أهداف الدراسة:

يمكن صياغة أهداف الدراسة بناءا على النتائج التي ينتظر أن تحققها على المستويين النظري والتطبيقي، وذلك كما يلي:

- بناء إطار نظري متكامل لموضوع الودائع البنكية، وتسليط الضوء على محدداتها في ظل النظريات الاقتصادية للادخار والدراسات التجريبية؛
- عرض وتحليل واقع الودائع البنكية وهيكلتها في الجزائر؛
- التعرف على مدى فعالية الودائع في النشاط الاقتصادي، ومدى فعالية البنوك التجارية في تحفيز الطلب على الودائع البنكية؛
- الوقوف على أهم التحديات التي تعيق استقطاب الودائع البنكية وعرض الفرص المتاحة للرفع من مستوياتها؛
- صياغة وتقدير نموذج قياسي يسمح بتحديد أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على نمو الودائع البنكية من خلال تحديد أهم المتغيرات التفسيرية ارتباطا بها؛
- تحديد طبيعة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الودائع البنكية والمؤشرات الاقتصادية الكلية المحددة لها في الجزائر.

6. حدود البحث: تتمثل حدود البحث في الاطار المكاني والزمني الذي يرسمه الباحث للعمل وفقه في بحثه حتى يتمكن من تحليل الموضوع تحليلا دقيقا. وفي دراستنا هذه تتمثل حدود البحث في التالي:

- **الحدود المكانية:** اتخذت الدراسة - الجزائر - حالة تطبيقية لتحديد أي المؤشرات الاقتصادية الكلية المحددة لنمو الودائع البنكية فيها.

- **الحدود الزمنية:** لتحديد الفترة المستهدفة بالدراسة اعتمدنا فترة الاصلاحات المصرفية والاقتصادية والفترة التي تليها، بحيث تنحصر فترة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020، وتسمح لنا هذه الفترة بتتبع مسار تطور الودائع البنكية والمؤشرات الاقتصادية الكلية، ثم التوصل إلى محددات نمو الودائع، وهو ما سيتم توضيحه بالتفصيل في الفصل الثالث والفصل الرابع من الدراسة.

7. منهجية الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والوصول إلى الاهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، الذي يركز على وصف الظاهرة وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال ارقام، أشكال بيانية وجداول توضح مقدر الظاهرة المدروسة. كما اعتمدنا المنهج الكمي باعتباره بحث تجريبي منهجي يساعدنا في البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لنمو الودائع البنكية، والمعنوية الاحصائية لهذه المتغيرات وطبيعة تأثيرها، ويتم هذا من خلال الاستعانة بالأدوات الاحصائية والنماذج القياسية التي توفرها النظرية الاحصائية والتحليل الاقتصادي القياسي، وذلك بالاستعانة ببرمجيتي Xlsata16 و Eviews10.

8. الدراسات السابقة:

قادتنا عملية البحث عن الدراسات السابقة من كتب علمية وأبحاث ودوريات، إلى استنتاج أن موضوع محددات نمو الودائع البنكية قد شكل مجالا خصبا للكثير من الابحاث والدراسات باللغة الاجنبية، وحتى نتمكن من تحليلها في اطار موضوعي محدد اخترنا الدراسات التي ركزت على البحث عن المحددات الاقتصادية الكلية أو أثر أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي على نمو الودائع فقط. في حين وجدنا أن هذا موضوع لم يحظى باهتمام كاف ومعق من قبل الدراسات العربية، إذ وجدنا خلال بحثنا عن الجهود والدراسات باللغة العربية في هذا المجال، وفي حدود ما اطلعنا عليه أن أغلبها قد ركزت على معالجة اشكالية محددات الادخار المحلي والعائلي. وبالتالي سيتم التركيز على عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في تحليل العلاقة النظرية بين الودائع البنكية ومحدداتها وفي تطوير نموذج الدراسة.

1.8. الدراسات باللغة العربية

- دراسة: مشير الوردى. (2021). المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1987-2019). الآفاق للدراسات الاقتصادية المجلد 02(العدد 06)، 248-266.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على العوامل التي تؤثر في ادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك، خلال الفترة 1987-2019. وبعد تحليل مختلف نماذج الادخار النظرية توصل الباحث إلى أن النموذج الأكثر دلالة على ادخار العائلات الجزائرية لدى صندوق التوفير والاحتياط-بنك والأكثر تطابقا مع الواقع هو نموذج الدخل الدائم، وبالتالي فإن متغيرات هذه الدالة هي محددات ادخار العائلات لدى صندوق التوفير والاحتياط-بنك، حيث تبين أن العائلات الجزائرية تتخذ قراراتها في الادخار انطلاقا من دخلها الجاري، إذ لا تبالي إلا بشكل ثانوي بارتفاع معدلات الفائدة المقترحة من طرف البنك.

- دراسة: أحمد محمد يوسف. (2020). العوامل المحددة لسلوك الودائع في سوق النقد المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11(العدد 03 الجزء الثاني)، 1155-1176.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقييم تأثير سعر الصرف، ومعدل الفائدة والتضخم على سلوك الودائع في سوق النقد المصري خلال الفترة (2000-2018)، والتعرف على مدى قوة العلاقة بين محددات الدراسة المستقلة؛ وبين العوامل المفسرة للتقلبات في سلوكياتها وبعضها البعض. ولتحقيق ذلك، تم استخدام البيانات الثانوية للسلاسل الزمنية الفصلية. وبالاستعانة بالتحليل الوصفية والاحصائية والقياسية المناسبة توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لسعر الصرف، ووجود تأثير معنوي وقوي لمعدل الفائدة ووجود تأثير معنوي لمعدل التضخم على سلوك الودائع بالعملة المحلية؛ كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي وقوي لكل من: سعر الصرف، معدل الفائدة، ومعدل التضخم على سلوك الودائع بالعملة الأجنبية.

2.8. الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة: Nesru , K. B., & Mekonnen , K. Y. (2022). Deposit mobilization and its determinants: evidence from commercial banks in Ethiopia. *Banke and Yitayaw Future Business Journa*, 8(32), 1-10.

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة فحص أي المتغيرات الخاصة بالبنوك والاقتصاد الكلي المحددة نمو الودائع لدى البنوك التجارية في اثيوبيا خلال الفترة 2001-2020. باستخدام المنهج الكمي (نموذج التأثيرات الثابتة) أظهرت نتائج الدراسة أن كل من نسبة القروض إلى الودائع، كفاية رأس المال، النمو الاقتصادي، التضخم، النمو السكاني والاستقرار السياسي لها تأثير سلبي ذو دلالة احصائية على تعبئة الودائع لدى البنوك التجارية. هذا وتوصي الدراسة بضرورة اهتمام البنوك التجارية الاثيوبية بالعوامل الداخلية التي تسيطر عليها الادارة مع مراعاة تأثير الديناميكية الاقتصادية والسياسية وذلك حتى تتمكن من تحسين مستوى الودائع المعبئة لديها.

- دراسة: Ibrahim, N. Y., & Aziza, H. A. (2020). Factors determining bank deposit growth in Turkey: an empirical analysis. *rajagiri managment journal*, vol. 14(No. 2), 121-132.

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تحديد العوامل الرئيسية التي تحدد نمو الودائع البنكية في تركيا خلال الفترة (الثلاثي الأول 2000 إلى الثلاثي الرابع 2016). ولهذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع للتحقيق في تأثير عوامل الاقتصاد الكلي وعوامل مرتبطة بالبنك على نمو الودائع؛ وقد كشفت النتائج أن استقرار البنوك، كفاءة القطاع البنكي، العرض النقدي الواسع، النمو الاقتصادي والتضخم كلها محددات مهمة لنمو الودائع على المدى الطويل، أما على المدى القصير يتأثر نمو الودائع فقط بالتوسع في الفروع البنكية والعرض النقدي الواسع.

- دراسة: Safiat, A. A., Kamal , E. I., Mutasem K, A., & Ibrahim , A. (2019). Determinants of deposit of commercial banks in Sudan: an empirical investigation (1970–2012). *Int. J. Electronic Finance*, 9(3), 230- 255.

حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة تحديد العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك التجارية العاملة في السودان، وقد تمثلت العوامل محل الدراسة في معدل التضخم، اجمالي الائتمان كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، معدل الفائدة (هامش الربح) عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع توصلت الدراسة إلى أن

حجم الودائع في الأجل الطويل يتأثر بشكل سلبي بمعدل التضخم والمعروض النقدي، أما في الأجل القصير فتتأثر الودائع بشكل ايجابي بالائتمان ومعدل الفائدة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

- دراسة: Fisnik, M., & Rufi, o. (2019). The impact of macroeconomic factors on the level of deposits in the banlikng sector, ana empirical analysis in the western Balkan countries. Journal of accounting, finance and auditing studies, vol.5(No. 3), 16- 29.

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستوى الودائع في القطاع المصرفي في دول غرب البلقان (أي كوسوفو، ألبانيا، مقدونيا، البوسنة، هرسيغوفينا، الجبل الاسود و صربيا) للفترة 2005- 2017، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت خمس نماذج قياسية اقتصادية مختلفة (الانحدار الخطي، التأثيرات الثنائية، التأثيرات العشوائية، انحدار Hausman Taylor ونموذج GMM) والمتغيرات التي تم أخذها في الاعتبار في نموذج الدراسة هي مستوى الودائع كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فهي معدل الفائدة على الودائع، معدل الفائدة الهامشي، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم وعرض النقد الواسع. خلصت نتائج الدراسة إلى أن كل المتغيرات المستقلة لها تأثير ايجابي على مستوى الودائع ما عدى التضخم الذي كان غير معنوي احصائيا، مع التأكيد على أن معدل الفائدة على الودائع هو المحدد الرئيسي لمستوى الودائع البنكية في دول غرب البلقان.

- دراسة: Saba , M., & Danish, A. S. (2017, january 29). Effect of interest rate on bank deposits: evidences from islamic and non- islamic economies. future busness journal, 1-8.

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر معدل الفائدة على الودائع في كل من الاقتصادات الاسلامية والاقتصادات الربوية وذلك بغية التحقق من حقيقة إذا كانت أيا من العوامل الدينية لها تأثير على قرار المسلمين عند اتخاذ قرار الاحتفاظ بمدخراتهم لدى البنوك. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان بيانات مستخرجة من 23 دولة اسلامية و23 دولة غير اسلامية وغطت هذه البيانات الفترة الممتدة من (1999-2014). أظهرت النتائج أن معدل الفائدة على الودائع في حالة الدول الاسلامية ليس له تأثير على الودائع البنكية في الأجلين الطويل والقصير، بينما أظهرت النتائج أنه في حالة الدول غير الاسلامية يكون لمعدل الفائدة أثر ايجابي كبير على الودائع البنكية.

- دراسة: Ferrouhi, E. (2017). DETERMINANTS OF BANK DEPOSITS IN MOROCCO. *MaghrebReview of Economics and Management, Vol 4(No. 1), 23- 26.*

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحديد محددات الودائع البنكية في المغرب باستخدام بيانات مقطعية خلال الفترة (2003- 2014)، تم استخدام الودائع في البنوك المغربية كمتغير تابع، وعشر متغيرات تفسيرية تمثلت في: حجم البنوك، لوغاريتم إجمالي أصول البنوك، نسبة رأس مال البنك إلى مجموع الأصول نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول، نسبة التمويل الخارجي إلى مجموع الخصوم، معدل التضخم، معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة، الاستثمار الأجنبي المباشر والأزمة المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الودائع مرتبطة بشكل ايجابي بحجم البنوك، التمويل الداخلي والخارجي ومعدل البطالة.

- دراسة : Altin, T., & Hysen, H. (2016, July). The impact of interest rate on bank deposit : evidence from the albanian banking sector (Jan 2005- Dec 2014). *Academic Journal of Interdisciplinary studies, vol 5(No 2), 257- 266.*

ركزت هذه الدراسة على قياس وتحليل العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الودائع في النظام البنكي الألباني خلال الفترة (2005- 2014)، حيث استخدمت الدراسة مستوى الودائع كمتغير مستقل، أما المتغيرات التفسيرية فكانت كل من معدل الفائدة على الودائع بالعملة المحلية ومعدل الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية والناتج المحلي الاجمالي، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى توصلت الدراسة إلى أن معدل الفائدة على الودائع بالعملة المحلية له تأثير سلبي على مستوى الودائع، بينما يؤثر معدل الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية بشكل ايجابي على مستوى الودائع.

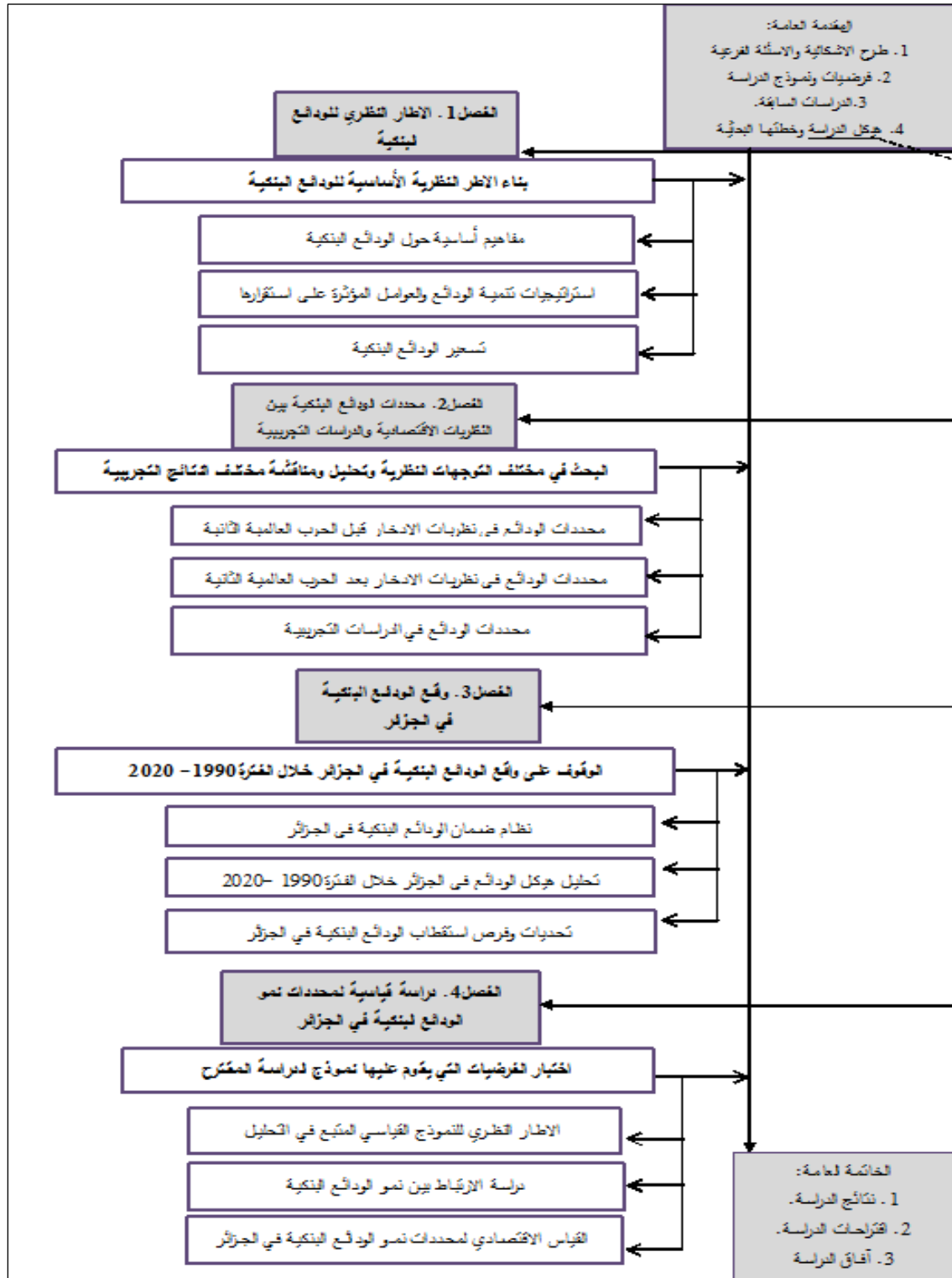
3.8. ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تعد جميع الدراسات السابقة الواردة دراسات مرجعية، خاصة وأنها تقدم أفكارا مهمة حول موضوع البحث، فهي تساهم في حصر متغيرات الدراسة الحالية، وتحديد أثرها على نمو الودائع البنكية، بما يساهم في تقديم تصور واضح حول أثرها المحتمل على نمو الودائع في الجزائر. تم التوصل إلى أن دراستنا الحالية تتفق مع أغلب الدراسات السابقة التي بحثت عن محددات نمو الودائع البنكية، وتتميز عنها من حيث الاهتمام بالبحث عن محددات نمو الودائع على المستوى الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، بالإضافة إلى تطبيق طريقة المكونات الأساسية للكشف عن أهم المؤشرات المرتبطة بالودائع، ثم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع لتحديد محددات نمو الودائع في الأجلين الطويل والقصير.

9. التصميم العام للدراسة:

يوضح الشكل رقم 02 أدناه التصميم الهيكلي للدراسة من المقدمة العامة إلى الفصول ثم الخاتمة العامة:

الشكل رقم (02): التصميم العام للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة.

10. خطة وهيكلية الدراسة:

يتضح لنا من الشكل السابق أن هذه الدراسة جاءت في أربعة فصول إضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة، حيث خصص الفصلين الأولين لمعالجة الجانب النظري للموضوع، والفصل الثالث يتعلق بالجانب التحليلي والفصل الرابع بالجانب القياسي، وذلك كما يلي:

- تعالج المقدمة العامة الأفكار العامة للدراسة بشكل متسلسل فهي تتضمن: تقديم الاشكالية التي تنطلق منها الدراسة، الفرضيات التي حاولت الدراسة اختبار مدى صحتها، توضيح أهمية الدراسة وأهدافها، ثم المنهجية المتبعة وحدود الدراسة، تحليل الدراسات السابقة وتوضيح ما تتميز به هذه الدراسة مقارنة بما سبقها من دراسات إضافة إلى عرض هيكلتها وخطتها البحثية، وصعوبات الدراسة.
- خصص الفصل الأول لمعالجة الاطر النظرية المتعلقة بالمتغير التابع أو الودائع البنكية، حيث شمل هذا الفصل ثلاثة عناصر أساسية: الأول يتضمن توضيح المفاهيم الأساسية حول الودائع البنكية، في حين يتطرق الثاني لاستراتيجيات تنمية الودائع البنكية والعوامل المؤثرة على استقرارها، أما الثالث فتطرق لتسعير الودائع البنكية أين يتم توضيح طرق التسعير المختلفة المعتمدة من قبل البنوك التجارية في مجال الودائع.
- بالنسبة للفصل الثاني فقد تطرق إلى محددات الودائع البنكية بين النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية، من خلال ثلاثة عناصر: محددات الودائع في نظريات الادخار قبل الحرب العالمية الثانية محددات الودائع في نظريات الادخار بعد الحرب العالمية الثانية، ثم محددات الودائع في الدراسات التجريبية.
- أما الفصل الثالث فقد جاء لتحليل واقع الودائع البنكية في الجزائر، من خلال ثلاثة عناصر أيضا: نظام ضمان الودائع البنكية في الجزائر، تحليل هيكلية الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ثم الوقوف على أبرز التحديات وعرض الفرص المتاحة لاستقطاب الودائع البنكية في الجزائر.
- بناء على اشكالية الدراسة والمعالجة النظرية للودائع البنكية ومحدداتها في الفصلين الاولين وتحليل واقعها في الجزائر في الفصل الثالث، يتم في الفصل الرابع اختبار الفرضيات التي يقوم عليها نموذج الدراسة المقترح، ليعنون هذا الفصل بدراسة قياسية لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر، والذي يتضمن ثلاث عناصر: أولا الاطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل، ثانيا دراسة الارتباط بين محددات نمو الودائع البنكية من خلال مخرجات برنامج XI-stat 16، وثالثا القياس الاقتصادي لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر من خلال برنامج Eviews 10.

- تشكل الخاتمة العامة خلاصة ما توصلنا إليه خلال كل مراحل البحث من المقدمة العامة حتى الفصل الرابع، فهي تتضمن: النتائج التي توصلت إليها الدراسة، اقتراحات الدراسة وآفاقها.

11. صعوبات الدراسة:

1.11. على المستوى النظري: نظريا واجهتنا:

- صعوبة في تحديد وحصر المؤشرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الودائع البنكية، نظرا لوجود أطر مختلفة تحدد هذه المتغيرات (النظريات الاقتصادية، نتائج الدراسات التجريبية).

- صعوبة إيجاد الربط النظري الدقيق للعلاقة بين الودائع البنكية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، نظرا لعدم وجود اتفاق بين نتائج الدراسات المنجزة في هذا المجال.

2.11. على المستوى التطبيقي: تطبيقيا واجهتنا:

- صعوبة ضبط بيانات السلاسل الزمنية لمؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث تتعرض هذه الأخيرة للتحيين من فترة لأخرى، بسبب المراجعة الدورية التي يجريها المحاسبون الوطنيون على البيانات المنشورة بدلالة المعلومات الجديدة المتحصل عليها، وهذا ما يجعل تعديل البيانات المدخلة في تقدير نموذج الدراسة أمر ضروري.

❖ الفصل 1. الاطار النظري للودائع البنكية

- تمهيد

للـ مفاهيم أساسية حول الودائع البنكية

للـ استراتيجيات تنمية الودائع والعوامل المؤثرة على استقرارها

للـ تسعير الودائع البنكية

- خلاصة

الفصل 1: الاطار النظري للودائع البنكية

تمهيد:

إن الحديث اليوم عن المكانة المهمة للقطاع البنكي في الاقتصاد وقدرته على تجميع الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية المربحة أمر لا يختلف عليه اثنان، فوظيفة الوساطة المالية التي تمارسها البنوك تجعلها قادرة على صناعة التمويل. إلا أن هذه الصناعة لا يمكن أن تتم إلا في حال وجود مستويات جيدة من الودائع البنكية، وبالتالي لا يتم المبالغة في التأكيد على دور الودائع كأحد أهم أنشطة الوساطة المالية.

تشكل الودائع البنكية أولى مراحل انتاج السلع المالية، فهي تمثل أهم الموارد التي تلتقطها البنوك التجارية من الجمهور الخارجي، وهي أيضا مصدر الأموال فيه ويلبها في الأهمية راس المال والاحتياجات. هذا ما يجعل البنوك التجارية تولي أهمية قصوى لعملية تعبئة المدخرات على شكل ودائع مهما كان نوعها، وتسعى لتنميتها بكل الطرق المتاحة، وتسعيها بالشكل الذي يزيد من جاذبيتها للمودعين، ففي ظل اشتداد المنافسة في الساحة المصرفية، تصبح الودائع مصدر الميزة التنافسية للبنوك ومفتاح استمرار نمو الارباح فيها. لذلك خصص هذا الفصل لبناء الاطر النظرية الاساسية للودائع البنكية، من خلال التطرق للعناصر التالية:

- مفاهيم أساسية حول الودائع البنكية: حيث يقوم هذا المبحث بتوضيح المفاهيم المتعلقة بالودائع، الآثار المترتبة على عقد الوديعة، وكذا الأنواع المختلفة للودائع؛
- استراتيجيات تنمية الودائع والعوامل المؤثرة على استقرارها: يعنى هذا المبحث بعرض الاستراتيجيات التي تستخدمها البنوك في مجال جذب وتنمية الودائع، ثم أهم العوامل التي تعيق استقرارها؛
- تسعير الودائع البنكية: هنا يتم توضيح أهم الطرق المستخدمة لتسعير الودائع البنكية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الودائع البنكية

إن تاريخ ظهور الودائع البنكية يبدو غير دقيق، إلا أن دراسات الباحثين في التاريخ الاقتصادي القديم تبين أن البدايات الأولى للودائع البنكية تعود إلى أواخر القرون الوسطى، أين بدأ الصيارفة أعمالهم بتوفير أماكن آمنة لحفظ أموال التجار من السرقة والضياع مقابل حصولهم على رسوم على الأموال المودعة لديهم وتسليم المودعين شهادات ايداع؛ وسرعان ما كسب الصيارفة ثقة التجار واكتسبت شهادات الايداع ثقة المتعاملين بها بسبب سرعة وفاء الصيارفة بالتزاماتهم وضخامة الأموال التي يتعاملون بها. ونتيجة لذلك أصبح احتمال سحب كل المبالغ دفعة واحدة ضعيفا جدا ما دفع بالصيارفة إلى الاقراض منها مقابل فائدة والتنازل عن أجره الحراسة التي كانوا يتقاضونها مقابل دفع فوائد للمودعين لجذب المزيد منها، وهذا ما يعتبر نقطة التحول في الغرض من الودائع من مجرد حفظ الأموال في مكان آمن إلى الحصول على فائدة، وبالتالي يرجع الفضل في اكتساب البنوك التجارية لوظيفة قبول الودائع إلى أعمال الصيارفة. ونحاول من خلال هذا المبحث عرض مفهوم الودائع البنكية، آثار عقد الوديعة وطرق تلقيه وتبيان أنواعها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم الودائع البنكية

تشمل كلمة الودائع بالبنوك التجارية الودائع الحقيقية -النقدية- أي المبالغ التي يحضرها العملاء للبنك، والودائع العينية التي تكون في شكل أوراق مالية، المصوغات والمجوهرات وهذا النوع من الودائع لا يدخل في موارد البنوك كونها تتقاضى مبلغا من أجل حفظها إذ ليس لها حق استثمارها كما تفعل بالوديعة النقدية. لذلك؛ وخدمة لأغراض البحث سنركز على الوديعة النقدية دون غيرها من الودائع، وسنطلق عليها طلية هذا البحث تسمية "الودائع البنكية". ولأن العلاقة المالية بين العميل والبنك تتجسد من خلال الحساب البنكي، كون القاعدة البنكية تنص على أن لكل وديعة حساب بنكي يتوافق وطبيعة الأموال المودعة؛ فإننا نرى أنه من الضروري التطرق أولا لتعريف الحساب البنكي ثم تعريف الودائع البنكية.

الفرع الأول: تعريف الحساب البنكي: يعرف الحساب البنكي بأنه " رقم أو رمز تقترن به معظم العمليات المالية لصاحبه أثناء قيام علاقة بينه وبين البنك، ومن الناحية العلمية أو القانونية هو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص (الطبيعي أو المعنوي) الذي يُفتح لصالحه لتُنظَم بها العمليات المالية سواء أكانت سحبا أو إيداعا أم عمليات أخرى (ناصر، 2012، صفحة 13).

فالحساب البنكي هو التجسيد المادي للعلاقة البنكية التي تربط العميل بالبنك وتمكن هذه العلاقة البنك من تسجيل كل العمليات التي تخص الحساب والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل لذلك يؤدي الحساب البنكي ثلاث أدوار رئيسية، أولها مراقبة العمليات المالية وتسجيلها واستخلاص النتائج المترتبة عن هذه الحركات سواء كانت حساب مدين أو حساب دائن؛ وثانيها هو القيام بالتسوية بين البنك وصاحب الحساب فالمسحوبات تدفع من هذا الحساب، والودائع تسجل فيه وأخيرا يشكل الحساب البنكي وسيلة ضمان بالنسبة للبنك وذلك عند القيام بالعمليات التعويضية للحركات الدائنة والمدينة للحساب، وأيضا بالنسبة للعميل كونه أداة اثبات للمبالغ المودعة لدى البنك (لطرش، 2010، صفحة 16).

الفرع الثاني: تعريف الودائع البنكية

يلقى تعريف الودائع البنكية اتفاقا واسعا بين الباحثين والمهتمين بالمجال البنكي، فحتى تأخذ الأموال صفة الوديعة فإنه لا بد من استيفائها لثلاث شروط أساسية؛ وهي: عقد الوديعة الذي يبرم بين طرفين هما العميل المودع والبنك المودع لديه؛ تسليم المبلغ المودع إلى البنك؛ علاوة الإيداع وهي معدل الفائدة على الوديعة. وتعتبر الوديعة البنكية مادة حياة البنك التجاري ومصدر تمويل الأنشطة الاستثمارية لذا فإن البحث عن تعريف الوديعة يدفعنا حتما إلى الخوض في مدلولها اللغوي، محتواها الاصطلاحي ووصفها القانوني.

أولا. تعريف الوديعة لغة:

جرى العرف في الأبحاث الأكاديمية أن يبدأ بالمدلول اللغوي للظاهرة المدروسة لفهم أكثر واستيعاب أفضل لحقيقتها، ومن ثم فإن كلمة الوديعة هي اسم لإيداع وتطلق على العين المودعة، وهي من أسماء الأضداد تستعمل في إعطاء المال لحفظه وفي قبوله. إذ يقال "أودعته مالا أي دفعته إليه ليكون وديعة عنده، ويقال أيضا أودعته مالا بمعنى قبلت منه ذلك المال ليكون وديعة عندي" (كردي، 2018، صفحة 851). فالوديعة في اللغة هي جمع ودائع وتعني المال المتروك عند الغير قصدا للحفظ بغير أجر (قلعجي، 1999، صفحة 472).

ثانيا. تعريف الوديعة البنكية اصطلاحا:

وفي الاصطلاح الاقتصادي نجد أن للوديعة تعاريف عديدة، وفيما يلي عرض بعضها:

الوديعة البنكية هي: "كل ما يكون للعميل في ذمة البنك، فلا تقتصر فقط على النقود المودعة لديه بموجب عقد الوديعة بل تشمل أيضا كل النقود التي تغذي حساب الوديعة مهما كان مصدرها سواء كان الايداع المباشر أو قيم الشيكات التي يحصلها البنك لحساب العميل أو أوامر التحويل المصرفي التي وقعت لفائدته أو أي اعتماد قيد لفائدته، فكل ما يدخل حساب الوديعة من نقود هو وديعة مصرفية نقدية وبالتالي يجوز للبنك استغلال هذه النقود بكل السبل المتاحة له لتوفير موارد مالية لمن يحتاجها" (كردي، 2018، صفحة 853).

إن تعريف الوديعة بهذا الشكل يعتبر تعريفا واسعا وغير دقيق، فاعتبار أن كل ما يدخل لحساب الوديعة من النقود مهما كان مصدرها وطريقة ايدعها وديعة بنكية في الواقع أمر غير دقيق، فالوديعة البنكية لا تشمل إلا ما دخل للحساب بموجب عقد الوديعة؛ لذلك يعتبر هذا التعريف أقرب لتعريف الحساب الجاري لا الوديعة.

وتعرف أيضا بأنها: "عقد مبرم بين طرفين أو أكثر، هما العميل المودع سواء كان شخصا واحدا أو عدة أشخاص طبيعيين أو معنويين، والبنك المودع لديه. حيث يقوم العميل بموجب هذا العقد بإيداع مبلغ نقدي لدى البنك جاهزا للاسترداد عند الطلب أو وفقا لشروط معينة متفق عليها مسبقا" (الناشف و الهندي ، 1998، صفحة 72).

كما تعرف الوديعة بأنها: "عبارة عن مبلغ من المال يودعه شخص طبيعي كتاجر مثلا أو شخص معنوي لدى بنك تجاري، سواء لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر يعينه صاحب الوديعة، يقابل هذه الوديعة تحرير سند من طرف البنك التجاري يلتزم فيه بقبض المبلغ مع امكانية فتح دفتر شيكات إذا طلب العميل ذلك" (بوفاسة، 2018، صفحة 116).

وضح التعريفان السابقان أطراف عقد الوديعة، حيث يمكن أن يكونا طرفان فقط هما العميل المودع والبنك المودع لديه أو عدة أطراف كأن يشترك مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في ايداع

أموال لدى البنك؛ وما يؤخذ على التعريفان السابقان إهمالهما للعائد المترتب على الايداع (معدل الفائدة) فشرح المعرف متوقف على ادراج كل عناصره.

وعرفت أيضا بأنها: "مبلغ من المال يحتفظ به عميل البنك في حسابه إما من خلال ايداعه نقدا أو عن طريق الشيك أو عن طريق التحويل الالكتروني، وفي المقابل يدفع البنك للعميل مبلغ من المال بناء على معدل الفائدة السائد" (Saba & Danish, 2017, p. 2).

وفي تعريف آخر هي: "اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود باستخدام وسيلة من وسائل الدفع، ويلتزم بمقتضاه البنك برد المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة" (هندي م.، 2015، صفحة 147). يعتبر هذا التعريف هو التعريف المختار لما يأتي:

- توضيحه بأن عملية ايداع النقود لدى البنك لا تتم نقدا فقط بل يمكن أن تكون باستخدام إحدى وسائل الدفع المعتمدة في الدولة؛

- توضيحه بأن الوديعة قد تكون تحت الطلب أو لأجل وأن البنك ملزم بردها في كلتا الحالتين؛

- كما وضح أن البنك قد يلتزم بدفع فوائد على المبالغ المودعة، أي أن دفع الفوائد على الودائع أمر غير مطلق وإنما يرتبط بنوع الوديعة.

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكننا صياغة تعريف شامل للوديعة البنكية ألا وهو: مبلغ من النقود يدفعه العميل المودع إلى البنك المودع لديه باستخدام وسيلة من وسائل الدفع، على أن يلتزم البنك برد المبلغ عند الطلب أو عند حلول أجل استحقاقه، مع إمكانية حصول المودع على مكافئة تتمثل في معدل الفائدة.

ثالثا. تعريف الوديعة البنكية قانونيا:

من الناحية القانونية نجد أن المشرع الجزائري تعرض لتعريف الوديعة البنكية في القانون المدني وفي قانون النقد والقرض، كما يلي:

تعرف الوديعة في القانون المدني وبموجب (المادة 590، 2007) بأنها: "عقد يسلم بمقتضاه المودع شيئا منقولا إلى المودع لديه على أن يحافظ عليه لمدة وعلى أن يرده عينا". نلاحظ من خلال هذه المادة أن المشرع الجزائري اكتفى بتعريف الوديعة على أنها عقد بين طرفين أحدهما مودع والآخر مودع

لديه، مع التزام هذا الأخير بردها عينا؛ أي لا يمكنه التصرف فيها. وهو ما يتنافى مع مبدأ الاستثمار والحفاظ الذي يعمل به البنك التجاري عند قبوله للوديعة.

كما نص القانون المدني على بعض أنواع الودائع، حيث جاء في (المادة 598، 2007) أنه "إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أي شيء آخر مما يستهلك وكان المودع لديه مأذونا له في استعماله اعتبر العقد قرضا". أي أن الوديعة التي يحق للمودع لديه (البنك) التصرف فيها، تأخذ شكل عقد قرض. وهو مالا يتماشى مع طبيعة عقد الوديعة لما فيه من خلط بين المفهومين -الوديعة والقرض- فعقد القرض يُمكن البنك من الحصول على فوائد بينما عقد الوديعة قد يترتب عليه دفع البنك فوائد لصالح المودع، كما أن القرض لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال للطلب، بينما يمكن للوديعة أن تكون تحت الطلب (كردي، 2018).

أما في قانون النقد والقرض، وبموجب الأمر 11/03 المعدل والمتمم بالأمر 04/10 نجد أن المشرع الجزائري لم يعرف الوديعة البنكية صراحة وإنما عرفها من منطلق أنها أموال متلقاة من الغير. حيث نصت (المادة 66، 2003) "تتضمن العمليات البنكية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض وكذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل". وتوضح (المادة 67، 2003) مفهوم تلقي الأموال من الجمهور بأنها "تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها، بشرط إعادتها. باستثناء:

- الأموال المتلقاة أو المتبقية في الحساب والعائدة لمساهمين يملكون على الأقل خمسة في المائة من الرأسمال، ولأعضاء مجلس الإدارة وللمديرين؛
- الأموال الناتجة عن قروض المساهمة.

الفرع الثالث: الفرق بين الحساب البنكي والوديعة البنكية

بعد تعريفنا للحساب البنكي والوديعة البنكية من عدة جوانب، لغويا واصطلاحا وقانونيا وجب التفريق بين الحساب البنكي والوديعة البنكية؛ فالحساب البنكي هو تجسيد للوساطة المالية بين البنك والعميل سواء كان هذا الأخير مقرضا (مودع/صاحب فائض) أو مقترضا (صاحب عجز)، أما الوديعة فتتمثل الشق الأول من الوساطة المالية فقط أي علاقة البنك بأصحاب الفائض المالي، لذا فإيداع الوديعة

ينتج عنه فتح حساب، أما فتح الحساب لا ينتج بالضرورة عن ايداع وديعة. لذلك يمكننا القول بأن كل وديعة عبارة عن حساب بنكي، ولكن ليس كل حساب عبارة عن وديعة (ناصر، 2012، صفحة 15).

المطلب الثاني: آثار عقد الوديعة وطرق تلقيها

يتضمن هذا المطلب الآثار القانونية المترتبة على عقد الوديعة بالنسبة لكلا الطرفين العميل المودع والبنك المودع لديه، والطرق المتاحة للبنك لتلقي الودائع.

الفرع الأول: الآثار المترتبة على عقد الوديعة البنكية

يترتب على كل عقد مبرم بين طرفين آثار قانونية بالنسبة لأطرافه، وهو الحال بالنسبة لعقد الوديعة البنكية، الذي يترتب على ابرامه التزامات وحقوق لكل من العميل المودع والبنك المودع لديه. أولاً: آثار عقد الوديعة البنكية بالنسبة للعميل المودع: ينشأ عن ابرام عقد الوديعة التزام العميل المودع بنقل ملكية النقود المودعة وتسليمها للبنك كما يلتزم بعدم الاعتراض على استعمال البنك لها، وفي المقابل له الحق في استرداد نقوده المودعة؛ وفيما يلي تفصيل ذلك.

1. الالتزام بنقل ملكية النقود المودعة وتسليمها للبنك:

إن نقل ملكية النقود التي يتم ايداعها لدى البنك هو أول التزام يقع على عاتق العميل المودع فانتقال ملكية الاموال المودعة لا يتم إلا بالتسليم الفعلي وليس بمجرد إبرام العقد، فالتسليم ليس ركنا في عقد الوديعة النقدية، وإنما التزاما تبعيا لنقل الملكية التي لا تتم إلا بإتمامه (حرياش، 2017، صفحة 149). وتتم عملية التسليم عبر عدة طرق سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كأن يتم التسليم عن طريق شيك أو إصدار أمر بالتحويل المصرفي (بلودنين، 2009، صفحة 55).

2. الالتزام بعدم الاعتراض على استعمال البنك للوديعة:

لا يحق للعميل الاعتراض على استعمال البنك للوديعة، فلا يجوز له أن يعترض على قيام البنك باستثمار الوديعة النقدية المودعة لديه، وذلك كون البنك في هذه الحالة يتصرف بكل حرية كمالك وليس كوكيل، فله حرية التصرف فيها في مختلف النشاطات البنكية (بلودنين، 2009، صفحة 55).

3. الحق في استرداد النقود المودعة:

يعتبر الحق في استرداد النقود المودعة لدى البنك بالطريقة المنصوص عليها في عقد الوديعة من أهم حقوق العميل وترتبط عملية استرداد النقود بنوع الوديعة، فإذا كانت الوديعة تحت الطلب جاز له أن يسحبها في أي وقت أما إذا كان الأمر يتعلق بوديعة لأجل فيكون من حق العميل أن يسحبها متى حل

أجل الاستحقاق. وأخيرا إذا كانت الوديعة متوقفة على شرط اخطار سابق فيكون من حق العميل سحب مبلغ الوديعة شرط اخطار البنك مسبقا بذلك (الجنبيهي و الجنبيهي، 2000، صفحة 27) وعموما يعتبر حق العميل في استرداد نقوده المودعة حق مضمون ومؤكد من قبل البنك فتحة العميل في قدرته على استرداد أمواله أيا كان نوع الوديعة أساس قيام العلاقة البنكية وإقبال العملاء على الخدمات البنكية المقدمة.

ثانيا. آثار عقد الوديعة البنكية بالنسبة للبنك المودع لديه:

يترتب على البنك بموجب عقد الوديعة مجموعة من الالتزامات تتمثل في: الالتزام بتسليم الوديعة الالتزام بردها والالتزام بدفع الفوائد؛ بالإضافة إلى حقه في تملك الأموال المودعة واستعمالها لحسابه الخاص.

1. التزامات البنك المترتبة عن عقد الوديعة البنكية:

حدد المشرع الجزائري التزامات البنك المترتبة عن عقد الوديعة البنكية في القانون المدني وفي قانون النقد والقرض والتي سنتطرق لها في الآتي:

1.1. الالتزام بتسليم الاموال المودعة: يقابل التزام العميل المودع المتمثل في نقل ملكية النقود المودعة وتسليمها للبنك، التزام البنك المودع لديه بتسليمها، حيث تنص (المادة 591، 2007) من القانون المدني "على المودع لديه أن يستلم الوديعة" وينتج عن تسليم البنك للوديعة ملكيته لها، فالملكية تنتقل بالتسليم الفعلي للأموال لا بمجرد ابرام العقد، فيصبح بذلك البنك مالكا مؤقتا لهذه الأموال -خلال مدة الايداع-. ويترتب عن هذا الالتزام ما يعرف بتبعية الهلاك؛ أي أن البنك ملزم برد الوديعة وتحمل تبعية هلاكها (بلودنين، 2009، صفحة 57).

2.1. الالتزام برد الأموال المودعة: إن الالتزام برد الاموال المودعة هو التزام يقع على عاتق البنك المودع لديه، حيث اشترطت (المادة 67، 2003) من الأمر 11/03 المعدل والمتمم بالأمر 04/10 على أن الأموال المتلقاة من الغير يجب أن تعاد للمودع؛ كما نصت المادة 594 من القانون المدني أنه: "يجب على المودع لديه أن يسلم الشيء إلى المودع بمجرد طلبه إلا إذا ظهر من العقد أن الاجل عين لمصلحة المودع لديه..." وعليه فإن استرداد المودع لأمواله مضمون في الآجال المتفق عليها حسب نوع الوديعة؛ بغض النظر عن نتائج البنك التجاري. كما أن الالتزام برد الوديعة يمكن أن يكون للعميل شخصيا أو إلى من يمثله قانونا كالوكيل أو الورثة في حالة وفاته (الشماع، 2011، صفحة 109).

3.1. الالتزام بدفع الفوائد: لم تنص (المادة 67، 2003) على التزام البنك بدفع فوائد على الأموال المتلقاة في شكل ودائع، إلا أن هذا لا يمنع ذلك في حال تم الاتفاق على أن الأموال المودعة تنتج فوائد؛ فقد جرى العرف في المجال البنكي على قيام البنك بدفع فوائد على الودائع من أجل تشجيع الادخار واستقطاب موارد مالية جديدة تساهم في تحسين قدرات البنك الاستثمارية، لذلك أجاز المشرع الجزائري في (المادة 455، 2007) من القانون المدني دفع فوائد على الودائع بقوله " يجوز لمؤسسات القرض في حالة إيداع أموال لديها أن تمنح فائدة يحددها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية لتشجيع الادخار"، ويتناسب معدل الفائدة على الودائع طرديا مع مدة بقاءها لدى البنك. وينبع هذا الالتزام من خلال امتلاك البنك للنقود المودعة من جانب العميل وحقه في استعمالها واستثمارها في مختلف المشاريع التي تحقق له أرباحا، وعليه يصبح من حق العميل الحصول على فائدة نظير استغلال البنك لأمواله.

2. حقوق البنك المترتبة على عقد الوديعة البنكية:

إن أحقية البنك في تملك الاموال المودعة لديه تكون مقررة من لحظة التسليم الفعلي لها، دون الحاجة للنص على ذلك في العقد المبرم بينهما، ويكون له بموجب ذلك حرية التصرف فيها واستعمالها إلى حين أجل استحقاقها، باستثناء الوديعة المخصصة لغرض معين، والتي لا يحق للبنك توظيفها إلا في الغرض الذي خصصت لأجله، وهي حالة حسابات الودائع الاستثمارية المقيدة في البنوك الاسلامية. وينتج عن تملك البنك للنقود المودعة لديه وحقه في استعمالها، عدم تعرضه إلى الحكم بجريمة خيانة الامانة في حال أصبح غير قادر على تنفيذ التزامه بالرد؛ تحمل البنك تبعية هلاك الوديعة حتى لو كان سبب الهلاك أجنبي، فملكية البنك للوديعة تجعله يتحمل تبعه مخاطر الحوادث والظروف التي تؤدي إلى فقدانها كالسرقة (حرياش، 2017، صفحة 150).

الفرع الثاني: طرق تلقي الودائع

تصل الودائع إلى البنك إما من خلال شبائيك الايداع، أقسام البنوك الأخرى أو عن طريق التحويلات، وفيما يلي عرض لتلك الطرق: (عبد المجيد، بدون سنة نشر، صفحة 58)

أولا. شبائيك الايداع: يستلم أمين الصندوق بموجب إيصال ايداع يحرره مبينا فيه نوع الأموال المودعة أو باعتماد قسيمة الايداع التي يقدمها المودع، وهناك ست خطوات يقوم أمين الصندوق باتباعها دائما عند تسلّم الودائع وهي:

- القيام بعد النقدية المسلمة له من قبل المودع؛

- التأكد من عدم وجود أوراق مزورة؛
- التأكد من أن الأموال المودعة عبارة عن بنود نقدية وليست بنودا للحصول*؛
- مراجعة الشيكات للتحقق من تظهيرها حتى يتمكن من الرجوع إلى المظهر في حالة رفضها؛
- مراجعة مجموع البنود المودعة؛
- وأخيرا يقوم أمين الصندوق بتحرير إيصال بالقيمة المودعة.

ثانيا. أقسام البنك الأخرى: مثل قسم القرض، فمن الخطأ تصور أن الودائع كلها أحضرها العملاء لأن جزءا منها يأتي من قروض البنك ذاته، فبدلا من إعطاء المقترض قيمة القرض الممنوح له في شكل نقدي يفتح له حساب إيداع يدون فيه قيمته ويبقى تحت تصرفه؛ وهي حالة الوديعة المشنقة والتي سنتوقف لشرحها بالتفصيل في المطلب القادم.

ثالثا. التحويل البنكي: ويكون خاصة في المعاملات الخارجية، الشيكات المسحوبة على العملاء والشيكات المسحوبة على عملاء آخرين.

الفرع الثالث: أهمية الودائع البنكية

تعتبر الوديعة البنكية هامة من عدة جوانب سواء بالنسبة للمودعين أو للبنوك التجارية أو للاقتصاد ككل، فهي تفتح آفاقا واسعة أمام كل الأطراف وتتيح لكل واحد منهم فرصة لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالأمان والسيولة والربحية، فهي تمثل آفاقا لتوظيف أموال البعض، وتساهم في تغطية عجز البعض الآخر، وتخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي وتنمية ديناميكية دائمة، من خلال تدفقات مالية مستمرة، تساعد على تطور الأعمال.

تتجسد أهمية الودائع بالنسبة للمودعين في كونها أداة جيدة للحفاظ على النقود من الكثير من الأخطار المحتملة كالسرقة والضياع، كما تحمل الودائع لأصحابها مكاسب مالية لا يمكنهم الحصول عليها إلا إذا احتفظوا بنقودهم لدى البنك. وما يزيد من أهمية الودائع بالنسبة للمودعين تلك الابتكارات المستمرة من طرف البنوك التجارية والتي تتيح آفاقا فيما يتعلق بتداول واستعمال هذه الودائع أو فيما يتعلق بالعوائد المترتبة عنها (لطرش، 2010، صفحة 29).

* الفرق بين البنود النقدية وبنود التحصيل: يتمثل في أن الأولى تقيد في حساب المودع بقيمتها مباشرة، أما بنود التحصيل فتقيد لحساب المودع بعد تقديمها إلى المسحوب عليه وتحصيل مقابلها مع الإشارة إلى أن كل جزء من البنود النقدية يسلم إلى أقسام مختلفة، فالعملات النقدية والورقية تسلم إلى قسم الخزينة أما الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى فترسل إلى قسم المقاصة والبنود الأخرى تسلم إلى قسم التحصيل أو قسم العمليات الخارجية في حالة التحصيل الخارجي.

وتشكل الودائع بندا مهما وفريدا في الميزانية العمومية للبنك التجاري تميزه عن باقي شركات المساهمة، فهي تتيح للبنك توسيع نشاطه الائتماني والاستثماري، وذلك بإعادة توظيف الأموال الموجودة لديه دون اللجوء إلى عمليات التمويل التضخمي للنشاط الاقتصادي (لطرش، 2010، صفحة 29). كما تمثل الودائع مصدرا مهما لربحية البنوك التجارية، ففي ظل انخفاض رأس مال البنك تصبح الودائع المصدر النهائي لأرباحه ونموه واستمراره؛ هذا وتعد الودائع بأنواعها المختلفة (الجارية وغير الجارية) أحد أهم مصادر الأموال الخارجية في البنك التجاري، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة عمل البنوك المتمثلة أساسا في قبول الودائع؛ بالإضافة إلى ذلك فإن للبنوك التجارية مبرراتها المنطقية والاقتصادية في قبول الودائع حيث تعتبر تكلفتها أقل بكثير من تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة، فتكلفة الودائع تتمثل في معدل الفائدة الصريح والضماني الذي يدفعه البنك للمودعين، بينما تكلفة رأس المال والأرباح المحتجزة تتمثل في الفائدة التي كان يمكن للمستثمرين الحصول عليها لو أنهم استثمروا في أوجه استثمارية بديلة تتطوي على نفس درجة المخاطرة أي تكلفة الفرصة البديلة (الفتلاوي، الكروي، و حميد، صفحة 138).

وتظهر أهمية الودائع بالنسبة للاقتصاد الوطني من خلال قدرتها على حجب جزء من الدخل الممكن التصرف فيه في شراء السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقييد الاستهلاك الذي يمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من الضغوط التضخمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسمح الودائع بتراكم رأس المال على المستوى الكلي الأمر الذي يجنب عرقلة الاقتصاد بسبب نقص التمويل اللازم، كما أن ذلك يسهل التسيير النقدي للاقتصاد من دون وجود توترات نقدية معيقة، وهذا من شأنه أن يدفع إلى تعزيز الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا منتجين أم مستهلكين أو مجرد مدخرين للأموال، مما يساعد على توفير الظروف الضرورية للازدهار الاقتصادي (لطرش، 2010، صفحة 29).

المطلب الثالث: أنواع الودائع البنكية

بالنظر إلى أنواع الودائع نجد أن لها تصنيفات متعددة حسب معايير عديدة تسمح بالتعرف على الودائع من زوايا مختلفة، حيث يهدف كل تصنيف إلى تحقيق أهداف محددة على مستوى البنك وعلى مستوى النظام البنكي ككل؛ ونذكر فيما يلي أنواع الودائع حسب مصدرها، منشأها وحسب أجل استحقاقها.

الفرع الأول: الودائع حسب مصدرها

إن تقسيم الودائع حسب مصدرها يهدف إلى تحديد شروط فتح الحساب والإيداع والسحب وتحويل الأموال إلى الخارج ونوع العملة المودعة، بالإضافة إلى التعرف على توزيع ملكية الودائع وموسمية الحركة لكل منها، وكذا تحديد أوجه التوظيف الملائمة لكل نوع. وتصنف الودائع حسب مصدرها إلى الأنواع التالية: (قسط، 2018، صفحة 118)

أولاً. الودائع الأجنبية: يشير مفهوم الودائع الأجنبية إلى الاموال المودعة لدى البنوك التجارية التي تعمل داخل دولة معينة من قبل مودعين يقيمون خارج تلك الدولة، سواء كان هؤلاء المودعون أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين. كما قد تكون الودائع الأجنبية في شكل ودائع البنوك خارج البلد المعني وهذه في الواقع تتخذ من البنوك المحلية بنوكا مراسلة فتحتفظ بمقدار ضئيل من الودائع لديها لتسهيل معاملاتها ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات في مجموع الودائع عندما يستعمل صافي الودائع مطروحا منها الودائع في البنوك والتي تعود ملكيتها لبنوك أخرى.

ثانياً. الودائع المحلية: على عكس الودائع الأجنبية تمثل الودائع المحلية الأموال المودعة لدى البنوك التجارية التي تعمل داخل دولة معينة من قبل مودعين يقيمون داخل نفس الدولة، ويمكن للودائع المحلية أن تكون في شكل ودائع القطاع الخاص المقيم وهذا النوع يعتبر من أهم مصادر الودائع المحلية، كما يمكن أن نجدتها في شكل ودائع القطاع العام، والتي تنقسم إلى:

1. **الودائع الحكومية وشبه الحكومية:** وهي حسابات الحكومات والمؤسسات شبه الحكومية في البنوك التجارية؛

2. **ودائع البلديات والمؤسسات العامة:** وهي ودائع البلديات والمجالس القروية والمؤسسات المودعة في البنوك التجارية؛

3. **ودائع البنوك المحلية:** قد تحتفظ البنوك بحسابات لدى بعضها البعض.

الفرع الثاني: الودائع حسب منشأها

يمكن تقسيم الودائع حسب منشأها إلى ودائع أولية وودائع مشتقة، وهي كالتالي:

أولاً. الودائع الأولية: وتنشأ عن إيداع نقود أو شيكات (مسحوبة على بنك آخر) في البنك من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وتسمى أيضا ودائع حقيقية -غير وهمية- وذلك لأنها نقود حقيقية عهد

بها فعلا للبنك؛ أي أنها تلك المبالغ التي أودعت فعلا بالبنك بواسطة أصحاب الأموال، عوضا عن الاحتفاظ بها لديهم خوفا عليها من السرقة أو النفاذ (الصيرفي، 2007).

ثانيا. **الودائع المشتقة (الودائع الائتمانية):** من الخطأ تصور أن الودائع كلها أحضرها العملاء لأن جزء منها، وقد يكون الغالبية، يأتي من قروض البنك ذاته (عبد الرحمان، 2011، صفحة 111)، وهو ما يعرف بالودائع المشتقة أو الودائع الائتمانية.

وهي تلك الودائع التي تخلق أو تشتق من الوديعة الأولية بعد أن يتم منح جزء منها في شكل قرض، أي لا تكون نتيجة إيداع حقيقي وإنما مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك؛ فتتم عملية خلق نقود الودائع حينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فإن البنك يقوم هنا بتسجيل هذه العمليات محاسبيا، بحيث يجعل حساب المسحوب عليه مدينا وحساب المستفيد دائنا. وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة عكسية بين الودائع المشتقة والأموال المسحوبة (التسرب النقدي) من البنك، فزيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى انخفاض حجم الودائع المشتقة، والعكس فكلما قلت الأموال المسحوبة زادت الودائع المشتقة. ويحسب حجم الودائع المشتقة لدى البنك التجاري من خلال العلاقة التالية: (لطرش، 2010، صفحة 50)

$$(1) \dots \quad M = D \times \frac{1}{R+F-RF}$$

حيث: M : حجم النقود الاجمالية الناتجة عن عمليات الاقراض؛

D : مبلغ الوديعة الأولية؛

$\frac{1}{R+F-RF}$: مضاعف القرض، ويعني قدرة البنك على خلق النقود عن طريق القروض أي أنه كلما زاد

حجم الودائع بوحدة نقدية واحدة تضاعفت الودائع المشتقة بقيمة مضاعف القرض؛

R : الاحتياطي القانوني، وينصرف مفهومه إلى نسبة من ودائع البنك التجاري يحتفظ بها اجبارا في صورة

رصيد دائن لدى البنك المركزي بدون مقابل (Walsh, Carl E., 2017, p. 562)؛

F : التسرب النقدي، ويعني مقدار ما يحتفظ به الأفراد من نقود خارج الجهاز المصرفي.

ويحسب حجم الودائع المشتقة من خلال المعادلة التالية:

$$(2) \dots \quad MS = M - D$$

ولفهم طريقة اشتقاق نقود الودائع نأخذ المثال التطبيقي التالي:

لنفترض أن مبلغ الوديعة الأولية هو 10000 وحدة نقدية وأن معدل الاحتياطي الاجباري $R=10\%$ ، وأن نسبة التسرب النقدي الموجود في الاقتصاد $F=20\%$. بالتعويض في المعادلة رقم 1 نجد:

$$M = 1000 \times \frac{1}{0.1+0.2-(0.1 \times 0.2)} = 3570$$

أي أن اجمالي الكتلة النقدية هو 3570 وحدة نقدية.

وبالتعويض في المعادلة رقم 2، نجد:

$$M_s = 3570 - 1000 = 2570$$

أي أن حجم الودائع التي يستطيع البنك إنشائها من وديعة أولية تقدر بـ 1000 وحدة نقدية هو 2570 وحدة نقدية، ويتوقف البنك عن إنشاء نقود الودائع عندما يتساوى رصيد الاحتياطات الاجبارية مع قيمة الوديعة الأولية.

وتتأثر عملية اشتقاق الودائع بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي: (الصيرفي ، 2016 ،

صفحة 194)

1. حجم الودائع الأولية: حيث توجد علاقة طردية بين قدرة البنوك التجارية على توليد الودائع وحجم

الودائع الأولية، فكلما زاد حجم الوديعة الأولية زادت قدرة البنوك على توليد نقود الودائع؛

2. نسبة الاحتياطي القانوني: والعلاقة هنا تكون عكسية، فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني كلما

انخفضت قدرة البنوك التجارية على توليد نقود الودائع؛

3. فرص الاستثمار: أي مستوى توظيف موارد البنك وهي ذات علاقة طردية مع قدرة البنوك على توليد

الودائع، فكلما زادت الفرص الاستثمارية أمام البنوك كلما زادت قدرتها على منح الائتمان، وترتبط

فرص الاستثمار المتاحة أمام البنوك بعدد المستثمرين طالبي القروض، ومن الطبيعي أن تتأثر فرص

الاستثمار بمستوى النشاط الاقتصادي ففي حالات الانتعاش تزيد معدلات الأرباح ويزيد الطلب على

القروض ومن ثم تزيد قدرة البنك على توليد نقود الودائع، أما في حالات الانكماش يقل نطاق

عمليات الاقراض لارتفاع مخاطر ضعف المركز المالي للمدينين؛

4. نسبة التسرب النقدي: إن هذا العامل ذو علاقة سلبية مع قدرة البنك على توليد نقود الودائع، فكلما

زاد حجم النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي كلما أثر ذلك سلبا على حجم الودائع المشتقة.

الفرع الثالث: الودائع حسب أجل استحقاقها

يساعد تقسيم الودائع حسب أجل استحقاقها على تحديد التزامات البنك وحقوق المودعين، وتقدير متوسط تكلفة الأموال وتحديد متطلبات السيولة اللازم توفيرها، بالإضافة إلى توجيه توظيف الأموال مع ما يتناسب وتوقعات حركة السحب؛ فإذا أخذنا أجل استحقاق الودائع معياراً لتصنيفها فإنها ستأخذ الأشكال التالية:

أولاً. الودائع تحت الطلب:

وتُعرف أيضاً بالودائع الجارية؛ وهي تمثل الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالبنوك التجارية بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى البنك ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للبنك (الصيرفي، 2007، صفحة 37). ومن منظور البنك تصنف الودائع تحت الطلب على أنها حسابات معاملات توفر مصدراً للأموال التي يمكن استخدامها حتى يتم سحبها (Jeff, 2013, p. 477).

تشكل الودائع تحت الطلب نسبة كبيرة من المعروض النقدي، لذلك تعتبر جزءاً من القوة الشرائية، كما تستخدم كأحد وسائل الدفع الأساسية حتى أصبح يطلق عليها النقود المصرفية. يتم الإيداع في الحساب الوديعة الجارية نقداً أو بإيداع شيكات أو بإيداع حسيبة كميالات أو بيع أوراق مالية أو أي إيرادات أخرى أو تحويلات واردة للعميل؛ أما عملية السحب فتتم باستخدام الشيكات أو بإيصالات أوامر دفع أو تحويل، أو عن طريق قيام البنك بدفع كميالات نيابة عن العميل أو شراء أوراق مالية، أو خصم عمولات أو مصاريف. وعادة ما يكون الغرض من الاحتفاظ بهذا النوع من الودائع هو تحقيق أربعة أهداف رئيسية: تنفيذ العمليات اليومية، تكوين احتياطي لمواجهة الظروف الطارئة، تمويل المشتريات والاتفاق على المستقبل، عدم رغبة المدخر في استثمار أمواله في تملك أصول أخرى (سلطان، 2005، صفحة 282). ونظراً للطبيعة الجارية للوديعة فإن البنوك عادة لا تمنح عليها فوائد، وذلك بالرغم من قدرة البنك على استعمالها في منح القروض ولا شيء يمنع من ذلك إلا ما يتوقعه من عمليات السحب. وتتقسم الودائع تحت الطلب عادة إلى: (سلطان، 2005، صفحة 283)

1. ودائع شبه دائمة: وهي تلك الودائع التي لا يتوقع سحبها خلال الأجل القصير؛

2. **ودائع مؤقتة:** وهي تلك الأموال التي يحتمل أن يتم سحبها خلال مدة قصيرة من بعد الايداع، ومن

أمثلة ذلك الإيداعات تحت حساب تنفيذ عمليات الاسترداد، وتأمين خطابات الضمان؛

3. **ودائع عارضة:** وهي التي تودع لأغراض معينة، وتسحب عند انتهاء الغرض منها؛

4. **ودائع موسمية:** وهي تلك التي ترتبط بالدورة الزراعية أو الانتاجية أو السياحية؛

5. **ودائع دائرة:** وهي تلك الودائع التي يتم السحب منها ويعاد الايداع إليها وهكذا، وذلك مثل ودائع

الشركات الصناعية حيث يتم تمويل الانتاج بالسحب من الوديعة ثم تضاف أثمان المبيعات إليها

وهكذا، وكذلك بالنسبة للمنشآت التجارية.

ويهدف تقسيم الودائع تحت الطلب بهذا الشكل إلى رسم سياسة التوظيف، فالودائع التي تتميز

بالثبات يمكن بأمان توظيفها في استثمارات أطول من غيرها، بينما توظف الأنواع الأخرى من الودائع في

استثمارات ذات سيولة عالية تتناسب مع حركتها وتقلباتها (عبد المجيد، بدون سنة نشر، صفحة 64).

ثانيا. ودائع التوفير:

وهي الودائع التي ليست مؤجلة إلى أجل معلوم، ولكن حقوق السحب منها تخضع لضوابط فلا

يمكن لصاحب الوديعة أن يسحب كامل رصيده دفعة واحدة، وإنما يفرض البنك حدودا للسحب اليومي، أو

شرط الإخطار السابق في بعض الأحيان. وهذا النوع من الودائع يشبه الودائع الجارية من حيث أن

صاحب الوديعة يمكنه أن يسحب قدرا منها متى شاء دون انتظار أجل معلوم، ويشبه الودائع لأجل من

حيث أنه لا يمكن سحب كامل المبلغ دفعة واحدة (اسماعيل، 2018، صفحة 50)، وذلك لحماية البنك

من خطر العسر المالي. إلا أن البنوك عادة ما تتجاوز شرط تقييد الحساب بالحد الأقصى للسحب رغبة

في تشجيع الادخار وتنمية مواردها المالية. هذا ويحمل صاحب وديعة التوفير دفتر تسجل فيه المبالغ

المودعة والمبالغ المسحوبة، الفائدة المستحقة والرصيد، وبموجب هذا الدفتر يمكن للمودع أن يقوم

بعمليات الايداع والسحب لدى أي فرع من فروع البنك المودع لديه.

عندما يتعلق الأمر بودائع التوفير نجد أن تشريعات بعض الدول تمنع منشآت الأعمال من فتح

حسابات توفير، بينما قد تضع تشريعات دول أخرى حد أقصى للمبالغ التي يمكن للمنشأة ايداعها في ذلك

الحساب؛ وتتمثل مبررات وضع تلك القيود فيما يلي: (هندي م.، 2015، صفحة 66)

- إذا كان لمنشآت الأعمال حرية كاملة في ايداع ما تشاء في حساب التوفير، فإنه من المتوقع أن تودع الجانب الأكبر من أموالها في ذلك الحساب، ثم تقوم بتحويل جزء منه إلى حسابها الجاري في اللحظة التي تتوقع فيها تقديم شيك مسحوب عليها للتحصيل؛
- إن احتمال قيام منشآت الأعمال بسحب جزء من أموالها في أي وقت هو احتمال كبير، كما أن المسحوبات في كل مرة ضخمة بالمقارنة مع مسحوبات الأفراد وهو ما يمس سمة أساسية لهذه الودائع وهو سمة الاستقرار، لذا يصبح من الضرورة تقييد حرية هذه المنشآت في استعمال حسابات التوفير؛
- إن إطلاق حرية منشآت الأعمال لإيداع وسحب الأموال من حساب التوفير سوف يؤدي إلى التحايل على النصوص القانونية التي تمنع دفع فوائد على الوديعة تحت الطلب؛
- إن اتجاه منشآت الأعمال إلى تحويل أموالها من ودائع تحت الطلب إلى ودائع توفير سوف يترتب عليه ارتفاع تكلفة الأموال بالنسبة للبنوك، الأمر الذي يدفعها إلى البحث عن فرص استثمارية ذات عائد مرتفع ومخاطر مرتفعة.

ثالثا. ودائع لأجل:

تمثل الودائع لأجل عقد مكتوب بين البنك والعميل، يودع بموجه هذا الأخير مبلغا من الأموال لا يجوز له سحبه كليا ولا جزئيا قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وقد تتراوح مدة الايداع من 30 يوم إلى 5 سنوات (k. selvavinayagam, 1995, p. 4). وفي المقابل يحصل العميل على فائدة بصفة دورية أو في نهاية مدة الايداع تحسب على الأساس البسيط لا المركب وتندرج في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع أو طالت مدة الايداع، وعادة ما يشترط في الودائع لأجل أن لا يقل المبلغ المودع عن قدر معين؛ كما يسمح البنك التجاري بتجديد الوديعة تلقائيا ولمدة مماثلة بناء على طلب كتابي من العميل أما في حال لم يطلب العميل ذلك عند حلول أجل الاستحقاق يتوقف حساب الفائدة ويحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب؛ ورغم عدم جواز سحب هذا النوع من الودائع قبل موعد الاستحقاق، إلا أن البنوك عادة ما تقبل بسحب الوديعة حتى تحافظ على سمعتها مقابل حرمان المودع من الفوائد (سلطان، 2005).

يحصل أصحاب الودائع لأجل على معدل فائدة أعلى مقارنة بأصحاب ودائع التوفير نظرا لقدرة البنك على التنبؤ بحركة السحب من الودائع بدقة أكبر؛ وعلى عكس الودائع الجارية وودائع التوفير فإن عملية السحب من الودائع لأجل لا تتم بمقتضى الشيكات وإنما وفي صورة نقدية، أو أن يتم تحويل جزء من الوديعة إلى حسابه الجاري ومن ثم يستطيع أي محرر شيكات للصرف منه (هندي، 2008).

ويرتبط بهذا النوع من الودائع ما يعرف باسم الودائع لأجل بإخطار أو الخاضعة لإشعار، ويقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالبنوك على أن لا يتم السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الايداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لمعدلات الفوائد على الودائع لأجل. ويلجأ الأفراد إلى هذا النوع من الايداع عندما يتجمع لديهم رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظارا لفرص الاستثمار ولا ترغب تلك الهيئات والأفراد في الارتباط بإيداع أموالهم لفترة محددة خوفا من مجرد الايداع في الحساب الجاري إذ تتاح لها فرص استثمار الأموال المودعة بإخطار دون الاحتفاظ بمبالغ كبيرة سائلة لمقابلة السحب منها؛ فالودائع بإخطار تعتبر حالة متوسطة بين الإيداع الثابت والايديع الجاري (البيوي، 2012، صفحة 51).

رابعاً. شهادات الايداع:

تعتبر شهادات الايداع نوعاً من أنواع الودائع الآجلة، ولكنها تختلف عنها من حيث النواحي الشكلية فقط، ففي الودائع الآجلة يقوم العميل بإيداع مبلغ في حساب باسمه لأجل معين ليقوم البنك بحساب الفائدة وتسجيلها في نفس الحساب، أما بالنسبة لشهادة الايداع فهي شهادة يشتريها العميل من البنك مقابل مبلغ معين ولمدة معينة، وقد يكون ملحقاً بالشهادة كوبونات مساوية في عددها لعدد فترات احتساب الفائدة؛ ويمكن للعميل إما الاحتفاظ بالشهادة والحضور إلى البنك ومعه الشهادة لصرف الفوائد عند استحقاقها، أو قد يقوم العميل بإيداع الشهادة لدى البنك لكي يقوم بحساب الفوائد المستحقة عليها وقيدها في الحساب الجاري للعميل.

وتتميز شهادة الايداع بأن معدل الفائدة يتحدد طبقاً لدرجة المنافسة بين البنوك، وهذا المعدل يفوق معدل الفائدة على ودائع التوفير كما هو الحال بالنسبة للودائع الآجلة، كما يختلف معدل الفائدة على هذه الشهادات طبقاً لقيمة الشهادة وفترة استحقاقها حيث يتدجج في التصاعد كلما زادت قيمة الشهادة وطالت فترة استحقاقها؛ فيمكن أن تصل فترة استحقاق شهادة الايداع إلى عشر سنوات أو أكثر، وعادة

يمكن لصاحب الشهادة تصنيفها قبل تاريخ استحقاقها ولكن مع تحمل جزء معين كما هو الحال بالنسبة للودائع لأجل؛ وهناك نوع آخر من شهادات الايداع يسمى **شهادات الادخار**، والتي تكون فترة استحقاقها عادة ثلاث سنوات، وتتناسب شهادات الادخار مع المودع الذي لا يرغب في ايداع أمواله لفترة طويلة وفي نفس الوقت يريد تحقيق عائد معقول على هذه الأموال (حسن، بدون سنة نشر، صفحة 19).

خامسا. الودائع المجمدة: من أمثلة هذا النوع من الودائع التأمينات النقدية التي تتقاضاها البنوك التجارية نظير إصدار خطابات الضمان التي لا ترد عادة إلا بعد إعادة خطاب الضمان للبنك بعد انتهاء الغرض من اصداره. وتتقاضى البنوك أيضا تأميمات نقدية نظير تمويل بعض الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع من الخارج (سلطان، 2005، صفحة 289).

وبشكل عام، توجد بعض الفروقات بين أنواع الودائع، وهي كالتالي:

- **من حيث السيولة:** تعتبر الودائع الجارية ذات سيولة مرتفعة وتتطلب توفير قدر من الاحتياطي النقدي لمواجهة السحوبات، فهي تعكس الطلب على النقود لتسوية المدفوعات وبراء الذم والمبادلة؛ بينما تكون الودائع غير الجارية (ودائع التوفير وودائع لأجل) ذات سيولة منخفضة فهي تعكس الطلب على النقود لأغراض الادخار (خضور، 2015، صفحة 386).
- **من حيث العائد:** تشكل الودائع الجارية مصدرا من مصادر حصول البنك على سيولة دون تكلفة - دون دفع فوائد- لذلك فإن المودع لا يحصل على أي عائد لقاء ايداع أمواله في شكل وديعة جارية وللبنك التجاري أسبابه في عدم منح فوائد على هذا النوع من الودائع سنشرها بالتفصيل في قادم المباحث؛ أما الودائع غير الجارية فيحصل مودعها على فائدة تتناسب طرديا مع مبلغ ومدة الايداع.
- **من حيث المدة وإمكانية السحب:** إن الوديعة الجارية ووديعة التوفير غير محددتان بمدة معينة فالعميل يمكن أن يسحب أمواله متى شاء طالما حسابه دائن، وتجدر الإشارة إلى أن البنوك قد تضع سقف محدد للسحب من وديعة التوفير أو تحدد عدد مرات السحب المسموح بها في الشهر مثلا. أما الوديعة لأجل فهي ترتبط بفترات زمنية مختلفة فقد تكون قصيرة، متوسطة، طويلة أو بإخطار مسبق وفي هذه الحالة لا يحق للعميل السحب حتى وصول أجل الاستحقاق أو بعد اخطار البنك بفترة تحدد عند الايداع. كما تعتبر الودائع غير الجارية (ودائع التوفير وودائع لأجل) ودائع لا تستعمل في

المعاملات كون مالكيها لا يمكنهم كتابة الشيكات؛ في حين تستعمل الودائع الجارية في تسوية المعاملات لقدرة مالكيها على تحرير شيكات.

- **من حيث الأهمية:** تفضل البنوك الحصول على قدر أكبر من الودائع غير الجارية كونها تسمح بالتوسع في منح الائتمان أو الاستثمار البنكي، في حين تحد زيادة الودائع الجارية بالنسبة للودائع الأخرى من قدرتها على منح الائتمان أو الاستثمار البنكي (خضور، 2015، صفحة 386).

المبحث الثاني: استراتيجيات تنمية الودائع والعوامل المؤثرة على استقرارها

ركزت البنوك التجارية حتى أواخر الخمسينات اهتمامها على جذب ودائع قطاع المنشآت التي يغلب عليها شكل الودائع تحت الطلب على حساب ودائع التوفير والودائع لأجل التي يكون مصدرها الأساسي مدخرات الأفراد؛ وسبب هذا التوجه هو انخفاض معدل الفائدة على القروض في تلك الفترة ما يجعل الودائع تحت الطلب الخيار الأمثل نظرا لعدم وجود معدل فائدة عليها. ولكن سرعان ما تغيرت وجهة نظر البنوك التجارية تجاه الودائع غير الجارية مع مطلع الستينات، نتيجة لارتفاع معدل الفائدة في الأسواق المالية الأمر الذي دفع بالمودين الحاليين والمحتملين إلى البحث عن مجالات أخرى لاستثمار أموالهم كإجراء السندات التي تصدرها الحكومات ومنشآت الأعمال عوض ايداعها في حسابات جارية لا تحقق لهم أي عائد ما تسبب في تسرب الودائع من البنوك التجارية إلى الأسواق المالية؛ وتزايد اهتمام البنوك بجذب وتنمية الودائع غير الجارية خاصة مع ادراكها لأهمية التعامل مع الأشخاص الطبيعيين لما تتسم به ودائعهم من ثبات واستقرار مقارنة بودائع منشآت الأعمال، ونحاول من خلال هذا المبحث عرض استراتيجيات جذب الودائع البنكية وكذا أهم العوامل التي تحول دون استقرارها.

المطلب الأول: استراتيجيات تنمية الودائع

تولي البنوك التجارية أهمية قصوى لعملية تنمية الودائع بأنواعها المختلفة، فهي تمثل المصدر الرئيسي للأموال في البنوك التجارية التي تعتمد عليها في مزاولة أهم أوجه نشاطها وهو منح القروض. لذا فإنه من الطبيعي أن تسعى إلى تدعيم وتنمية ودائعها بالشكل الذي يؤدي إلى تدعيم وتنمية نشاطها ككل وفي سبيل ذلك تستخدم البنوك التجارية استراتيجيتين هما: استراتيجية المنافسة السعرية واستراتيجية المنافسة غير السعرية.

الفرع الأول : استراتيجية المنافسة السعرية

تتمثل هذه الاستراتيجية في دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين على الودائع المختلفة، فبالرغم من فعالية عنصر المنافسة السعرية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي إلا أنه في المجال البنكي لا تسمح التشريعات البنكية بدفع فوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يحد من دور هذه الاستراتيجية في

جذب الودائع (أبو سمرة، 2007، صفحة 116)، ومن أسباب منع دفع فوائد على الودائع الجارية ما يلي:

أولاً. الحد من ارتفاع تكلفة الأموال: يعد الحساب الجاري أكثر الحسابات البنكية نشاطاً، لذلك فإن البنك التجاري يتحمل مصاريف متعددة جراء مسكه لهذا النوع من الحسابات، مثل تكاليف تحصيل المستحقات ومصاريف سداد المطلوبات. لذا فإن السماح بدفع فوائد على الودائع الجارية يؤدي إلى ارتفاع تكلفته، ما قد يضطر البنك للبحث عن فرص استثمارية ذات مخاطر عالية لتحقيق عوائد مجزية، وهو ما قد يهدد العمل البنكي؛ وعليه فإن عدم دفع فوائد على هذا النوع من الودائع سيقفل من كلفة الأموال (جلدة، 2009، صفحة 123).

ثانياً. الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك: إن عدم دفع فوائد على الودائع الجارية سيقفل من المنافسة بين البنوك التي قد تسعى إلى اعتماد معدل الفائدة كأساس منطقي للتنافس في جذب الودائع، وعندها ستتنافس هذه البنوك لزيادة معدل الفائدة من جهة، والبحث عن فرص استثمارية عالية المخاطر وتدر فوائد عالية لتغطية تلك النفقات؛ ما قد يهدد مستقبل البنوك التجارية (جلدة، 2009، صفحة 123).

ثالثاً. الحد من ارتفاع تكلفة الفوائد على القروض: يؤدي منع دفع الفوائد على الودائع الجارية إلى تخفيض تكلفة الأموال، الأمر الذي يشجع البنوك على تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء ولهذا أثره الفعال على معدلات التنمية الاقتصادية (هندي، 2008، صفحة 70).

رابعاً. الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة والبعيدة إلى المدن الكبيرة: تتمتع البنوك التي تمارس نشاطها في المدن الكبيرة وذات الأنشطة المتنوعة بفرص استثمارية أكبر للإقراض والاستثمار، مقارنة بالتي تمارس عملها في المدن الصغيرة. ولذلك فإن السماح للبنوك التجارية بدفع فوائد على الودائع الجارية سيؤدي إلى تمكن البنوك العاملة في المدن الكبيرة من دفع فوائد عالية على تلك الودائع. فتصبح المدن الكبيرة مناطق جذب للودائع في حين تصبح المدن الصغيرة والنائية مناطق طرد لها مما يؤثر في النهاية على التنمية الاقتصادية فيها ويجعل من الصعب على المستثمرين في تلك المدن الحصول على قروض لتمويل لاستثماراتهم (أبو سمرة، 2007، صفحة 118).

وفي هذا المجال ينتقد (هندي، 2008) أسباب منع البنوك التجارية من دفع فوائد على الودائع

الجارية، مقدماً الحجج التالية:

- إن معدل الفائدة على الودائع الجارية سيكون منخفضا بما يعوض البنك عما يتحمله من مصروفات لإدارة حساب العميل؛
- إن البنك المركزي سيتدخل لتحديد معدل الفائدة الأقصى على الودائع الجارية كما هو الحال مع ودائع التوفير والودائع لأجل، بما يضمن تجنب المنافسة الهدامة بين البنوك والحد من هجرة الأموال إلى المدن الكبيرة؛
- تتحمل البنوك التجارية عند قبولها للودائع الجارية تكاليف تتمثل في الفرق بين التكلفة الفعلية والتكلفة الرمزية التي يدفعها المودعون، تسجل في الجانب المدين لحساب الأرباح والخسائر شأنها في ذلك شأن الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل وودائع التوفير؛ ووصل الأمر إلى بلوغ تلك التكاليف إلى مستوى وجدت معه البنوك أن من مصلحتها قبول دفع فوائد على الودائع مقابل تحمل العميل تلك التكاليف؛
- من الناحية الاقتصادية تشكل فكرة حماية المقترضين في المدن الصغيرة غير مقبولة، فمن مصلحة المجتمع أن تتدفق الأموال إلى المناطق الأكثر حاجة لها، وإلى المشروعات التي تحقق أكبر عائد كما أن التنمية الاقتصادية لمنطقة ما لا تقع على عاتق المستثمرين فقط.

الفرع الثاني: استراتيجية المنافسة غير السعرية

وهي الاستراتيجية التي لا تستند إلى دفع فوائد على الودائع وإنما تسعى إلى تقديم خدمات مختلفة بأسعار تنافسية، أي أنها تستند إلى تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية التي تساعد أو تساهم في جذب العميل، وتحفيزه لإيداع أمواله لدى البنوك (أوصغيرة، 2018، صفحة 92). ومما يزيد من احتمال نجاح هذه الاستراتيجية هو وجود تباين كبير بين البنوك في مستوى جودة الخدمات المقدمة وأيضا في تكلفتها، إلى جانب التباين في أنواع الخدمات المقدمة ومدى تكاملها؛ فالعميل يعطي اهتماما كبيرا إلى كفاءة البنك في أداء الخدمات المصرفية بمعنى أنه لا يمكن أن يستمر في التعامل مع البنك لمجرد أنه يتعامل معه منذ زمن طويل متجاهلا التكاليف المصاحبة لتلك الخدمات (هندي، 2008، صفحة 73). وتقوم استراتيجية المنافسة غير السعرية على تقديم الخدمات التالية: (جلدة، 2009)

أولا. تحصيل مستحقات العميل: تعتبر عملية التحصيل من أهم أهداف النظام البنكي، إذ يتم تحصيل الصكوك، وكذلك اتمام عملية تسوية الحسابات بدون الحاجة لتداول النقود، كما يمكن أن تتم العملية عن

طريق الحوالات الداخلية والكمبيالات. وتتمثل استراتيجية المنافسة وفقا لهذه الخدمة في سرعة تحصيل مستحقات العملاء وتسوية المصروفات المترتبة بذمة العملاء.

ثانيا. سداد المدفوعات نيابة عن العميل: تقدم البنوك الخدمات للعملاء عن طريق الاتفاق على تسديد ما بذمة العملاء عند مطالبة الدائنين بها مثل سداد الفواتير، أقساط الايجار والضرائب. وتتمثل استراتيجية المنافسة هنا في مدى استعداد البنك للموافقة على تسديد المطلوبات بموجب قوائم مقدمة، ومدى استعداده للموافقة على تحرير شيكات بدون رصيد، وأخيرا نسبة العمولة التي يتقاضاها لقاء تقديم هذه الخدمات.

ثالثا. استحداث أنواع جديدة من الودائع: تسعى البنوك إلى استحداث أنواع جديدة من الودائع تستجيب لرغبات المودعين الحاليين والمحتملين، وذلك في حدود التشريعات المصرفية السائدة في البلد. ومن هذه الودائع نجد شهادات الايداع التي يصدرها البنك للجمهور بمبالغ محددة في كل شهادة مقابل معدل فائدة مرتفع نسبيا لتشجيع الأفراد على الادخار؛ ومنها ما هو قابل للتداول أي يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء، أما شهادات الايداع غير القابلة للتداول وهي شهادات شخصية لا يمكن التصرف فيها بالبيع والشراء. وتتمثل استراتيجية المنافسة هنا في أنه كلما نجح البنك في ادخال وداائع جديدة كلما كان ذلك مؤشرا على قدرته على الابداع، مما يؤدي إلى استقطاب مودعين جدد.

رابعا. سرعة أداء الخدمة: سمحت الثورة التكنولوجية باستخدام الاساليب والوسائل ذات التقنيات العالية والسرعة الفائقة والتكلفة المنخفضة، مثل جهاز الصرف وجهاز الصراف الآلي. فكلما نجح البنك في امتلاك التقنيات المتطورة كلما زادت قدرته على جذب الودائع.

خامسا. التيسير وتقديم مزايا للعملاء: يحقق توسيع نطاق انتشار فروع البنك في مناطق ملائمة للعميل تحسين سبل الراحة وتقريب الخدمة البنكية له، فكلما ازدادت قدرة البنك على توسيع دائرة انتشاره، كلما زادت قدرته على توسيع دائرة خدماته. كما أن منح المودعين بعض المزايا كالأسبوعية في الاقراض تخفيض معدلات الفائدة والمرونة في تحصيل أقساط القروض، سيعمل على زيادة المودعين لديه.

سادسا. إدارة محفظة الاستثمارات للمودعين: ويقصد بها عمليات البيع والشراء للأسهم والسندات التي يمتلكها المودع، وتحصيل الأرباح المترتبة عنها. وتتمثل استراتيجية المنافسة هنا في مدى استعداد البنك لتنفيذ تعليمات العميل في مجال البيع والشراء لهذه الأسهم، حجم الأرباح المتولدة ونسبة العمولة التي يتقاضاها البنك.

بالإضافة إلى ذلك، توجد خدمات أخرى تقدمها البنوك كمنح بطاقة الائتمان، تقديم خدمات مصرفية عبر الهاتف لتمكين العميل من الاطلاع على حسابه أو تحويل الرصيد من حساب إلى حساب آخر، تقديم خدمة التأمين وإصدار شيكات سياحية وغيرها من الخدمات.

الفرع الثالث: تقييم استراتيجيات جذب الودائع

بعد عرضنا لمختلف استراتيجيات جذب الودائع البنكية السعرية منها وغير السعرية، لاحظنا أن الأولى تبقى محدودة للغاية خاصة في ظل فرض قيود على أسعار الفائدة المعروضة من قبل البنوك التجارية وأنواع الودائع التي تدفع عليها الفوائد؛ لذلك تبقى استراتيجية المنافسة غير السعرية هي الاستراتيجية الأساسية في جذب الودائع.

تمكن استراتيجية جذب الودائع غير السعرية المودعين من عدم تحمل كافة المصروفات المترتبة على الخدمات التي يحصلون عليها من خلال تحمل البنك جزء من تلك المصروفات، أي حصول المودعين على فوائد ضمنية على الودائع الجارية كما تدفع فوائد على ودائع التوفير والودائع لأجل قد تفوق الحد الأقصى الذي يحدده البنك المركزي وذلك بقيمة الفوائد الضمنية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن مقدار ما يتحمله البنك من مصروفات الخدمة يتوقف على متوسط الرصيد الدائن للعميل وعلى حركة السحب والإيداع خلال السنة، وكذا على معدل العائد على الاستثمار المتاح للبنك (هندي م، 2015، الصفحات 169-170). وللتوضيح أكثر نأخذ المثال التطبيقي التالي:

لنفترض أن متوسط رصيد الحساب الجاري لعميل ما يبلغ 200.000 وحدة نقدية وأن البنك لديه فرصة متاحة لاستمرار استثمار أمواله بمعدل عائد سنوي صافي قدره 15%، وأن الاحتياطي القانوني هو 25%، وأن عدد الشيكات المسحوبة لصالح العميل يبلغ 60.000 شيك سنويا كما يبلغ عدد الشيكات المسحوبة عليه 50.000 شيك بمعدل تقديري لتكلفة الشيك الواحد 5 وحدة نقدية، بينما تبلغ تكلفة خدمة الشيكات المسحوبة على العميل بـ 4 وحدة نقدية للشيك الواحد، وأن هناك خدمات أخرى حصل عليها العميل بلغت تكلفتها 5000 وحدة نقدية.

من أجل حساب معدل الفائدة الضمني يجب أولاً حساب القوة الاستثمارية للوديعة أي الجزء المتصرف فيه بعد استبعاد معدل الاحتياطي القانوني، والتي تحسب من خلال المعادلة التالية: (هندي م، 2015، صفحة 119)

$$\text{القوة الاستثمارية للوديعة} = \text{قيمة الوديعة (1 - الاحتياطي القانوني)} \dots (1)$$

وتطبيقا على معطيات المثال السابق وبالعودة إلى المعادلة رقم 1، تصبح القوة الاستثمارية للوديعة أي المبلغ الذي يمكن للبنك التصرف فيه هو 150.000 وحدة نقدية؛ أما حجم العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار هذا المبلغ فيمكن حسابه من خلال المعادلة التالية: (هندي م.، 2015، صفحة 172)

$$\text{العائد المتوقع} = \text{القوة الاستثمارية للوديعة} \times \text{معدل العائد المتوقع على الاستثمار} \dots (2)$$

وتطبيقا على معطيات المثال السابق وبالعودة إلى المعادلة رقم 2 فإن العائد المتوقع من استثمار الوديعة هو 22.500 وحدة نقدية؛ وفيما تعلق بالتكاليف الكلية للخدمات المقدمة للعميل فتساوي 10.000 وحدة نقدية وذلك بعد جمع تكاليف تحصيل الشيكات، تكاليف خدمة الشيكات المسحوبة على العميل وتكاليف الخدمات الأخرى.

وبمقارنة العائد المتولد عن الوديعة مع تكلفة خدمة العميل يتضح لنا أن البنك يمكن أن يتحمل كافة تكاليف الخدمات المقدمة للعميل ويضل يحقق أرباحا من التعامل معه تبلغ 12500 وحدة نقدية (22500 - 10000)، وهو ما يعني أن العميل أن العميل حصل على فائدة ضمنية تقدر بـ (هندي م.، 2015، صفحة 173)

$$\text{معدل الفائدة الضمنية} = \text{التكاليف الكلية للخدمات المقدمة للعميل} \div \text{متوسط الوديعة} \dots (3)$$

وعليه فإن معدل الفائدة الضمنية يساوي:

$$\text{معدل الفائدة الضمنية} = 10000 \div 200000 = 0.05 \text{ أي } 5\%$$

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع

تتأثر الودائع بمجلة من العوامل التي تحول دون استقرارها، وتعرف الودائع غير المستقرة بالودائع المتقلبة أي تلك الودائع التي تتعرض لعمليات سحب وإيداع متكررة خلال فترة زمنية محددة، أي قبل أن يتم تصفيته نهائيا من قبل المودع، وعموما تتمثل العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع في الآتي: (جلدة، 2009، الصفحات 112-113)

أولا. المنافسة بين البنوك: تتفاوت سياسات البنوك المعتمدة لتحفيز الجمهور على ايداع أموالهم لدى البنوك، والمنافسة قد تكون في طبيعة الخدمات المقدمة للزبائن من حيث السرعة والدقة والتكلفة، وقد تكون المنافسة في سرعة عملية تحويل الوديعة من بنك لآخر ويطلق عليها إعادة توزيع الودائع، وهي لا تؤثر على حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي ككل، والنوع الآخر من المنافسة هو جذب أموال على شكل ودائع كانت مودعة خارج الجهاز المصرفي، وهذه تعتبر تدعيم للموجود النقدي للبنوك.

ثانيا. **التقلبات الموسمية:** تؤثر هذه التقلبات في عدم استقرار الودائع وخاصة بالنسبة للبنوك التي تتركز فروعها في مناطق جغرافية ذات نشاط اقتصادي موسمي، مثل القطاع الزراعي وغيرها.

ثالثا. **التقلبات الدورية (الاقتصادية):** وتمثل التقلبات الناجمة عن الدورة الاقتصادية وخاصة في فترات الركود والانتعاش الاقتصادي، وهي تتماثل إلى حد كبير مع التقلبات الموسمية، حيث تزداد عمليات السحب والإيداع خلال فترات الانتعاش وذلك لتمويل مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية.

رابعا. **التقلبات طويلة الأمد:** وتتجم هذه التقلبات نتيجة التغيرات السكانية كازدياد حجم السكان ومعدلات نموهم ومستوى ثروتهم، والدخل المتوقع لهم. إضافة إلى عامل الهجرة من منطقة إلى أخرى؛ إذ أن الأموال تنتقل مع مالكيها حيث يسكنون ويستقرون في أعمالهم وأنشطتهم.

خامسا. **الفعاليات الحكومية:** تتأثر الودائع بشكل أو بآخر بالأنشطة الحكومية في المنطقة التي يتواجد فيها البنك والتي يزداد فيها حجم الانفاق، حيث تحتاج عمليات دفع الرواتب والأجور ودفع مبالغ المشتريات الخاصة بها.

المبحث الثالث: تسعير الودائع البنكية

يشكل السعر جزءا هاما من المزيج التسويقي، فعدم اعطاء المنتج سعرا مناسباً من شأنه أن يؤثر على المبيعات وقد يؤدي إلى فشل المنتج، لذلك فإن سعر المنتج ومبيعاته مرتبطان ببعضهما البعض. وهنا يتمثل المنتج بالنسبة للبنك التجاري في الودائع البنكية والقروض والخدمات التي تقدمها لذا تولي البنوك التجارية أهمية قصوى لعملية تسعير منتجاتها خاصة الودائع، فهي تحاول الاجابة على مشكلة رئيسية وهي: كيف يتعين على البنوك التجارية أن تسدد تكاليف خدمات الودائع التي تقدمها من أجل تحقيق ربح؟

ففي مجال تسعير الودائع تحتاج البنوك إلى التوفيق بين دفع فوائد مرتفعة بما فيه الكفاية للعملاء لاجتذاب الاموال والاحتفاظ بها وتشغيلها، وتجنب دفع معدل فائدة مرتفع قد يؤدي إلى تآكل أي هامش ربح محتمل من استخدام أموال العملاء. والواقع أنه في السوق المالية التي تقترب من المنافسة الكاملة تصبح البنوك التجارية لا تمتلك أي سيطرة على أسعارها، فالسوق هي التي تحدد الأسعار وليس البنك؛ ففي مثل هذه السوق يتعين على الادارة أن تقرر ما إذا كانت ترغب في اجتذاب المزيد من الودائع والاحتفاظ بما لديها وذلك عن طريق معدل الفائدة الذي يحدده السوق على الأقل، أو خسارتها لصالح المنافسين الذين يدفعون هذه الأسعار أو أعلى منها. وطرق تسعير الودائع في البنوك التجارية هي خمسة: تسعير الودائع بالتكلفة مضافا إليها هامش الربح، استخدام التكلفة الحدية لتحديد أسعار الفائدة على الودائع، استراتيجية التسعير المستمدة من التغلغل في السوق، تكييف جدول الأسعار حسب شرائح المودعين وتسعير الودائع على أساس العلاقة مع العميل وتحقيق أهداف البنك.

المطلب الأول: ماهية التسعير المصرفي

يشكل السعر أحد عناصر المزيج التسويقي للخدمات المصرفية (المنتج، السعر، التوزيع، الترويج، البيئة المادية، الاجراءات والناس) وهو العنصر الوحيد الذي يحقق ايرادا للبنك على عكس باقي العناصر التي تمثل التكاليف؛ لذلك يسعى البنك لتحديده بالشكل المناسب الذي يحقق له أعلى ايراد ممكن.

الفرع الأول: تعريف التسعير المصرفي السعر بالمفهوم الواسع، هو مجموع القيم التي يتم دفعها مقابل الحصول على المنافع التي تتحقق من امتلاك أو استخدام المنتج. أما السعر بالمفهوم الضيق، فهو مبلغ من النقود يتم دفعه مقابل الحصول على منتج محدد (سلعة أو خدمة) (أبو فارة، 2013، صفحة 8).

وتطبيقا على الخدمة المصرفية فإن السعر يعرف على أنه: معدل الفوائد على الودائع، القروض الرسوم، العمولات والمصرفيات الأخرى التي يتحملها المصرف لقاء تقديم الخدمة (كافي، 2017، صفحة 176).

أما التسعير فهو وضع أسعار عالية بما يكفي لتغطية التكاليف، والحصول على الأرباح من جانب، وأسعار منخفضة بما يكفي لاجتذاب الزبائن من جانب آخر، والتسعير الأمثل ليس طريقة لتغطية التكاليف، وإحداث غطاء ايجابي فحسب بل إنه استراتيجية كبيرة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار كل الأهداف التسويقية عن طريق عملية التسويق (فهيمى و حسن، 2014، صفحة 243). وعليه، يمكن القول أن "التسعير هو عملية وضع الأسعار لكل خدمة، والسعر هو مخرجات عملية التسعير".

الفرع الثاني: أهمية التسعير المصرفي

تعتبر القرارات المتعلقة بالتسعير من القرارات الهامة في صياغة الاستراتيجية التسويقية، حيث تبرز الأهمية الواضحة لعملية التسعير في كون السعر هو العنصر الأكثر مرونة في المزيج التسويقي والذي يتيح المجال للبنك أن يغير أسعاره نحو الارتفاع والانخفاض بسرعة واضحة وتفوق بشكل كبير تلك المرونة التي تحققها عناصر المزيج التسويقي الأخرى. والتسعير في العمل البنكي لا ينصرف فقط إلى عامل التكلفة في ممارسة النشاط، بل انه يرتبط بعامل الإيرادات والأرباح التي يمكن الحصول عليها من هذا النشاط، إذ أن الإيراد هو حاصل ضرب السعر وكمية المبيعات وهذا الأخير يتوقف على السعر نفسه، ومن ثم فإن السعر لا يحدد الإيراد فقط وإنما يحدد أيضا كمية المبيعات ومن ثم الأرباح (فهيمى و حسن، 2014).

ويسعى البنك من خلال عملية التسعير أن تصبح خدماته المصرفية أكثر ملاءمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحمله ويقتنع به خاصة عندما يتعلق الأمر بمعدل الفائدة على القروض، العمولات والرسوم التي يدفعها العميل، هذا من جانب؛ ومن الجانب الآخر نجد أن البنك يسعى من خلال عملية تسعير الودائع البنكية التوفيق بين هدفين أساسيين هما:

- تحديد السعر الأمثل والأكثر ملاءمة لأهداف البنك خاصة ما تعلق بالربحية؛
- عرض سعر يعمل على تحفيز الأفراد على عرض أموالهم على البنك بما يحقق له أقصى ربح ممكن بتكلفة مقبولة.

وكما هو على سبيل المثال، في حالة رفع معدل الفائدة على الودائع التي تمنحها البنوك بهدف تجميع أكبر قدر ممكن من الودائع التي من شأنها تنشيط أعمال البنك الاستثمارية بما يعود عليه بعوائد مضافة أكثر بكثير مما قد يكون قد دفعه جراء فوائد الودائع المعتمدة سابقا.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن البنك ليس له مطلق الحرية في تحديد أسعار خدماته، إذ أن القرار النهائي لتحديد مستوى السعر يتأثر بمجموعة من الاعتبارات أهمها: رد الفعل الحكومي لمستويات الأسعار والسياسات المفروضة من البنك المركزي، الأهداف العامة للبنك والأهداف التسويقية قصيرة الأجل خاصة ما تعلق بالربحية والحصة السوقية وحساسية أو رد فعل كل من العملاء والمنافسين للتغيرات في الأسعار (كافي، 2017، صفحة 178).

الفرع الثالث: هدف البنك من تسعير الودائع البنكية

يسعى البنك من خلال عملية تسعير الودائع البنكية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً. الأهداف المرتبطة بالتعامل: والتي تتمثل في رغبة البنك في زيادة الحصة السوقية والوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء، لذلك نجد أن بعض البنوك قد تلجأ إلى تخفيض أسعارها خاصة العمولات التي تتقاضاها على بعض الخدمات المصرفية كعمولة الحصول على دفتر الشيكات وعمولة الحصول على بطاقة الصراف الآلي؛ ومثل هذا التخفيض يؤدي إلى تقليل حجم الأرباح في المدى القصير إلا أنه يؤدي إلى زيادة الأرباح على المدى الطويل؛ فقد برهنت بعض الدراسات على وجود علاقة طردية بين زيادة نصيب البنك من السوق وزيادة الأرباح (خنفر، العساف، و العزام، 2015).

ثانياً. الأهداف المرتبطة بالأرباح: إن للتسعير دور مهم وتنافسي في تعظيم أرباح البنوك التجارية فالربح يساعد البنوك على تغطية نفقاتها الضرورية وتحسين خدماتها، ويتطلب تحديد السعر هنا تقدير حجم الطلب على الخدمة المصرفية وتقدير تكاليف أدائها ومنافسة البنوك الأخرى. كما قد يكون الهدف من التسعير تعظيم نسبة العائد على الأموال المستثمرة، فتقوم إدارة البنك بتحديد الأسعار على أساس تحقيق النسبة التي يمكن قبولها من قبل المستثمرين، وهو ما يتطلب معلومات دقيقة حول مراكز التكلفة وحجم الإيرادات المتوقعة لتحديد مستوى العائد على الاستثمار (البرزنجي، الشمري، و الجابري، 2019).

ثالثاً. الأهداف المرتبطة بالمحافظة على القيم: وهو ما يتعلق بالمحافظة على الصورة الذهنية للبنك لدى العملاء بالشكل الذي يؤدي إلى ادراك الفروقات بين ما يقدمه البنك من خدمات مقارنة بالبنوك الأخرى؛ إضافة إلى رغبة البنك في قيادة السوق من خلال الجودة العالية وهذا الهدف يعني وضع البنك لأسعار

عالية لتغطية تكاليف الجودة العالية للبحث والتطوير، كما قد يكون أحد أهداف البنك هو المحافظة على الوضع الراهن له وتجنب الدخول في صراعات مع المنافسين والمحافظة على نفس الخطة التسويقية مما يؤدي إلى استقرار الأسعار وبالتالي توليد صورة ايجابية لدى العملاء عن سياسة البنك (خنفر، العساف، و العزام، 2015).

المطلب الثاني: طرق تسعير الودائع البنكية

نعرض من خلال هذا المطلب طرق التسعير المختلفة للودائع والتي يمكن للبنك التجاري تطبيقها من أجل تحقيق الأهداف السعرية الموضوعية، وهي على النحو التالي.

الفرع الأول: تسعير الودائع بالتكلفة مضافا إليها هامش الربح

تعتبر فكرة فرض رسوم على العميل مقابل التكلفة الكاملة للخدمات المتصلة بالودائع فكرة جديدة نسبيا، فحتى وقت قريب اعتبرت فكرة وجوب حصول العملاء على أغلب الخدمات المتصلة بالودائع مجانا ابتكار يستجيب لاشتداد المنافسة في السوق المالية؛ ولكن سرعان ما شكك المديرون الماليون للبنوك في كفاءة استراتيجية التسويق هذه، وذلك بسبب زيادة حجم الودائع تحت الطلب والتي تتميز بانخفاض رصيدها وكثرة حركتها الأمر الذي يكلف البنك فائدة ضمنية مرتفعة (peter s & sylvia c, 2010, p. 398).

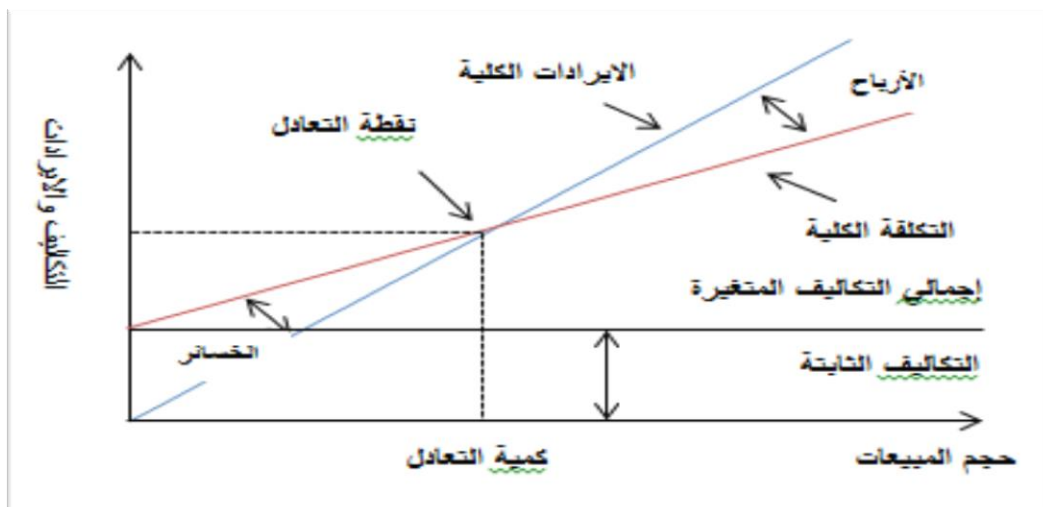
تسعر الودائع وفق هذه الطريقة بمعزل عن الخدمات الأخرى، كما أن كل خدمة ايداع تسعر بمستوى كاف لاسترداد كل أو معظم تكاليف تلك الخدمة، بمعنى أنه وفقا لهذه الطريقة في التسعير يتم تحميل الخدمة التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة مضافا إليها هامش ربح قد يكون نسبة معينة من التكاليف الإجمالية، ولتطبيق هذا الأسلوب لابد من تتبع سلوك التكاليف المتغيرة والثابتة؛ ويتطلب تسعير الودائع بالتكلفة مضافا إليها هامش الربح إعداد الحساب الدقيق لتكلفة كل وحدة من خدمات الودائع بمفردها (ندور، 2017، صفحة 39)، وذلك باستخدام معادلة التسعير التالية: (peter s & sylvia c, 2010, p. 400)

(1) $\text{سعر الوحدة} = \text{نفقات التشغيل لكل وديعة} + \text{النفقات العامة المقدره لكل نوع وديعة} + \text{هامش الربح لكل وحدة}$

إن البنك وفقا لهذه الطريقة في التسعير يستهدف مستوى معين من الأرباح ينبغي تحقيقه، وهذه

الطريقة مبنية على أسلوب تحليل التعادل. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01.01): تحليل نقطة التعادل



المصدر: (عبد المجيد، 2015، صفحة 197)

يوضح الشكل أعلاه أن التكاليف الثابتة (كالإعلان والتدريب) تأخذ شكل خط أفقي لا يتغير بتغير حجم المبيعات، كما يبين التكاليف الكلية وهي تتضمن التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، فإذا كانت التكاليف الثابتة لا تتغير بتغير حجم المبيعات فإن التكاليف المتغيرة تمثل كل ما يتحمله البنك في كل مرة يقوم بتقديم الخدمة وتشمل التكاليف الإدارية والمكتبية والاتصالات، أي أنها تتغير بتغير حجم مبيعات البنك. وتمثل نقطة التعادل تساوي الإيرادات الكلية والتكلفة الكلية وعند هذه النقطة لا يحقق البنك لا ربح ولا خسارة، ويحقق البنك خسارة إذا قلت مبيعاته عن كمية التعادل، بينما يحقق ربحاً إذا زادت مبيعاته عن كمية التعادل. ويمكن التوصل إلى نقطة التعادل من خلال المعادلتين التاليتين: (عبد المجيد، 2015، صفحة 197)

$$(2) \dots \text{سعر التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{حجم المبيعات}} + \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}$$

$$(3) \dots \text{السعر الذي يحقق هامش الربح المستهدف} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{حجم المبيعات}}$$

ولتوضيح طريقة التسعير بالتكلفة مضافاً إليها هامش الربح نأخذ المثال التطبيقي التالي:

لنفترض أن إجمالي الودائع في البنك (أ) قدرت بـ 400 مليون وحدة نقدية موزعة على الودائع الجارية، وودائع التوفير والودائع ولأجل، ويحدد البنك من خلال محاسبة التكاليف، أن التكاليف التشغيلية المتعلقة بالودائع الجارية تقدر بـ 5 وحدة نقدية شهرياً وأن متوسط النفقات العامة يقدر بـ 2 وحدة نقدية

شهريا، وبافتراض أن البنك يهدف إلى تحقيق هامش ربح يقدر بـ 10% فإن سعر الوديعة الجارية وبالتعويض في المعادلة (1) يكون:

$$\text{سعر الودائع الجارية} = 5 + 2 + (0.1 \times (2+5))$$

$$\text{سعر الودائع الجارية} = 7.7 \text{ وحدة نقدية}$$

أي أن السعر الذي يدفعه العميل مقابل الاستفادة من الخدمات المقدمة على الوديعة الجارية هو 7.7 وحدة نقدية شهريا.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة في التسعير تواجه العديد من المشاكل أهمها: (عبد المجيد، 2015، صفحة 198)

- كيفية حساب التكاليف الكلية، فالتكاليف عادة ما تكون مشتركة بين العديد من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الأمر الذي يصعب معه تخصيص التكاليف وخاصة غير المباشرة منها؛

- الخطورة في البحث عن استرداد التكاليف الغارقة وهي التكاليف الثابتة التي قد تم انفاقها في الماضي والتي لا ينبغي أن يكون لها تأثير على السعر الحالي.

الفرع الثاني: استخدام التكلفة الحدية لتحديد أسعار الفائدة على الودائع

أكد العديد من المحللين الماليين بأن التكلفة الحدية تمثل الكلفة الاضافية لجذب الأموال الجديدة وليس متوسط الكلفة التاريخية، وأنها تستعمل للمساعدة في تسعير مصادر الأموال لمؤسسات الخدمات المالية والسبب وراء ذلك هو أن اعتماد التغيرات المتكررة في أسعار الفائدة يجعل من معدل التكلفة التاريخية معيار غير مضبوط للتسعير. فعلى سبيل المثال، إذا كانت أسعار الفائدة منخفضة، فإن التكلفة الحدية لجذب أموال جديدة قد تكون أقل بكثير من التكلفة المتوسطة التاريخية على كل الأموال التي تستقطب. لذلك ستصبح بعض القروض والاستثمارات التي بدت غير مربحة عند موازنتها مع الكلفة التاريخية مربحة الآن عندما يتم قياسها مع تكلفة الفائدة الحدية الأقل التي يجب أن تدفع اليوم. بالمقابل إذا كانت أسعار الفائدة في ارتفاع، فإن التكلفة الحدية للمال الجديد قد تتجاوز التكلفة التاريخية للأموال. فإذا قامت الإدارة بحجز أصول جديدة بالاستناد على التكلفة التاريخية، فقد تكون غير مربحة عند موازنتها مع التكلفة الحدية الأعلى لرفع الأموال الجديدة في سوق اليوم (البرزنجي، الشمري، و الجابري، 2019، صفحة 137).

وفي هذا المجال يوضح الخبير الاقتصادي جيمس ماكنالتي James E. McNulty أنه من أجل تحديد البنوك التجارية لأسعار الفائدة التي ستقدمها على حسابات الودائع الجديدة، لابد من معرفة معلومتين أساسيتين هما (peter s & sylvia c, 2010, p. 401):

- التكلفة الحدية لنقل سعر الايداع من مستوى إلى آخر، وتحسب التكلفة الحدية بالعلاقة التالية:

التكلفة الحدية = التغير في مجموع التكلفة = معدل الفائدة الجديد × مجموع الودائع الجديدة

- معدل الفائدة السابق × مجموع الودائع السابقة (1)

- معدل التكلفة الحدية، المعبر عنها بنسبة مئوية من حجم الاموال الإضافية القادمة إلى البنك. وبمجرد أن يتم تحديد معدل التكلفة الحدية يمكن مقارنته بالعائدات الاضافية المتوقع (العائدات الحدية) أن يكسبها البنك من استثمار ودائعه الجديدة؛ ويحسب معدل التكلفة الحدية من خلال العلاقة التالية:

معدل التكلفة الحدية = التغير في مجموع التكلفة ÷ الودائع الجديدة.... (2)

ولفهم طريقة التسعير باستخدام التكلفة الحدية، نأخذ المثال التطبيقي التالي:

لنفترض أن البنك يتوقع جمع 25 مليون وحدة نقدية من الودائع الجديدة عند عرض معدل فائدة على المودعين بنسبة 7% وتقدر الادارة أن عرض معدل فائدة 7.5% يسمح بجمع 50 مليون وحدة نقدية من أموال الودائع الجديدة، وبنسبة 8% يتوقع أن تتدفق 75 مليون وحدة نقدية ويرتفع إلى 125 مليون وحدة نقدية إذا وعد البنك بمنح عائد يقدر بـ 9%. وتتوقع الإدارة إمكانية استخدام هذه الأموال بمعدل فائدة 10% في السنة أي أن الايراد الحدي يقدر بـ 10%.

الجدول رقم (01.01): استخدام التكلفة الحدية لاختيار معدل الفائدة على الودائع

حالة بنك يحاول جذب أموال جديدة

حجم الودائع المتوقع جذبها (مليون وحدة نقدية)	الفائدة التي يدفعها البنك على الودائع الجديدة	تكلفة الفائدة التي يدفعها البنك على الودائع الجديدة (مليون وحدة نقدية)	التكلفة الحدية للودائع الجديدة	نسبة التكلفة الحدية	الإيراد الحدي المتوقع	الفرق بين الإيراد الحدي والتكلفة الحدية	مجموع الأرباح
25	7%	1.75	1.75	7%	10%	3%	0.75
50	7.5%	3.75	2	8%	10%	2%	1.25
70	8%	6	2.25	9%	10%	1%	1.50
100	8.5%	8.50	2.5	10%	10%	0%	1.50
125	9%	11.25	2.75	11%	10%	-1%	1.25

المصدر: (peter s & sylvia c, 2010, p. 402)

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البنك يواصل تحقيق إيرادات حدية تتجاوز التكلفة الحدية حتى معدل فائدة 8.5%، فعند هذا المعدل يتمكن البنك من جذب ودائع جديدة بحجم 100 مليون وحدة نقدية بمعدل تكلفة حدية 10% وهو ما يتوافق إيراداته الحدية المتوقعة والمقدرة بـ 10%، وفي هذه الحالة يحقق البنك ربح قدره 1.5 مليون وحدة نقدية (بافتراض دائما صحة توقعات البنك). وعليه وبالنظر إلى جميع الافتراضات المقدمة (7%، 7.5%، 8%، 8.5%، 9%) فإن معدل الفائدة الأمثل والذي لا يستطيع البنك تجاوزه هو 8.5%.

ومما سبق يمكن القول أن مدخل التكلفة الحدية يقدم معلومات مهمة لإدارة البنك، ليس فقط في مجال تحديد أسعار الفائدة على الودائع، بل كذلك في مجال تحديد المدة الزمنية اللازمة لتوسيع حجم الودائع قبل تفوق التكلفة الحدية للودائع على الإيراد الحدي، فعندما تبدأ الأرباح بالانخفاض فإن على إدارة البنك إما البحث عن ودائع جديدة بتكلفة أقل أو البحث عن قروض استثمارية التي تحقق إيراد أعلى، أو أن تبحث عن كلاهما (peter s & sylvia c, 2010, p. 402).

الفرع الثالث: استراتيجية التسعير المستمدة من التغلغل في السوق

ويطلق على هذه الاستراتيجية أيضا استراتيجية اختراق السوق، فالبنك يهدف من خلال تطبيق هذه الاستراتيجية التسعيرية إلى محاولة التغلغل والنمو في السوق، وذلك من أجل الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة ربحية البنك على المدى الطويل مقابل التضحية بالأرباح قصيرة الأجل. تطبق هذه الاستراتيجية عن طريق تسعير الخدمات بأسعار منخفضة تقل عن المستوى السائد في السوق كتخفيض أسعار العملات التي يتقاضاها البنك إلى أدنى حد ممكن، أو منح أسعار عالية تفوق مستوى الأسعار المعروضة في السوق كأن يقوم البنك بعرض معدل فائدة مرتفع على الودائع (أبو عودة، 2010، صفحة 57). وهنا تأمل الإدارة أن تكون الحصيلة زيادة في حجم الودائع وما يرتبط بها من زيادة في حجم القروض، ما يحقق هامشا صافيا من الفوائد بنسبة ضئيلة، أي هي استراتيجية الدخول إلى السوق ذات النمو السريع وذات حساسية عالية في نمو الأسعار (ندور، 2017، صفحة 43).

الفرع الرابع: تكييف جداول الأسعار حسب شرائح المودعين

إن استخدام طريقة تكييف جداول الأسعار حسب شرائح المودعين هو نوع من أنواع التسعير المشروط الذي ظهر في فترة السبعينات، نتيجة لقيام البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بمنح معدل فائدة على الودائع الجارية ما تسبب في منافسة بين البنوك التجارية. تتم طريقة التسعير هذه من خلال قيام البنك بوضع جدول بأسعار الخدمات (الرسوم) حيث يدفع العميل رسوما منخفضة أو معدومة إذا ضل رصيده فوق الحد الأدنى، في حين يدفع رسوما أعلى إذا انخفض الرصيد دون ذلك الحد، وبالتالي فإن العميل يدفع سعرا مشروطا بكيفية استخدامه للوديعة. ويتفاوت معدل الفائدة حسب هذه الطريقة بناء على واحد أو أكثر من العوامل التالية: (peter s & sylvia c, 2010, p. 403)

- عدد المعاملات التي تتم على الحساب (عدد الشيكات المسحوبة، الإيداع، التحويل وأشعار عدم توفر الرصيد)؛
- متوسط الرصيد المحتفظ به في الحساب خلال فترة محددة (عادة ما تكون شهر)؛
- استحقاق الوديعة بالأيام أو الأسابيع أو الأشهر.

الفرع الخامس: تسعير الودائع القائم على أساس العلاقة مع العميل وتحقيق أهداف البنك

ومن بين الأساليب المستخدمة أيضا في تسعير الودائع البنكية نجد التسعير القائم على أساس العلاقة مع العميل، التسعير لتحقيق أهداف البنك، وفيما يلي شرح لكل طريقة.
أولا. التسعير القائم على أساس العلاقة مع العميل:

تستمد طريقة تسعير الودائع على أساس العلاقة مع العميل فلسفتها من حقيقة أنه يمكن للبنك أن يحقق منافع متعددة من خلال تشجيع العميل على استخدام أكثر من خدمة أو تكثيف تعاملاته في الخدمات المقدمة إليه، وقد تأخذ طريقة التسعير هذه شكل تخفيض العمولات ورفع معدل الفائدة على الحسابات الادخارية والاستثمارية عند تعامل العميل في أكثر من حساب. من المتطلبات الرئيسية لنجاح هذه الطريقة هو وجود نظام متكامل يساعد على سهولة الاتصال وتداول المعلومات عن الخدمات المختلفة التي يستخدمها العميل، أو وجود ملف مركزي للمعلومات يتم تحديثه بصفة مستمرة والذي يربط كافة المعاملات التي تتصل بعميل معين. ويحقق البنك من خلال استخدامه لهذه الطريقة في التسعير العديد من المزايا لعل أهمها يتمثل في الحفاظ على العميل لأنه كلما زاد عدد الحسابات التي يتعامل بها العميل كلما كان من السهولة المحافظة عليه وإقناعه باستمرارية تعامله مع البنك، بما يؤدي إلى زيادة الأرباح الاجمالية التي يمكن تحقيقها من تقديم مجموعة خدمات متكاملة للعميل، تكون أفضل من معدل الربح الذي يتحقق من بيع كل خدمة بشكل منفرد. على الرغم من تحقيق طريقة التسعير القائمة على العلاقة مع العميل العديد من المزايا إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب خاصة ما تعلق بارتفاع التكاليف الاجمالية الناجمة عن الوقت الضائع الذي كان من الممكن توجيهه لخدمة عميل آخر وضياع فرصة استثمارية للبنك، كما أن الاعتقاد بأن تقديم مجموعة خدمات متكاملة للعميل سوف يؤدي إلى زيادة الأرباح الاجمالية لا يكون مطلقا فهناك بعض الخدمات المصرفية التي كلما زاد عدد المتعاملين فيها كلما كان العائد على البنك أكبر مثل خدمة الحساب الجاري (خنفر، العساف، و العزام، 2015، الصفحات 184-185).

ثانيا. التسعير لتحقيق أهداف البنك

تستخدم طريقة التسعير هذه لتغيير تركيبة قاعدة عملاء البنك، فتغيير معدل الفائدة لا يؤثر فقط على الفارق بين الفوائد على الودائع والفوائد على القروض، بل يؤثر أيضا على القرارات الخاصة بأرصدة العملاء ومزيج الودائع التي بدورها تؤثر في نمو البنك وهامش ربحه؛ فتسعير الودائع يستخدم بشكل كبير

لزيادة ربحية البنك (وليس لمجرد زيادة عملاء البنك) وتحقيق أكبر حصة سوقية، أو حتى التخلص من بعض العملاء غير المربحين (ندور، 2017، صفحة 45).

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا الالمام بمختلف الجوانب النظرية للودائع البنكية، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تقوم الوديعة البنكية على ثلاث عناصر أساسية هي: عقد الوديعة الذي يبرم بين العميل المودع والبنك التجاري المودع لديه والذي يحدد الحقوق والالتزامات المترتبة على كلا الطرفين، التسليم الفعلي للأموال المودعة كأن يتم التسليم عن طريق اصدار شيك بنكي أو اصدار أمر بالتحويل البنكي، ومكافئة الايداع التي تمنح للمودع مقابل تخليه عن السيولة الحالية.
2. يتمثل الفرق بين الوديعة والحساب البنكي، في كون هذا الأخير يجسد العلاقة بين البنك وكل من أصحاب الفائض والعجز المالي، بينما تجسد الوديعة البنكية علاقة البنك بأصحاب الفائض المالي، أي الشق الأول من الوساطة المالية فقط.
3. لا يمكن للبنوك التجارية أن تحقق أكبر قدر من الكفاءة عند توظيف الأموال المودعة لديها، دون أن تحدد أجل استحقاق الودائع بشكل دقيق، فتحديد متطلبات السيولة اللازم توفيرها أمر ضروري لتفادي مشاكل نقص السيولة، إذ أن زيادة حجم الودائع الجارية مقارنة بالودائع الأخرى يعني ضرورة توفير قدر من الاحتياطي النقدي لمواجهة السحوبات، عكس الودائع غير الجارية التي تتطلب قدر أقل من الاحتياطات النقدية وتتيح مجالاً زمنياً أطول لتوظيف الأموال.
4. تعد استراتيجية المنافسة غير السعرية من أهم الاستراتيجيات المستخدمة في جذب الودائع، فهي استراتيجية تفتح المجال للبنوك التجارية لابتكار خدمات وفق خبرتها في المجال وامكانياتها المتاحة، لتلبية احتياجات العميل الحالية والمستقبلية، على عكس استراتيجية المنافسة السعرية التي تبقى محدودة بالحد الأقصى لسعر الفائدة على الودائع المحدد من قبل البنك المركزي.
5. تنشأ حالة عدم استقرار الودائع البنكية من عوامل ترتبط بالمنافسة بين البنوك، التقلبات الموسمية التقلبات الاقتصادية، التقلبات طويلة الأمد، والفعاليات الحكومية التي تؤدي مجتمعة أو كل على حدى إلى تعرض الودائع لعمليات سحب وايداع متكررة إلى أن يتم تصفيته نهائياً من قبل المودع.
6. يقصد بتسعير الودائع البنكية تلك العملية التي يسعى من خلالها البنك التجاري عرض سعر يعمل على تحفيز الأفراد على ايداع أموالهم لديه، بما يحقق له أقصى ربح ممكن بتكلفة مقبولة.

وبعد عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالمتغير التابع أو بالودائع البنكية، يأتي الفصل النظري الموالي للبحث عن مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية المحددة لنمو الودائع البنكية في النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية، ثم عرض ومناقشة العلاقة بين الودائع ومحدداتها.

❖ الفصل 2. محددات الودائع البنكية بين النظريات الاقتصادية

والدراسات التجريبية

- تمهيد

↳ محددات الودائع في نظريات الادخار قبل الحرب العالمية الثانية

↳ محددات الودائع في نظريات الادخار بعد الحرب العالمية الثانية

↳ محددات الودائع في الدراسات التجريبية

- خلاصة

الفصل 2. محددات الودائع البنكية بين النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية

تمهيد:

إن المتتبع لمسار التطور التاريخي للمجتمع الانساني يدرك دون شك أن الودائع هي محصلة تطور الادخار، الذي انتقل من فكرة تخزين الفائض من الانتاج لمواجهة الاحتياجات المستقبلية للأسرة إلى تكوين مدخرات عينية لتحقيق الأمن والاستقرار النفسي للإنسان، وصولاً إلى الادخار النقدي؛ الذي ظهر نتيجة استخدام النقود لإتمام العمليات التبادلية ولقياس قيم السلع والخدمات، فقد اعتبرت النقود إضافة إلى كونها وسيط للتبادل ومقياس للقيمة، مستودعا للثروة أي قدرتها على نقل القوة الشرائية من الحاضر إلى المستقبل، وبالتالي أصبح الادخار النقدي أحدث صور الادخار وأكثره شيوعاً. ويدرك أيضاً أن مكانة الودائع البنكية قد تعززت بفضل التطور الكبير في أعمال البنوك التجارية، فطبيعة الوساطة المالية جعلت من الودائع مصدراً مهم للسيولة البنكية ومورداً أساسياً لها، إذ أن العملية التمويلية لا يمكن أن تتم إلا في حال وجود مستويات جيدة من الودائع البنكية.

وفي المقابل نجد أن طبيعة عمل البنوك التجارية يجعلها ترتبط بالعديد من العوامل التي سوف تؤثر عليها دون شك عند أداءها لوظائفها المختلفة، وبشكل خاص وظيفية قبول الودائع، لذلك لا يمكننا أن نتجاهل دور تلك العوامل وأثرها على الودائع البنكية، خاصة في ظل تعدد الأطر النظرية والدراسات التجريبية التي لا تزال تحاول حصر محددات نمو الودائع خاصة على المستوى الكلي.

لذلك يكون من الضروري البحث في مختلف التوجهات النظرية وتحليل ومناقشة مختلف النتائج التجريبية، من أجل صياغة اطار نظري متكامل يوضح المؤشرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الودائع البنكية. وعليه، قسم هذا الفصل للعناصر التالية:

- محددات الودائع في نظريات الادخار قبل الحرب العالمية الثانية: وذلك من خلال التركيز على النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية ونظرية الدخل المطلق لكينز؛
- محددات الودائع في نظريات الادخار بعد الحرب العالمية الثانية: وذلك من خلال التركيز على نظرية الدخل النسبي، نظرية دورة الحياة، نظرية الدخل الدائم ونظرية المخزون الاحترازي؛

- محددات الودائع في الدراسات التجريبية: أي تحليل نتائج الدراسات التجريبية السابقة التي درست أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الودائع البنكية.

المبحث الأول: محددات الودائع في نظريات الادخار قبل الحرب العالمية الثانية

يعد الادخار من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة، فهو مؤشر ايجابي يدل على رقي أفراد المجتمع ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأساس تكوين رأس المال؛ ولأن الودائع البنكية تمثل أحد أشكال الادخار وهو الادخار في شكله النقدي أو الادخار الائتماني، فإننا نرى أنه من الضروري أن نعرض على النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الادخار قبل الحرب العالمية الثانية، وهي النظرية الكلاسيكية للادخار، النظرية النيوكلاسيكية للادخار ونظرية الدخل المطلق، وذلك حتى يتسنى لنا فهم محددات هذه الظاهرة الاقتصادية بشكل دقيق من وجهات نظر المدارس الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: الادخار في النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية

تشكلت المدرسة الكلاسيكية من مجموعة الأفكار التي نادى بها روادها وفي مقدمتهم آدم سميث صاحب كتاب "ثورة الأمم" سنة 1776، وتتخلص أهم افتراضات هذه المدرسة في حيادية النقود أي أنها وسيلة للتبادل فقط، وثبات حجم الدخل الوطني بسبب وجود حالة التشغيل الكامل، إضافة إلى تساوي الادخار والاستثمار. ونعرض فيما يلي تفسير كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية لظاهرة الادخار.

الفرع الأول: الادخار في النظرية الكلاسيكية

يرى الكلاسيك بدءاً من ¹ Adam Smith وصولاً إلى Jean-Baptiste Say ²، أن الادخار هو زيادة قيمة مخصصة لاستهلاك مستقبلي على الاستهلاك الحاضر، ويراه John Stuart Mill ³ بأنه التنازل عن الاستهلاك الحالي لأجل استهلاك جيد في المستقبل. لذا ينبع الادخار حسب النظرية الكلاسيكية من الاختيار بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، حيث يقوم الأفراد بمقارنة معدل التفضيل الزمني

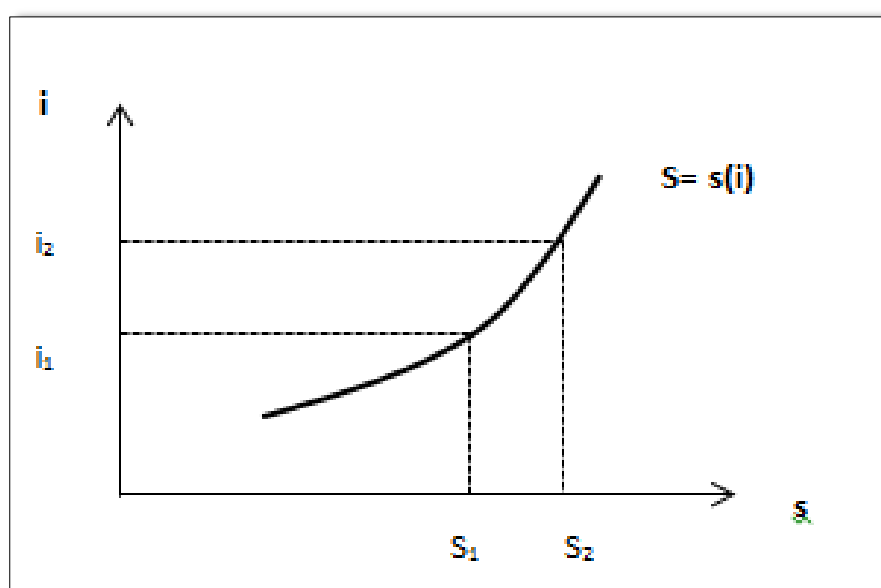
¹ **Adam Smith** آدم سميث (1723-1790): فيلسوف واقتصادي إسكتلندي، يعد أب الاقتصاد الحديث والمؤسس للفكر الاقتصادي التقليدي والنظام الرأسمالي، ومن أشهر كتاباته "ثروة الأمم" عام 1766 الذي يعتبر مرجعية جوهرية للفكر الاقتصادي التقليدي.

² **Jean-Baptiste Say** جون باتيست ساي (1767-1832): اقتصادي ورجل أعمال فرنسي، اشتهر بقانون ساي للأسواق، الذي جوهره هو أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي، كما دافع في كتاباته عن حرية التجارة والمنافسة التامة.

³ **John Stuart Mill** جون ستوارت ميل (1806-1873): فيلسوف واقتصادي بريطاني، وهو ابن الفيلسوف والاقتصادي "جيمس ميل"، ومن أهم كتاباته "الاقتصاد السياسي والذي دافع من خلاله عن الاشتراكية، ومن أهم مقولاته الفلسفية "أن كل ما يقيد المنافسة الحرة هو الشر المطلق، وكل ما يطلقها هو الخير العميم".

بمعدل الفائدة، ويعدلون استهلاكهم عبر الوقت لتعظيم المنفعة. ويفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولاً بتحديد ما يريدون ادخاره تبعاً لمعدل الفائدة السائد، وبمقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع والخدمات. فالادخار في نظرهم هو عرض لموارد نقدية ويرتبط بصورة مباشرة بمعدل الفائدة، وهناك علاقة طردية بينهما. وعليه تكون معادلة الادخار كما يلي: $S = s(i)$ ، وهذه العلاقة تبين أن الادخار S هو دالة تابعة لمعدل الفائدة i . والشكل الموالي يوضح العلاقة الطردية بين الادخار ومعدل الفائدة:

الشكل رقم (01.02) : دالة الادخار في النظرية الكلاسيكية



المصدر: (bernard & Yves , 2002, p. 243)

يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن الادخار هو دالة متزايدة بدلالة معدل الفائدة، فالتغير في معدل الفائدة بالزيادة من i_1 إلى i_2 أدى إلى تغير حجم المدخرات من S_1 إلى S_2 وهو ما يوضح لنا وجود علاقة طردية بين الادخار ومعدل الفائدة؛ وبالتالي فإنه من أجل الحفاظ على نمو المدخرات بوتيرة ايجابية ΔS فإنه لا بد من أن يكون التغير في معدل الفائدة Δi دائماً موجب. فالاقتصاديون الكلاسيك يرون أن معدل الفائدة هو تعويض الامتناع وتأجيل الاستهلاك، والأجر هو تعويض عن الجهد، وفي هذه الحالة يصبح معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرار الاستهلاك والادخار.

الفرع الثاني: الادخار في النظرية النيوكلاسيكية

تعد النظرية النيوكلاسيكية للادخار امتدادا لسابقتها -النظرية الكلاسيكية- مع وجود اختلاف بينهما في القيمة وطريقة التحليل، فالنيوكلاسيكيون أضافوا للاقتصاد الحديث الوسائل والادوات التي كان يفتقر إليها من قبل. يرى رواد هذه النظرية وفي مقدمتهم Alfred Marshall¹ الذي أكد على أن معدل الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق، حيث يميل هذا السعر إلى مستوى التوازن عند تعادل الطلب الكلي لرأس المال عند سعر معين، مع العرض الكلي له (الادخار) في السوق عند نفس السعر أما Pigou Arthur Cecil² فيرى أن الادخار هو تضحية بالاستهلاك في المدى القصير، وفي هذا الاطار فإن معدل الفائدة هو جزاء أو أجر هذا الامتناع، وخلال فترة التضحية يمكن لأسعار السلع أن ترتفع، ويكون التحكم بين الاستهلاك والادخار متعلقا بمعدل الفائدة الحقيقي، لذا فإن الادخار يكون ضعيفا إذا كان معدل الفائدة الحقيقي ضعيفا، أي إذا كان معدل التضخم قوي؛ ويرى Cassel Gustav³ أن الاستثمار هو طلب الانتظار وأن الادخار هو عرض للانتظار، ومعدل الفائدة هو الذي يوزي بين الاثنين؛ وهو ما يؤكده Walras Léon⁴ فلكل معدل فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات، وكذلك ما يقابله من استثمارات في أصول جديدة، ومعدل الفائدة هو الذي يعادل بين الادخار والاستثمار الكلي (سلامي، 2014-2015، صفحة 42).

على الرغم من الاسهامات التي قدمتها النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية في تفسير الادخار، إلا أن عدم صحة الافتراضات التي استندت إليها في تفسير الظاهرة جعلها عرضة للعديد من الانتقادات، لعل أهم هذه افتراضات هو ثبات الدخل نظرا لوجود حالة التشغيل التام في الاقتصاد، وهو ما ترتب عنه إهمال النظرية لتأثير تحولات الدخل على الادخار. ونتيجة للنقائص التي سجلتها النظرية

¹ **Alfred Marshall** الفريد مارشال (1842-1942): اقتصادي وأكاديمي بريطاني، أحد أشهر منظري المدرسة النيوكلاسيكية، كان أستاذ مادة الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج، من أشهر مؤلفاته "مبادئ علم الاقتصاد" الذي تضمن أهم اسهاماته النظرية في مجال الاقتصاد الجزئي.

² **Pigou Arthur Cecil** بيجو ارثر سيسيل (1877-1959): اقتصادي بريطاني تنلمذ على يد الفريد مارشال عام 1901، ومؤسس فرع الاقتصاد في جامعة كامبردج، غطت مؤلفاته مختلف مجالات الاقتصاد لا سيما اقتصاد الرفاه، البطالة والسياسة المالية.

³ **Cassel Gustav** كاسل غوستاف (1866-1945): اقتصادي سويدي، ساهم في تطوير النظريات الاقتصادية المتعلقة بالشؤون المالية الدولية.

⁴ **Walras Léon** والرسل ليون (1834-1910): خبير اقتصادي فرنسي، صاغ النظرية الحديثة للقيمة وكان رائدا في تطوير نظرية التوازن العام.

الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وعدم قدرتهما على تحديد كل العوامل المستقلة المحددة للادخار، وكذا محدوديتهما في تفسير الاختلالات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي خلال أزمة الكساد العظيم سنة 1929؛ ظهرت نظرية الدخل المطلق لكينز التي حملت أفكارا معاكسة تماما لما سبق.

المطلب الثاني: الادخار في النظرية الكينزية (نظرية الدخل المطلق)

ينطلق رواد هذه النظرية وفي مقدمتهم Jonh Maynard Keynes¹ من مبدأ أن الادخار الجاري للفرد ما هو إلا استهلاك مؤجل، فالفرد مستعد للتخلي عن الاستهلاك الحالي مقابل الحصول على استهلاك أكبر في المستقبل؛ ويعطي كينز في تحليله أهمية كبيرة للاستهلاك مقابل الادخار الذي لم ير فيه إلا عاملا ضارا يعمل على انكماش الطلب على السلع والخدمات.

وفي ظل نظرية الدخل المطلق يتوقف الادخار على عاملين أساسيين هما: الدخل الشخصي المتاح الذي يمثل مقابل العمل الذي يبذله الفرد وغالبا ما يوجه لاقتناء أو لاستهلاك حاجات إما دائمة أو غير دائمة والميل الحدي للاستهلاك الذي يعبر عن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل المتاح (ميدون، 2020). كما افترضت النظرية أن الميل المتوسط للاستهلاك الذي يعبر عن الجزء المستهلك من الدخل نسبة إلى الدخل نفسه، سوف يتناقص مع تزايد حجم الدخل، ومن ثم فإن الميل المتوسط للادخار يتزايد بتزايد الدخل (الحجار و رزق، 2014، صفحة 155).

وقد أوضح كينز قصور النظرية الكلاسيكية التي اعتبرت أن معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي للادخار من خلال ربط الادخار بالدخل الشخصي المتاح؛ أي أن الادخار دالة لمتغير الدخل الشخصي المتاح. فقد أثبتت الأبحاث أن الميل للاستهلاك يكون أعلى لدى الطبقات منخفضة الدخل وبالتالي انخفاض الميل للادخار، بينما يكون الميل للادخار مرتفعا لدى الطبقات مرتفعة الدخل وهو ما يدل على عدم تأثر قرار الادخار بمعدل الفائدة وإنما بالقدرة المادية للمدخر أي دخله الشخصي المتاح.

ويدعم كينز نظريته للادخار كعامل ضار من خلال اعتبار أن الأشخاص الذين يقومون بالادخار ليسوا أنفسهم من يقومون بالاستثمار، وأن زيادة الادخار لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الفائدة

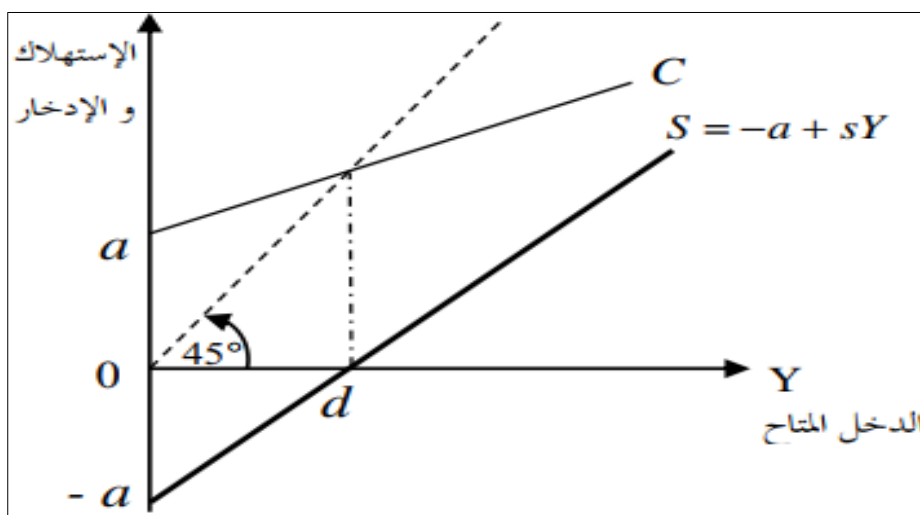
¹ Jonh Maynard Keynes جون مينارد كينز (1883 - 1946): اقتصادي بريطاني، درس الاقتصاد على يد الفريد مارشال، ودرّس الاقتصاد في جامعة كامبردج. مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" عام 1936، والذي عارض فيه بعض جوانب النظرية الاقتصادية التقليدية، رغم أنه كان أحد روادها حتى منتصف القرن العشرين.

ومنه زيادة الاستثمارات، كون معدل الفائدة يتحدد بناء على طلب النقود وعرضها، وأن الاستثمارات تزيد بزيادة الكفاية الحدية لرأس المال (سلامي و شيخي، 2008). كما ركز كينز في تحليله على الفترة قصيرة الأجل كون سلوك الأفراد عند تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار يتأثر بعوامل ذاتية تتمثل في الاحتراس، الحيطة، الحسبان، الطموح والبخل وهي عوامل راسخة لا يمكن التأثير فيها إلا في الأجل الطويل. وبالتالي فإن الادخار في الأجل القصير يتغير تحت تأثير العوامل الموضوعية فقط والمتمثلة في التغير في الأجر، الفرق بين الدخل الاجمالي والدخل الصافي، معدل التضخم والتغيرات في السياسات المالية (ميدون، 2020). وعليه تكتب دالة الادخار بالشكل التالي:

$$y_d = c + s \rightarrow s = y_d - c \Rightarrow s = -a + (1-b)y_d$$

حيث: y_d : الدخل الشخصي المتاح، $(1-b)$: الميل الحدي للادخار ويكون محصور بين $(0 < b < 1)$ ويعبر عنه اقتصاديا بأنه التغير في الادخار الناجم عن التغير في الدخل بوحدة نقدية واحدة ورياضيا هو ميل دالة الادخار، $-a$ الادخار الذاتي أو التلقائي $(0 < a)$ وهو ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل. والشكل التالي يوضح دالة الادخار في النظرية الكينزية في الأجل القصير:

الشكل رقم (02.02) : دالة الادخار في النظرية الكينزية في الأجل القصير



المصدر: (سلامي و شيخي، 2008، صفحة 144)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة $-a$ التي تمثل الادخار الذاتي تأخذ نفس قيمة a التي تمثل الاستهلاك الذاتي أو حد الكفاف مع اختلاف الإشارة، فحسب كينز فإن الحديث عن الاستهلاك أو

الادخار يكاد يكون الحديث عن الشيء نفسه، فمحددات الاستهلاك هي نفسها محدّدات الادخار، وبالتالي فإن تساوي كل من الادخار الذاتي والاستهلاك الذاتي يؤكد على أنه كلما كانت الفئة التي لا تملك دخلا في المجتمع كبيرة، كلما قلت المدخرات في المجتمع، فضعف الأجور وانعدام فرص العمل سيحد من قدرة هذه الفئة على تكوين مدخرات، وسيستمر ذلك إلى أن يتم الوصول إلى عتبة الادخار. وبالعودة إلى الشكل رقم (02.02) نجد أن عتبة الادخار ممثلة بالنقطة d وهي النقطة التي تغير بعدها دالة الادخار سلوكها، فعند هذه النقطة يصبح الدخل المتاح قادرا على تغطية الاستهلاك، ومن ثم فإن أي زيادة في الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة سوف يترجم في شكل زيادة المدخرات، وبالتالي وجود علاقة طرئية بين الادخار والدخل.

المبحث الثاني: محددات الودائع في نظريات الادخار بعد الحرب العالمية الثانية

حملت النظريات الاقتصادية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في مجال الادخار أفكار جديدة، ويرجع الفضل في ذلك إلى نظرية الدخل المطلق التي فتحت آفاقاً لظهور نظريات أخرى مفسرة للادخار. ومن أهم النظريات التي درست ظاهرة الادخار بعد الحرب العالمية الثانية نجد نظرية الدخل النسبي، نظرية دورة الحياة، نظرية الدخل الدائم ونظرية الادخار الاحترازي؛ وفيما يلي عرض لمضمون كل نظرية.

المطلب الأول: نظرية الدخل النسبي و نظرية دورة الحياة

سعى فلاسفة الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية، لمحاولة فهم العوامل التي تتحكم في سلوك الأفراد عند توزيع دخولهم على الاستهلاك والادخار، وفي مقدمة هؤلاء الفلاسفة نجد James Duesenbrry صاحب نظرية الدخل النسبي، و Franco Modigliani صاحب نظرية دورة الحياة.

الفرع الأول: نظرية الدخل النسبي

في عام 1949 نشر James Duesenbrry¹ كتابه "الدخل والادخار ونظرية سلوك المستهلك" الذي حاول من خلاله إعادة صياغة نظرية كينز للاستهلاك، حيث نظر Duesenbrry إلى الاستهلاك على أنه عملية اجتماعية وليس عملية فردية، وشكك في أنه يستند فقط إلى حساب مستقبلي عقلاني ورشيد (Jario & william , 2009, p. 26). فالإنفاق الاستهلاكي للفرد وفقاً لهذه النظرية يعتمد على عنصر المحاكاة أي أنه يتأثر بالسلوك الاستهلاكي للأفراد المحيطين به. فاستهلاك الفرد يزداد إذا ما جاور عائلات غنية عما إذا جاور عائلات فقيرة، وذلك للحفاظ على مركز اجتماعي يتوافق مع المحيط الذي يعيش فيه.

من أهم مسلمات هذه النظرية أن الميل المتوسط للاستهلاك لشخص ما، ما هو إلا دالة عكسية لوضعه الاقتصادي نسبة إلى الأفراد الذين يعيشون معه أو يجاورونه. فإذا كان دخل أحد الأفراد أقل من متوسط الدخل في المجتمع، فإنه يميل إلى انفاق نسبة كبيرة من دخله حتى يحافظ على مستوى استهلاكه

¹ James Duesenbrry جيمس دوزنبري (1918-2009): خبير اقتصادي أمريكي، تحصل على درجة الماجستير في عام 1941، ثم على درجة الدكتوراه في عام 1948 عن أطروحته فرضية الدخل النسبي الشهيرة المنشورة عام 1949، ومنذ عام 1955 وحتى تقاعده اشتغل منصب عضو هيئة التدريس بجامعة هارفارد.

متوافقا مع نمط استهلاك المجتمع، وبذلك فإنه يتميز بارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك، أما إذا كان دخل أحد الأفراد أعلى من متوسط الدخل في المجتمع، فإنه سوف ينفق نسبة أقل من دخله لكي يحافظ على مستوى استهلاكه متوافقا مع نمط استهلاك المجتمع، أي أنه يتميز بانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (سلامي و شيخي، 2008، صفحة 132). ولذلك فإن الأفراد وفقا لهذا النظرية لا يهتمون بمستوى الاستهلاك المطلق وإنما بمستوى الاستهلاك النسبي، أي نسبة لمتوسط استهلاك المجموعة التي ينتمي لها، وبالتالي فإن توزيع الدخل في الاقتصاد له أثر كبير على الادخار.

كما يرى Duesenbrry أن الأفراد يحاولون الإبقاء على مستوى معين من المعيشة، فمستوى الاستهلاك الجاري في نظره لا يتوقف فقط على الدخل الجاري مطلقا كان أو نسبيا، وإنما يتوقف أيضا على مستوى الاستهلاك الذي تم الوصول إليه في الفترات القليلة الماضية، وبالتالي فإنه من الصعب بالنسبة لإحدى الأسر تخفيض الاستهلاك الذي وصلت إليه، وإنما من السهل عليها تخفيض نسبة ما يتم ادخاره في أي فترة حفاظا على مستوى الاستهلاك المعتاد (سلامي و شيخي، 2008، صفحة 132) وهو ما يسمى بأثر الموقف.

وتكتب دالة الاستهلاك التي اقترحها Duesenbrry بدلالة الدخل الجاري وأعلى دخل سابق كما يلي:

$$C_t = f(y_t, y_0)$$

أي أن الاستهلاك في الفترة t يتحدد بناء على الدخل الجاري وأعلى دخل سابق حصل عليه الفرد؛ وتكتب وفقا للمعادلة التالية:

$$C_t = a y_t + b y_0 \dots \dots \dots (1)$$

حيث: $a, b > 0$ ؛ C_t : استهلاك الفرد الحقيقي من السنة t ؛ y_t : دخل الفرد الجاري من السنة t ؛ y_0 : أعلى دخل سابق.

وعليه فإننا نستنتج أن دالة الادخار أيضا تكتب بدلالة الدخل الجاري و أعلى دخل سابق :

$$S_t = f(y_t, y_0)$$

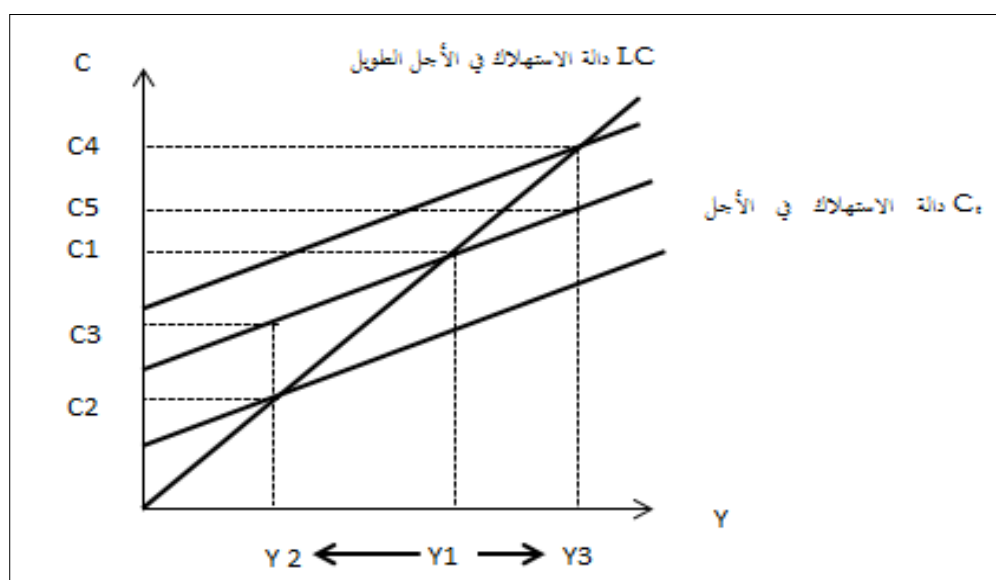
أي أن الادخار في الفترة t يتحدد بناء على الدخل الجاري وأعلى دخل سابق حصل عليه الفرد ؛ وتكتب وفقا للمعادلة التالية:

$$(2) \dots \dots \dots s_t = (1-a) y_t + (1-b) y_0$$

حيث أن $(1-a)$ الميل الحدي للادخار بالنسبة للدخل الجاري و $(1-b)$ الميل الحدي للادخار بالنسبة لأعلى دخل سابق.

كما يرى Duesenbrry أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الأجل القصير هي علاقة غير تناسبية (سلامي و شيخي، 2008)، فالتغير في الدخل المتاح يؤدي إلى التغير في الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من التغير في الدخل أي أن $\Delta c_t > \Delta y_t$. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03.02): دالة الادخار في نظرية الدخل النسبي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (صخري، 2005، صفحة 153)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الانخفاض في الدخل المتاح من y_1 إلى y_2 أدى إلى التناقص في الاستهلاك ولكن بدرجة أقل من التناقص في الدخل، فبدلاً من انخفاض الاستهلاك من c_1 إلى c_2 نلاحظ أنه انخفض من c_1 إلى c_3 والسبب في ذلك أن الأفراد يحافظون على استهلاكهم عن طريق تخفيض مدخراتهم. أما في حال ارتفاع الدخل المتاح من y_1 إلى y_3 فإن استهلاك الفرد سيزيد ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الدخل، فبدلاً من ارتفاع الاستهلاك من c_1 إلى c_4 نلاحظ أنه ارتفع من c_1 إلى c_5 والسبب في ذلك أن الأفراد سيحاولون إعادة تكوين مدخراتهم.

لقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات أهمها: صعوبة نمذجة السلوك الاستهلاكي ومن ثم السلوك الادخاري، فبدلاً من نمذجة سلوك كل أسرة على حدى أخذنا في الاعتبار دخلها والأسعار

السوقية، فإنه يجب وضع كل القرارات الاستهلاكية التي تتخذها الأسر مع مراعاة الكيفية التي يؤثر بها سلوك الأسر الأخرى على السلوك الاستهلاكي لكل أسرة؛ وبالتالي وصف نموذج الدخل النسبي بأنه غير ملائم من الناحية المنهجية (Jeffrey, 2010)؛ ورفضت الفرضية القائلة بأن قرارات الاستهلاك تستند على عوامل غير رشيدة، مثل الدخل النسبي فسعي الأفراد إلى تعظيم المنفعة والاشباع لا يمكن أن يدفعهم للتقليد. وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية إلا أنها استطاعت أن تفسر بشكل كبير طريقة الاستهلاك ومنه الادخار في الدول النامية والمتخلفة، حيث يلاحظ أن أصحاب الدخل المرتفعة والذين لهم القدرة على الادخار يحاولون محاكاة نماذج الاستهلاك في الدول المتقدمة، ما يدفعهم إلى الاسراف على السلع والخدمات الكمالية وهو ما يؤثر على حجم الادخار في هذه الدول وبالتالي تراجع التكوين الرأسمالي الذي يعد أحد أهم مقومات التنمية (الحمداني، 2014، صفحة 117).

الفرع الثاني: نظرية دورة الحياة لمودجلياني

وضح Franco Modigliani¹ من خلال نموذج دورة الحياة الذي وضعه بمساعدة ألبرت أندرو وريتشارد برومبيرج في عام 1950 كيفية استخدام الادخار لنقل القوة الشرائية من مرحلة حياة إلى أخرى من منطلق أن الأفراد يخططون لاستهلاكهم على المدى الطويل. ويقسم Modigliani مراحل الحياة إلى ثلاث مراحل رئيسية: وهي مرحلة اللانشاط ويكون الدخل هنا منخفضا جدا إلى منعدم، ثم مرحلة النشاط أين يصل الدخل في هذه المرحلة إلى ذروته خاصة في الجزء الأخير من الحياة العملية، وأخيرا مرحلة التقاعد (Jeffrey, 2010). وعليه فإن الادخار حسب هذه النظرية ما هو إلا انعكاس لرغبة الأفراد للاستهلاك في المستقبل عندما ينتقلون إلى التقاعد، وتظهر النظرية أهمية بعض العوامل التي تؤثر في الادخار والتي لم يتطرق لها التحليل الكينزي من قبل مثل الهيكل العمري للسكان؛ وتقوم النظرية على الافتراضات التالية: (سلامي و شيخي، 2008، صفحة 137)

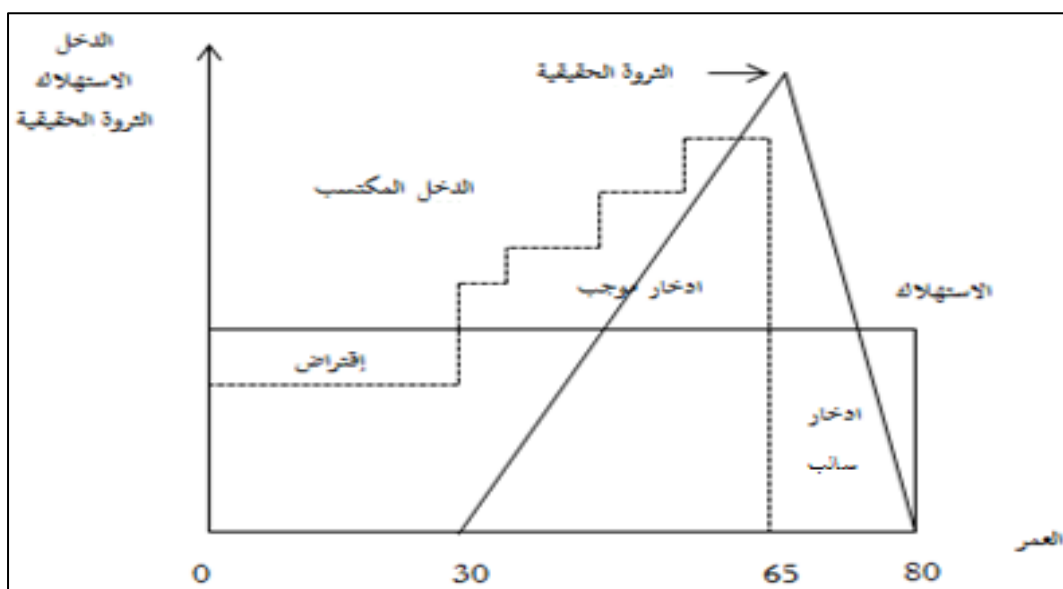
- يبدأ الفرد بالعمل في سن العشرين دون أن يكون له ثروة، وأن فترة العمل تستمر حتى سن 65 عاما
- ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 عاما؛
- يحصل الفرد على دخل ثابت خلال فترة العمل؛

¹ **Franco Modigliani** فرانكو مودجلياني (1918 - 2003): اقتصادي أمريكي الجنسية، إيطالي المولد، عرف لدى الأوساط العلمية في وقت مبكر عبر نشره مقالة علمية حول النيوكينزيون بعنوان "تفضيل السيولة ونظرية المصالح والمال" عام 1944، اشتغل استاذ للاقتصاد في العديد من الجامعات العالمية، حائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1985.

- لا يرغب الفرد في ترك ثروته لأحد بعد أن يموت، أي أنه يستهلك كافة الأصول في نهاية حياته؛
- يفضل الفرد استقرار مستوى الاستهلاك خلال حياته، أي أنه لا يرغب في حدوث تقلبات شديدة في مستوى الأسعار؛
- عدم وجود سعر فائدة على المدخرات.

يلاحظ أن افتراضات هذه النظرية تقوم على درجة كبيرة من التأكد خاصة ما تعلق بمستوى الدخل والعمر؛ وبما أن فترة حياة الانسان حسب هذه النظرية تنقسم إلى ثلاث مراحل، فمن المتوقع ايجاد ثلاث فئات عمرية عند أي نقطة زمنية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04.02): الرسم البياني لنظرية دورة الحياة



المصدر: (bernard & yves, 2009, p. 112)

يتبين من خلال الشكل أعلاه أن الاستهلاك خلال مرحلة الشباب يكون مرتفعاً جداً وقد يفوق الدخل أحياناً، ما قد يدفع المستهلكين خلال هذه المرحلة للجوء إلى الاقتراض لتغطية تكاليفهم، أما مرحلة متوسط العمر (30 سنة - 65 سنة) فهي تتميز بارتفاع الدخل فتصبح لدى الأفراد رغبة في تكوين الثروة وبالتالي يزيد الادخار، وفي المرحلة العمرية الأخيرة (65 سنة - 80 سنة) يبدأ الأفراد بإنفاق مدخراتهم المتراكمة باعتبارها مصدر دخلهم الوحيد خلال مرحلة التقاعد.

ووفقاً لهذه النظرية فإن العائلات في استهلاكها لا تعتمد على دخولها الجارية فقط، بل تأخذ في اعتبارها أيضاً أموراً أخرى كالثروة التي في حوزتها. وتقود هذه الفرضية إلى صياغة دالة الاستهلاك كما يلي: (سلامي و شيخي، 2008، صفحة 137)

$$C = a \frac{w}{p} + cY_d \quad \dots\dots(1)$$

حيث:

a: الميل الحدي للاستهلاك من الثروة الحقيقية $\left(\frac{w}{p}\right)$ ؛ c: الميل الحدي للاستهلاك من الدخل التاح (Y_d) ؛ P: يمثل مستوى الأسعار؛

ومن العلاقة رقم (1) يمكن استخلاص دالة الادخار نظريا فتكون كالتالي: (سلامي و شيخي، 2008، صفحة 137)

$$S = (1-a) \frac{w}{p} + (1-c)Y_d$$

حيث: (1-a)، (1-c): يمثلان الميلان الحديان لادخار الثروة الحقيقية والدخل المتاح على التوالي.

إذن حسب هذه النظرية، حتى يكون هناك ادخار معتبر في المجتمع فإنه لا بد من توفره على تشكيلة ديموغرافية شابة، أي أن تكون نسبة الشباب تفوق نسبة الكهول والشيوخ.

المطلب الثاني: نظرية الدخل الدائم و نظرية المخزون الاحترازي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الافتراضات التي تقوم عليها نظرية الدخل الدائم لـ Milton Friedman ونظرية الدخل الاحترازي لـ Angus Deaton و Christopher Carroll التي تعد من النظريات الحديثة نسبيا في تفسير ظاهرة الادخار.

الفرع الأول: نظرية الدخل الدائم

يعتبر Milton Friedman¹ أول من طرح فرضية الدخل الدائم في أطروحته بعنوان "نظرية الاستهلاك" في عام 1957، حيث تدرس هذه النظرية قرارات الادخار بعد التقاعد (otu & peter, 2015). يرى فريدمان أن الاستهلاك الجاري ومن ثم الادخار يعتمد على الدخل المتوقع في المستقبل وبذلك فهو يتفق مع دوزنبري -نظرية الدخل النسبي- الذي افترض أن الاستهلاك الجاري يعتمد على ما

¹ ميلتون فريدمان (Milton Friedman 1912-2006): عالم اقتصاد وإحصاء أمريكي، عرف بإيمانه الشديد برأسمالية السوق الحر، كما يعتبر أحد أهم منظري النظرية النقدية، التي عارض بها آراء علماء النظرية الكينزية. اشتغل العديد من المناصب من بينها: استاذ بجامعة شيكاغو، كما عمل بوزارة المالية الأمريكية حول السياسة الجبائية وقت الحرب. تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1976 عن بحثه في الدخل والاستهلاك وتطوير النظرية النقدية.

هو أكثر من الدخل الحالي. وتعتمد نظرية الدخل الدائم على ثلاثة عناصر أساسية وهي كالتالي: (مايكل و منصور، 1999)

- ينقسم الدخل الفعلي والاستهلاك للأسرة في فترة زمنية معينة إلى عنصرين دائم وانتقالي، أي أن:

$$y = y_p + y_t \dots\dots\dots 1$$

$$c = c_p + c_t \dots\dots\dots 2$$

حيث: p و t دائم وانتقالي على التوالي.

❖ وفقا للمعادلة (1) فإن الدخل الفعلي للأسرة ينقسم إلى دخل دائم ودخل انتقالي؛ ويعرف فريدمان **الدخل الدائم** y_p بأنه المقدار الذي تستطيع أن تنفقه الأسرة دون أن تمس ثروتها - والثروة هنا هي القيمة الحالية للدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل - ولما كان الدخل الدائم يعتمد جزئيا على الدخل المتوقع في المستقبل فهو مفهوم للأجل الطويل. أما **الدخل الانتقالي** y_t فهو الدخل غير المتوقع وقد يكون موجبا أو سالبا، ففي حالة ارتفاع القيمة السوقية للأسهم فجأة فإن الربح الرأسمالي المحقق من عملية بيعها يعتبر دخل انتقالي موجب، والعكس في حالة انخفاض قيمتها السوقية فجأة، فإن الخسارة المترتبة عن عملية البيع تعتبر دخل انتقالي سالب.

❖ ووفقا للمعادلة (2) فإن الاستهلاك الفعلي للأسرة ينقسم بدوره إلى استهلاك دائم واستهلاك انتقالي؛ فال**استهلاك الدائم** c_p هو الاستهلاك الذي يتحدد بالدخل الدائم y_p . أما **الاستهلاك الانتقالي** c_t فإنه يفسر باعتباره استهلاكا غير متوقع قد يحدث لأسباب طارئة كفاتورة طبيب غير متوقعة مثلا. فإذا كان الاستهلاك الانتقالي موجبا فإن الاستهلاك الفعلي c يكون أكبر من الاستهلاك الدائم c_p ، والعكس في حالة ما إذا كان الاستهلاك الانتقالي سالبا.

- كما افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة n من الدخل الدائم ويأخذ الصيغة التالية:

$$c_p = n y_p \quad (0 < n < 1) \dots\dots\dots 3$$

وبالرغم من أن n مستقلة عن المستوى المطلق للدخل الدائم، إلا أنها تعتمد على معدل الفائدة i ، الثروة البشرية إلى الثروة الكلية w (البشرية + المادية) وعوامل أخرى u مثل العمر، الذوق، الجنس، العادات وغيرها من العوامل حيث:

$$n = f(i, w, u) \dots\dots\dots 4$$

- كما افترض أيضا:

❖ عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي y_t والدخل الدائم y_p ، أي أن الدخل الانتقالي يعتبر عشوائيا بالنسبة للدخل الدائم؛

❖ عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الانتقالي c_t والاستهلاك الدائم c_p ، أي أن الاستهلاك الانتقالي يعتبر مستقلا عن الاستهلاك الدائم؛

❖ عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الانتقالي c_t والدخل الانتقالي y_t ، أي أن الاستهلاك الانتقالي يعتبر عشوائيا بالنسبة للدخل الانتقالي، وهذا يدل على أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يساوي الصفر.

ويعني هذا أن الأسرة المحظوظة التي تحصل على دخل انتقالي موجب لن تغير استهلاكها وإنما تدخر الدخل الصافي، أما إذا حصلت الأسرة على دخل انتقالي سالب فإنها لن تخفض استهلاكها، وإنما سوف تخفض مدخراتها.

وفقا لفرض الدخل الدائم فإن استهلاك الفترة الحالية قد يتأثر بدخل الفترة السابقة (في حالة السحب من المدخرات) كما قد يتأثر بدخل المستقبل (في حالة الاقتراض والسداد من دخل المستقبل). ومما تقدم وبإعادة كتابة المعادلة رقم (1) نجد: (سلامي و شيخي، 2008، صفحة 136)

$$y_p = y - y_t \dots\dots\dots 5$$

بتعويض العلاقة (5) في المعادلة رقم (4) ينتج:

$$c_p = n(y - y_t) \dots\dots\dots 6$$

وبتعويض العلاقة رقم (6) في العلاقة رقم (2) نجد الصيغة العامة لدالة استهلاك فريدمان:

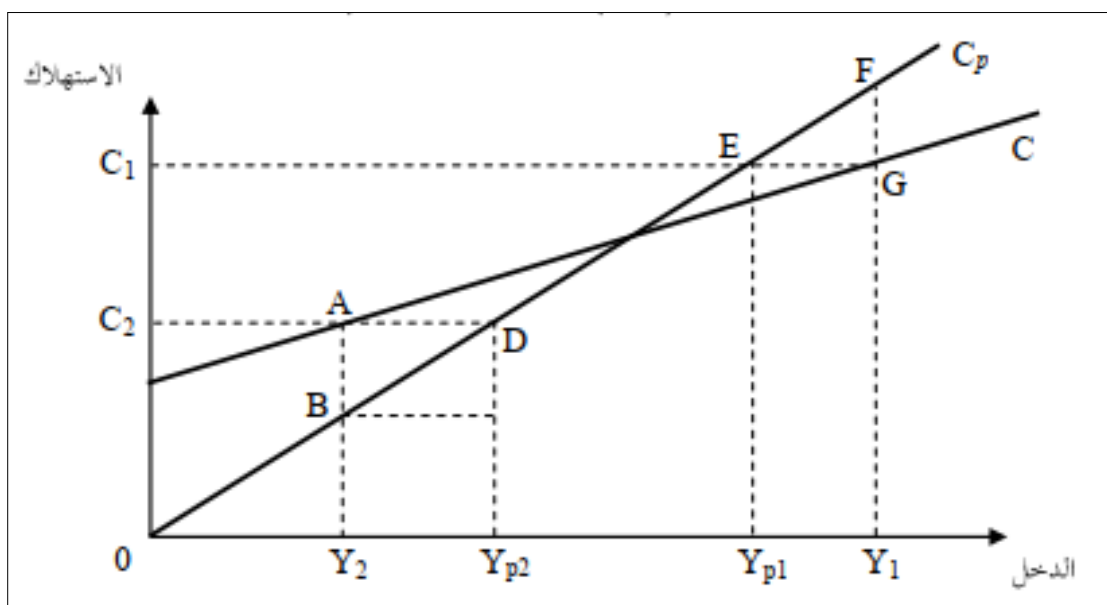
$$c = n(y - y_t) + c_t \dots\dots\dots 7$$

العلاقة (7) تبين بأن الاستهلاك الجاري ما هو إلا جزء من الفرق بين الدخل الجاري والدخل المؤقت زائد احتمال حدوث استهلاك مؤقت (سلبى أو ايجابى). أما الادخار فهو باقى الدخل بعد عملية الاستهلاك. ويمكن صياغتها كما يلي: (سلامي و شيخي، 2008، صفحة 136)

$$s = \alpha + \beta_1 y_p + \beta_2 y_t$$

حيث: α ثابت قيمته أقل من صفر، β_1 و β_2 أقل من الواحد الصحيح. ويمكن التعبير عن فرضية الدخل الدائم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05.02): دالة الادخار في نظرية الدخل الدائم



المصدر: (سلامي، 2014 - 2015 ، صفحة 49)

يوضح الشكل رقم (05.02) أعلاه كيفية تأثير الدخل الدائم والدخل الانتقالي على الادخار، وفق

حالتين مختلفتين الأولى بالزيادة والثانية بالنقصان:

- **الحالة الأولى:** إذا كان الدخل الدائم يساوي y_{p1} والدخل الجاري يساوي y_1 ، ما يعني أن الدخل الانتقالي موجب ومقداره EG ، فإن الاستهلاك الدائم يتحدد على أساس الدخل الدائم عند النقطة E على دالة الاستهلاك النسبية C_p عند المستوى C_1 ، وفي هذه الحالة فإن الأسر سوف تزيد مدخراتها بمقدار الدخل الانتقالي EG ؛ وفي حال تحول EG من زيادة مؤقتة إلى زيادة دائمة في الدخل فإن الاستهلاك سوف يزداد بالمقدار FG .
- **الحالة الثانية:** إذا كان الدخل الدائم يساوي y_{p2} والدخل الجاري يساوي y_2 ، فإن الدخل الانتقالي سيكون سالبا بمقدار AD ، وفي هذه الحالة فإن الاستهلاك الدائم سيتحدد عند النقطة D على دالة الاستهلاك النسبية C_p عند المستوى C_2 ، وعندئذ فإن الأسر لن تخفض من مستوى استهلاكها الدائم وإنما ستعوض قيمة الدخل الانتقالي السالب عن طريق السحب من المدخرات السابقة أو الاقتراض بما يقابل قيمة AD .

الفرع الثاني: نظرية المخزون الاحترازي للادخار

تعد نظرية المخزون الاحترازي للادخار أو نموذج الادخار الاحتياطي (The buffer stock theory of saving) لـ (Deaton, 1991 and Carroll, 1992)¹ من النظريات الحديثة نسبيا في تفسير ظاهرة الادخار. تفترض هذه النظرية أن الأفراد يتجهون لحماية استهلاكهم ضد التقلبات غير المتوقعة في الدخل من خلال الاحتفاظ بالمزيد من الاصول؛ كما تنص النظرية على أن الافراد يتصرفون بعدم الصبر تجاه تقلبات الدخل كونهم يقتضون مقابل الدخل في المستقبل لتلبية الاستهلاك الحالي، وفي الوقت نفسه يتمتعون بالرشادة نظرا لدوافعهم الوقائية. وللدخ من المخاطر المحتملة الناجمة عن تقلبات الدخل في المستقبل، ولضمان الحفاظ على الاستهلاك بوتيرة سلسة، يتم توفير احتياطات وقائية عن طريق خفض الاستهلاك الحالي، وبالتالي ادخار المزيد لتلبية الحالات الطارئة، لذلك فإنه من المتوقع أن يكون معدل الادخار مسايرا للتقلبات الدورية في الدخل، حيث يتجه نحو الارتفاع عندما يكون مستوى دخل الأفراد مرتفعا، والعكس حيث يتجه نحو الانخفاض عندما يكون مستوى دخل الافراد منخفضا (sudin & wan nursofiza, 2005).

بعد تطرقنا لمختلف النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الادخار، نلاحظ وجود اختلاف بين النظريات في تفسير الظاهرة المدروسة، حيث وجدنا أن النظرية الكلاسيكية ربطت الادخار بعوامل نقدية بحتة تمثلت في معدل الفائدة، بينما لم يرى رواد نظرية الدخل المطلق في الادخار إلا عاملا يؤدي إلى انكماش الاقتصاد على عكس الاستهلاك؛ وأرجع كينز محددات الادخار إلى الدخل المتاح والميل الحدي للاستهلاك مهملا في ذلك تأثير معدل الفائدة. أما نظريات ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من أنها اعتبرت أن الدخل هو محدد الادخار، إلا أن كل منها وضعت دورا مختلفا للدخل؛ إضافة إلى نظرية دورة الحياة التي أدخلت عوامل غير اقتصادية في تحليلها تمثلت في الهيكل العمري للسكان. وعليه فإننا نخلص إلى أن النظريات وفي اطار تحليلها لظاهرة الادخار ركزت على بعض العناصر مع إهمال

¹ **Angus Deaton 1945**: خبير اقتصادي بريطاني، درس بجامعة كمبردج، منح جائزة نوبل للاقتصاد لعام 2015 نظير أعماله في حقول الاستهلاك والرفاه.

² **Christopher Carroll**: استاذ اقتصاد في جامعة Johns Holkins والرئيس المشارك لمجموعة عمل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية حول الآثار الاجمالية لسلوك استهلاكك الاقتصاد الجزئي، تركز أبحاثه بشكل أساسي على الاستهلاك وسلوك الادخار، مع التركيز على التوفيق بين الادلة التجريبية والنماذج النظرية؛ للاطلاع أكثر أنظر: <https://econ.jhu.edu/directory/christopher-carroll/>

عناصر أخرى، فهي نظريات لا تتصف بالكمال بل تعطى تفسيرات جزئية على حسب الفترة الزمنية المدروسة وعلى أساس وجهات نظر الاقتصاديين والتي تختلف من مدرسة اقتصادية إلى أخرى.

المبحث الثالث: العوامل الاقتصادية الكلية المحددة للودائع في الدراسات التجريبية

قسمت الدراسات التجريبية العوامل الاقتصادية المحددة للودائع البنكية إلى عوامل اقتصادية جزئية تعزى إلى متغيرات داخلية مرتبطة بالبنك نفسه كإجمالي أصول البنك، نسبة رأس مال البنك إلى مجموع الأصول، نسبة التمويل الخارجي إلى مجموع الخصوم ونسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول. وعوامل اقتصادية كلية تعزى إلى متغيرات خارجية ترتبط بطبيعة الاقتصاد الذي تعمل ضمنه البنوك التجارية كمعدل الفائدة، المعروض النقدي، ومعدل التضخم وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لا يمكن للبنوك السيطرة عليها، فهي تؤثر أولاً على سلوك المودعين ومن ثم على حجم الودائع البنكية؛ وهذه العوامل الاقتصادية الكلية هي ما سنركز عليه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: معدل الفائدة على الودائع وعرض النقود

يعد معدل الفائدة أحد أهم المتغيرات التي تستخدم لتحقيق التأثير في النشاط الاقتصادي، بحيث نجد أن جل الاقتصاديين يعتبرون معدل الفائدة هو المعدل الاستراتيجي في النظام الاقتصادي في العصر الحديث، والجهاز العصبي للنظام المصرفي الحديث، وهو أداة أساسية لإدارة النظام النقدي؛ فمن خلال معدل الفائدة يمكن التأثير على جميع القطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى أكثر خصوصية فإن لمعدل الفائدة تأثير كبير ومباشر على القطاع المصرفي كونه يتعامل بشكل مباشر بالأموال. كما حظي عرض النقود باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين على المستويين النظري والتطبيقي، وذلك نظراً للدور الفعال الذي يقوم به في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعرض النقود يعد من بين أهم المؤشرات النقدية المستخدمة في تحديد وضعية الاقتصاد.

الفرع الأول: معدل الفائدة على الودائع والودائع البنكية

لا شك أن أثر معدل الفائدة على تعبئة الودائع البنكية قد يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر كل حسب خصوصيته، لذلك نجد أن نتائج الدراسات التجريبية المتعلقة بتقدير هذا الأثر تتباين، من وجود أثر إلى عدم وجود أي تأثير، وهذا ما سنحاول عرضه في الآتي.

أولاً. مفهوم معدل الفائدة:

يعرف معدل الفائدة بأنه: "مبلغ يتقاضاه المقرض أو يدفعه المقترض زائداً عن المبلغ الأصلي، أو يمكن القول بأنه تكلفة رأس المال" (Saba & Danish, 2017, p. 1).

ويعرف أيضا بأنه: " مقدار العائد أو النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل ايداع مبلغ معين في البنوك، كما يمثل مقدار العائد أو النسبة التي يدفعها للبنك مقابل اقتراضه مبلغ معين من البنوك" (خصاونة، 2000، صفحة 115).

وفي تعريف آخر هو "المبلغ الذي يجبيه الأفراد نتيجة ايداعهم المبالغ النقدية في المصارف التجارية، أي أنه النسبة المئوية الذي يحصل عليه الأفراد نتيجة ايداع مدخراتهم في البنوك التجارية" (بشار، 2018، صفحة 290).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن معدل الفائدة عبارة عن:

- نسبة مئوية من أصل المبلغ المودع أو المقترض، تدفع أو تحصل عند تاريخ الاستحقاق؛
- عائد التخلي عن السيولة التي تم توظيفها في شكل ودائع لأجل في البنوك التجارية؛
- ثمن الحصول على السيولة أو تكلفة رأس المال، بمعنى أن معدل الفائدة عبارة عن ثمن تدفعه البنوك التجارية لقاء حصولها على ودائع لأجل، أو ثمن يدفعه المقترضون مقابل حصولهم على رأس المال؛
- عائد الزمن أو تكلفة الزمن، بمعنى أن معدل الفائدة يمثل عائد يحصل عليه المودع - صاحب الفائض المالي - المتنازل عن السيولة لمدة زمنية محددة، أو يمثل تكلفة يدفعها المقترض - صاحب العجز المالي - مقابل استخدامه لأموال الغير لمدة زمنية محددة.

ومن خلال ما سبق عرضه يتضح لنا جليا تعريف معدل الفائدة، حيث يمكننا القول أن معدل الفائدة عبارة عن: "الثن الذي يدفعه البنك التجاري للأشخاص مقابل ايداعاتهم النقدية، أو الثمن الذي يتحصل عليه البنك لقاء منحه قروض، ويتحدد بنسبة مئوية من أصل المبلغ المودع أو المقترض".

ثانيا. أشكال معدل الفائدة:

بالنظر إلى تصنيفات معدل الفائدة نجد أن له تصنيفات مختلفة وحسب معايير عديدة، وفيما يلي عرض لأهم أشكال معدل الفائدة.

1. حسب أسلوب احتساب الفائدة: وتصنف إلى: (ناصر م.، 2013-2014، صفحة 9)

1.1. معدل الفائدة البسيط: وهو المعدل المحسوب على أساس المبلغ المقترض أو المودع سواء حصل المقرض أو المودع على فوائد بصورة دورية أو تركها ليحصل عليها في نهاية المدة بحيث تضاف الفائدة إلى الأصل عند تسديد المبلغ.

2.1. معدل الفائدة المركب: تضاف الفائدة في آخر كل فترة من فترات القرض إلى أصل المبلغ الذي أنتجها وتعامل معاملة المبلغ الاجمالي من حيث انتاجها للفوائد عن الفترات اللاحقة.

2. معدل الفائدة المدين ومعدل الفائدة الدائن: ونلخصها فيما يلي: (عبد العزيز، 2016، صفحة 18)

1.2. معدل الفائدة الدائن (الايداع): "وهو السعر السنوي المستخدم في عملية جذب الأموال إلى المؤسسة المالية بهدف تحقيق عائد للمودع نتيجة عملية الايداع، وهو يمثل نسبة مئوية من قيمة المال الذي يتم ايداعه".

2.2. معدل الفائدة المدين (الاقتراض): "وهو السعر السنوي المستخدم في عملية توظيف الأموال المودعة بالمؤسسة المالية بواسطة أفراد آخرين، وذلك مقابل سداد قيمة تنسب إلى رأس المال المقترض".

وتجدر الإشارة هنا؛ أن معدل الفائدة المدين ومعدل الفائدة الدائن يحدد على أساس معدل الفائدة الموجه (المرجعي) وهو السعر الذي يحدده البنك المركزي للبنوك التجارية، والذي على أساسه تحدد هذه الأخيرة معدل الفائدة الذي تطبقه على الودائع ومنحها للقروض (برنه و شربي، 2021، صفحة 117).

3. معدل الفائدة الثابت ومعدل الفائدة المتغير: وهي كالتالي: (ناصر م.، 2013-2014، صفحة 9)

1.3. معدل الفائدة الثابت: ويعني بقاء معدل الفائدة على حاله طيلة فترة التوظيف أو القرض.

2.3. معدل الفائدة المتغير أو العائم: يرتبط هذا النوع من أسعار الفائدة بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة الأخرى، خاصة معدل الفائدة في البنك المركزي، ومعدل الفائدة على الودائع لأجل، ومعدل الفائدة على الاقراض، والعائد على أدونات الخزينة.

4. معدل الفائدة حسب معيار التضخم: من أجل دراسة أثر معدل الفائدة خاصة في ظل التغير في المستوى العام للأسعار أي وجود تضخم، فإنه لا بد من التمييز بين معدل الفائدة متضمن التضخم ومعدل الفائدة غير متضمن التضخم؛ ونجد هنا نوعان هما معدل الفائدة الاسمي ومعدل الفائدة الحقيقي: (N.

Gregory, 2009, p. 63)

1.4. **معدل الفائدة الإسمي:** يعرف بأنه السعر المعلن الذي يدفعه المستثمرون عند اقتراض الأموال أو الذي يدفعه البنك من أجل الايداعات.

2.4. **معدل الفائدة الحقيقي:** يعرف بأنه السعر الذي يتم الحصول عليه بعد استبعاد التضخم، ويحسب بالعلاقة التالية: (andrew, ben, & dean, 2011, p. 51)

$$\text{معدل الفائدة الحقيقي} = \text{معدل الفائدة الاسمي} - \text{معدل التضخم}$$

ثالثا. أثر معدل الفائدة على الودائع البنكية

تجريبيا، توجد العديد من الدراسات التي هدفت إلى اختبار طبيعة العلاقة بين معدل الفائدة والودائع البنكية في الاقتصادات المختلفة، ومن بين هذه الدراسات نجد: دراسة أجراها الباحثان (Saba & Danish, 2017) على 23 دولة إسلامية و 23 دولة غير إسلامية خلال الفترة 1999-2014، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر معدل الفائدة على قرار احتفاظ المسلمين وغير المسلمين بمدخراتهم لدى البنوك التجارية وذلك باستخدام نماذج (Panel ARDL)، وأظهرت النتائج أن معدل الفائدة في البلدان الإسلامية لا يؤثر على الودائع البنكية سواء على المدى الطويل أو المدى القصير؛ بينما يكون لمعدل الفائدة أثر ايجابي على الودائع البنكية في البلدان غير الإسلامية. وفي دراسة أخرى لـ (hasan, samreen, & atiya, 2017) والتي هدفت إلى تحديد أثر معدل الفائدة على الودائع في باكستان خلال الفترة (2002-2016)، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط توصلت الدراسة إلى أن الودائع تتأثر بشكل ايجابي بمعدل الفائدة. كما أكدت دراسة أعدها (Siyanbola, sobande, & adedeji, 2012) والتي هدفت إلى قياس أثر تحرير أسعار الفائدة على الودائع البنكية في نيجيريا خلال الفترة (1985-2011) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط على وجود علاقة ايجابية بين معدل الفائدة وتعبئة الودائع؛ ما يدل على أن معدل الفائدة له تأثير ايجابي على نمو الودائع.

الفرع الثاني: عرض النقود والودائع البنكية

نادرا ما تحظى العلاقة بين عرض النقود والودائع البنكية باهتمام كاف ومتخصص، فعادة ما يركز الباحثون على تحليل العلاقة بين عرض النقود ومتغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الاجمالي التضخم والبطالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية، دون التركيز على تفسير علاقته بالودائع البنكية، فما طبيعة هذه العلاقة؟

أولاً. مفهوم عرض النقود

إن تعدد واختلاف الأنظمة الاقتصادية والمالية، وما يصاحبه من اختلاف في الأدوات المالية والنقدية المتاحة لتداول النقد من دولة لأخرى، يجعل من الصعب وضع مفهوم محدد ومتفق عليه لعرض النقود بين الاقتصاديين. لذا نورد فيما يلي بعض تعاريف عرض النقود ومؤشرات قياسه.

1. تعريف عرض النقود:

يعرف عرض النقود بأنه " تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها" (بلعزوز، 2006، صفحة 49).

كما يعرف عرض النقود بأنه " الالتزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزها من عائلات ومشروعات وهي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات (إلمان، 2010، صفحة 21).

وفي تعريف آخر هو " الكمية النقدية بمختلف أنواعها، والتي تحدد عادة من طرف السلطات النقدية" (عبد اللاوي م.، 2007، صفحة 71).

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا صياغة تعريف شامل لعرض النقود وذلك على النحو التالي: "مجموع وسائل الدفع المتداولة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، والتي تمثل حقا لحاملها والتزاما على مصدرها".

2. مقاييس عرض النقود:

تمثل مقاييس العرض النقدي مؤشرات احصائية هامة لكمية النقود المتداولة، حيث يمكن تتبع التغيرات الحاصلة فيها من الوصول إلى استنتاجات حول مدى قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق. وبالرغم من وجود اختلاف طفيف حول كيفية قياس العرض النقدي من دولة لأخرى، إلا أنه بوجه عام تتمثل مقاييس العرض النقدي في M1، M2 و M3 والتي تعكس درجات متفاوتة من السيولة وفيما يلي تفصيل ذلك:

1.2. العرض النقدي بالمعنى الضيق M1:

ويتكون من النقود الورقية القانونية والعملات المعدنية المتداولة بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها القطاع الخاص، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا (William, L.

(Randall , & Watts, 2019, p. 148). ويعبر عن العرض النقدي بالمعنى الواسع وفق المعادلة التالية:

$$M1 = \text{النقود الورقية والمعدنية} + \text{الودائع تحت الطلب}$$

2.2. العرض النقدي بالمعنى الواسع M2:

ويعرف أيضا بالكتلة النقدية، ويشمل عرض النقود بالمعنى الضيق، إضافة إلى الودائع لأجل والودائع الادخارية قصيرة الاجل، شهادات الایداع، وودائع التوفير لدى صناديق التوفير (Greenlaw & Shapiro, 2018, p. 339). ويعتبر M2 مقياس أقل سيولة لعرض النقود، وتستخدم التغيرات فيه عادة للتنبؤ بالتضخم (William, L. Randall , & Watts, 2019, p. 148). ويكتب العرض النقدي بالمعنى الواسع وفق المعادلة التالية:

$$M2 = M1 + \text{الودائع الادخارية} + \text{شهادات الایداع} + \text{الودائع لأجل} + \text{ودائع التوفير لدى صندوق التوفير}$$

3.2. العرض النقدي بالمعنى الأوسع M3:

وهو يضم بالإضافة إلى مكونات M2 مجموعة الأصول المالية الأخرى التي تتمتع بدرجة عالية نسبيًا من السيولة، مثل الودائع الحكومية والودائع الآجلة والادخارية لدى المؤسسات المالية بخلاف البنوك التجارية. ويكتب العرض النقدي بالمعنى الأوسع وفق المعادلة التالية: (بوعمامة، 2017، صفحة 12)

$$M3 = M2 + \text{الأصول المالية عالية السيولة}$$

وما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه يوجد في بلدان مثل استراليا والمملكة المتحدة مقياس أضيق للعرض النقدي هو M0 ويضم الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي يمتلكها القطاع غير الحكومي بما في ذلك البنوك، الاحتياطات لدى البنوك المركزية والتزامات البنوك المركزية تجاه القطاع غير الحكومي؛ كما توجد بعض المقاييس أكثر اتساعا مثل المقياس M4 الذي يضيف أصول غير سائلة مثل القروض المقدمة من القطاع الخاص إلى وسطاء ماليين غير مصرفيين (William, L. Randall , & Watts, 2019).

ثانيا. أثر عرض النقود على الودائع البنكية:

يتفق معظم الاقتصاديون على أن تطور النظام المالي والنقدي يعتبر شرطا مهما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن من أهم نتائج تطور النظام المالي والنقدي هو زيادة الادخار العائلي، وخلق قناة مناسبة لتدفق هذه المدخرات باتجاه الاستثمار، ومن أهم مؤيدي هذه الفكرة نجد Mckinnon و

Shaw الذين أكدوا على دور القطاع المالي في تحفيز الادخار وذلك عبر تخفيض القيود التي تفرضها الحكومات على القطاع المالي (العمرو، العضائلة، و العاليا، 2018، صفحة 44). ويوضح تقرير لصندوق النقد الدولي حول المال والسيولة والقروض والديون، وجود علاقة ايجابية غير مباشرة بين عرض النقد الواسع والودائع البنكية، فزيادة الأوراق النقدية وشهادات الابداع القابلة للتحويل لدى البنوك له تأثير ايجابي على نمو السيولة البنكية، وبالتالي زيادة ثقة المودعين في النظام البنكي وهو الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى زيادة الودائع البنكية (Cartas & Harutyunyan, 2016).

وتجريبيا، نجد أن نتائج الدراسات التي تطرقت إلى تحليل العلاقة بين عرض النقد الواسع والودائع البنكية قد اختلفت بالشكل الذي لا يسمح بالتأكد من طبيعة العلاقة بين المتغيرين، ومن بين هذه الدراسات نجد:

دراسة أعدها (Fisnik & Ruffi, 2019) والتي هدفت إلى تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على حجم الودائع في القطاع البنكي في دول غرب البلقان خلال الفترة 2005-2017، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن نمو الودائع البنكية في المدى الطويل والقصير يتأثر بشكل ايجابي بعرض النقد الواسع.

دراسة أعدها كل من (Safiat, Kamal , Mutasem K, & Ibrahim , 2019) والتي هدف من خلالها الباحثون إلى تحديد العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك التجارية العاملة في السودان، ومن بين النتائج التي خلصت إليها الدراسة هو أن حجم الودائع في الأجل الطويل يتأثر بشكل سلبي ومعنوي بعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل، ذلك لأن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى انخفاض تكلفة الأموال القابلة للإقراض، ومن ثم يتوقع أن ينفق الأفراد أكثر مما يدخرون.

دراسة أعدها (Akhtar & Waheed, 2017) والتي هدفت إلى تحديد أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية من بينها المعروض النقدي ممثلا بالكتلة النقدية M3 على الودائع في البنوك التقليدية والاسلامية في باكستان، ومن بين النتائج المتوصل إليها هو وجود علاقة عكسية ومعنوية بين المعروض النقدي والودائع في البنوك التجارية، بينما توجد علاقة ايجابية ومعنوية بين المعروض النقدي والودائع في البنوك الاسلامية.

المطلب الثاني: التضخم والبطالة

يأتي التضخم في مقدمة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مختلف الدول بصرف النظر عن درجة تقدمها، حيث تكاد تتصف هذه الظاهرة بالتكرار والانتظام، ومعدل التضخم المرتفع هو ما يهدد اقتصادات الدول، لأنه يحمل آثارا كبيرة تؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية للنقود ويحد من القدرة الشرائية للمواطنين. والبطالة، هي الأخرى كانت ولا تزال من أبرز التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية تؤثر على المستوى المعيشي للأفراد والمجتمعات.

الفرع الأول: التضخم والودائع البنكية

حقيقة ليس من السهل تشجيع الأفراد على تكوين مدخرات والاحتفاظ بودائعهم لأطول مدة ممكنة لدى البنوك التجارية، خاصة في ظل وجود معدل تضخم مرتفع. فالمشكلة أكثر تعقيدا في الواقع خصوصا وأن التضخم يرتبط بشكل مباشر بالقوة الشرائية للنقود، فما طبيعة العلاقة بين التضخم والودائع البنكية؟

أولا. مفهوم التضخم:

ترجع الجذور التاريخية للتضخم إلى فترة استبدال التداول بالمعادن الثمينة بالتداول بالعملة الورقية، ومن ثم أخذت هذه الظاهرة تبرز بشكل متزايد في اعقاب الحرب العالمية الثانية حيث بدأ العالم يشهد موجات تضخم هائلة؛ وفي الوقت الراهن يعد التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة على اختلاف درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.

1. تعريف التضخم

شاع مصطلح التضخم كثيرا وترسخ في كتب الاقتصاد خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، غير أنه وبالرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه. ونسرد فيما يلي بعض تعاريف التضخم حسب وجهات نظر مختلفة.

التضخم وفقا للتعريف الشائع له يعرف على أنه " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد معين" (Greenlaw & Shapiro, 2018, p. 228)

والتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه على أنه " كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار " (سويح و بن ثابت، 2020، صفحة 100).

وحتى تكون هناك حالة تضخم، لا بد من توفر شرطين أساسيين هما: (الغزو، 2017، صفحة 115)

أ. الشرط الأول: ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات في المجتمع، بحيث تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. فارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات التي لا تؤثر على المستوى العام للأسعار، لا يعد تضخماً، حيث قد يكون لظروف خاصة بتلك السلعة أو الخدمة.

ب. الشرط الثاني: استمرارية الارتفاع في الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة نسبياً، فمثلاً الارتفاع في بعض فصول أو أشهر السنة لا يعد تضخماً.

ومن خلال ما سبق عرضه يتضح لنا جلياً تعريف التضخم، حيث يمكننا القول أن التضخم عبارة عن: "ارتفاع أسعار أغلب السلع والخدمات في المجتمع، واستمراره لفترة زمنية طويلة نسبياً، إما بسبب زيادة التداول النقدي أو العجز في الميزانية أو الاختلال بين العرض والطلب".

2. قياس التضخم:

يستخدم لقياس التضخم مؤشرات الأسعار، خاصة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومكمش الناتج المحلي الاجمالي والرقم القياسي لأسعار المنتج. وفيما يلي توضيح لكل مؤشر:

1.2. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أهم المؤشرات وأكثرها شيوعاً لاحتساب التضخم، حيث يقيس هذا المؤشر التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر، وهذه التغيرات تؤثر على القوة الشرائية الحقيقية لدخول المستهلكين ورفاههم (Ilo, 2004). وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يمكنه احتساب أسعار كافة السلع والخدمات، لذا تلجأ الأجهزة الإحصائية إلى اختيار سلة من أكثر السلع والخدمات استهلاكاً والتي قد تصل إلى 400 سلعة وخدمة. ويستخدم مؤشر أسعار المستهلك مؤشر

لاسيبير « laspeyre » الذي يقارن المستوى العام للأسعار لسنة الأساس مع باقي السنوات، والذي يعطى بالعلاقة التالية: (Ilo, 2004, p. 3)

$$IP = \frac{\sum_{i=1}^n p_i^t q_i^0}{\sum_{i=1}^n p_i^0 q_i^0}$$

حيث: IP الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو مؤشر أسعار الاستهلاك؛ q_i^0 كميات السلع أو الخدمات في سنة الأساس؛ p_i^0 أسعار السلع والخدمات في سنة الأساس؛ p_i^t أسعار السلع والخدمات في سنة المقارنة.

2.2. مكمش الناتج المحلي الإجمالي:

يسمى أيضا مكمش أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي، وهو يختلف عن مؤشر أسعار المستهلك، في كونه لا يقتصر على قياس التغيرات في بعض أسعار السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات كما هو الحال في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين؛ وإنما يأخذ في الحسبان جميع السلع الاستهلاكية والخدمات، إضافة إلى جميع السلع النهائية والخدمات التي تدخل في الناتج المحلي. ويتم الحصول عليه من خلال مؤشر باش « pach » الذي يقوم بقسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة؛ وبحسب بالعلاقة التالية: (أبو السعود، نجا، عبد العزيز، و الفيل، 2015، صفحة 233)

$$\text{مكمش الناتج المحلي الإجمالي} = (\text{الناتج المحلي الإجمالي الاسمي} \div \text{الناتج المحلي الحقيقي}) \times 100$$

أما معدل التضخم فيحسب كالتالي: (أبو السعود، نجا، عبد العزيز، و الفيل، 2015، صفحة 233)

$$\text{معدل التضخم} = \text{مكمش الناتج المحلي الإجمالي} - 100$$

حيث: يشر الرقم 100 إلى سنة الأساس.

3.2. الرقم القياسي لأسعار المنتج:

يقيس الرقم القياسي لأسعار المنتج تكلفة سلة معينة من السلع، وتحتوي هذه السلة على المواد الأولية والسلع نصف المصنعة، فهو مصمم لقياس الأسعار في مرحلة مبكرة من التوزيع، أي قياس أسعار مواد الجملة. وبالتالي، فإن هذا الرقم يختلف عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يقيس أسعار المواد النهائية التي يقوم القطاع العائلي بالإفناق عليها (Dornbusch, fischer, & Startz, 2011, p. 41).

ثانيا. أثر التضخم على الودائع البنكية في الدراسات التجريبية:

يمثل التضخم أحد العوامل المؤثرة على حجم الودائع ولكن بصورة غير مباشرة، إذ أن التضخم يتعلق بالدرجة الأولى بالنقود عند أدائها لوظائفها التقليدية كوسيلة للتبادل، مقياس تقوم على أساسه السلع والخدمات، ومخزن للقيمة، لذا فإن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة، ما يخلق حافزا لدى الأفراد على زيادة الاستهلاك ويضعف الحافز لديهم بشكل عام على الادخار، ما سينعكس في انخفاض الودائع الادخارية، ويحدث عكس ذلك في حال انخفاض التضخم (ناشور، 2021). كما يبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفي لقيمتها، باعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي المستحق كثيرا ما يكون سلبيا (سلامي، 2014-2015، صفحة 35).

وتؤكد العديد من الدراسات التجريبية التي بحثت في محددات نمو الودائع البنكية أن التضخم من المتغيرات الرئيسية المؤثر سلبا على نمو الودائع، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة (larbi-siaw & lawer, 2015) التي هدفت إلى تحديد مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية من بينها التضخم على الودائع البنكية في غانا خلال الفترة 2000-2013، وتوصلت الدراسة إلى أن التضخم يؤثر سلبا على الودائع في الأجلين الطويل والقصير.

وفي الوطن العربي أيضا أجريت دراسات بحثت في محددات الودائع البنكية على المستوى الكلي ومن أهمها نجد دراسة (Ali, Eldaw, Alsmadi, & Almarashdeh, 2019)، التي هدف من خلالها الباحثون إلى تحديد العوامل المؤثرة على حجم الودائع في البنوك التجارية العاملة في السودان، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع توصلت نتائج الدراسة إلى أن حجم الودائع في الأجل الطويل يتأثر سلبا بمعدل التضخم. وفي دراسة أخرى حاول من خلالها (يوسف، 2020) دراسة أثر سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم على سلوك الودائع في سوق النقد المصري خلال الفترة 2000-2018، ومن بين النتائج التي خلصت إليها الدراسة هو وجود تأثير معنوي لمعدل التضخم على سلوك الودائع بالعملة المحلية، ووجود تأثير معنوي وقوي لمعدل التضخم على سلوك الودائع البنكية بالعملة الأجنبية.

وعلى العكس من ذلك، يشير (العمرو، العضائيلة، و العاليا، 2018) إلى إمكانية وجود علاقة طردية بين التضخم والادخار ومن ثم الودائع، فالآثار التوزيعية التي يحدثها التضخم من خلال إعادة

توزيع الدخل الحقيقية من أصحاب الدخل الثابتة إلى أصحاب الدخل المتغيرة، سوف يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للادخار، ومن ثم الميل الحدي للإيداع البنكي.

الفرع الثاني: البطالة والودائع البنكية

تعتبر البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم دول العالم على اختلاف مستوياتها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لما يترتب عنها من انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية في جانب أول، وهناك جانب آخر يعرف بالتنمية المالية تكون الودائع أحد مؤشرات قياسه، يمكن أن تؤثر فيه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فما طبيعة العلاقة بين البطالة والودائع البنكية؟

أولاً. مفهوم البطالة:

في هذا الاطار ينبغي التمييز بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي ومقياسيين للبطالة هما: المقياس الرسمي والمقياس العلمي.

1. التعريف الرسمي للبطالة:

وفقا للمفهوم الرسمي للبطالة "أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل، ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الاجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة" (أبو السعود، نجا، عبد العزيز، و الفيل، 2015، صفحة 258). ونستخلص من خلال التعريف السابق، أنه يجب توفر ثلاث شروط في الفرد حتى يعد عاطلا عن العمل:

❖ أن يكون الفرد بدون عمل؛

❖ أن يكون الفرد متاحا للعمل أي تتوفر لديه الرغبة والقدرة عليه خلال فترة البحث؛

❖ أن يكون الفرد باحثا عن العمل، من خلال استغلال كافة الوسائل المتاحة كالتسجيل في مكاتب العمل.

غير أن المفهوم الرسمي للبطالة وجهت إليه العديد من الانتقادات لعل أهمها: (أبو السعود، نجا،

عبد العزيز، و الفيل، 2015، صفحة 260)

- أنه لا يأخذ في حسابه كلا من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية: فالفرد يعد في تعداد العاملين مادام يعمل حتى ولو ساعة واحدة في اليوم، مثله في ذلك مثل الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يوميا.
- أنه لا يربط بين العمل والانتاجية: فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته دينار واحد في اليوم يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته 100 دينار مثلا.
- أنه لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عمل: وبالتالي اهمال جزء كبير من العاطلين الذين لا يبحثون عن عمل بعدما يئسوا من الحصول على وظيفة.
- أنه يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.

2. التعريف العلمي للبطالة:

تعرف البطالة علميا على أنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا و/ أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المثالي، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه (الغزو، 2017، صفحة 98).

3. طرق قياس البطالة:

يشكل معدل البطالة المؤشر الرسمي لتحديد حجم البطالة، إذ يمثل نسبة العاطلين عن العمل إلى إجمالي القوة العاملة، وذلك لسهولة استخدامه في المقارنة عبر الزمن أو بين الدول. وكما هو الحال بالنسبة لتعريف البطالة الرسمي والعلمي، هناك مقياسين للبطالة هما: المقياس الرسمي والمقياس العلمي.

1.3. المقياس الرسمي للبطالة:

يقاس معدل البطالة حسب هذا المفهوم على أساس " عدد العاطلين عن العمل مقسوما على إجمالي القوة العاملة، ويمثل هذا المعدل النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل والباحثة عنه خلال فترة زمنية معينة". أي أن: (O'sullivan, Sheffrin, & Petez, 2014, p. 121)

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن عمل} \div \text{قوة العمل}) \times 100 \dots (1)$$

حيث أن: قوة العمل تعني العدد الاجمالي للعمال، سواء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل. أي أن. (O'sullivan, Sheffrin, & Petez, 2014, p. 121)

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العاملين} + \text{حجم العاطلين عن العمل} \dots (2)$$

مثال تطبيقي: لنفترض أن هناك 3 مليون عاطل عن العمل لعام 2022 في اقتصاد ما، وكان حجم قوة العمل 24 مليون.

وبالعودة إلى المعادلة (1) فإن معدل البطالة في هكذا اقتصاد يكون:

$$\text{معدل البطالة} = (3 \text{ مليون عاطل عن العمل} \div 24 \text{ مليون حجم قوة العمل}) \times 100$$

وعليه فإن معدل البطالة في هذا الاقتصاد يساوي:

$$\text{معدل البطالة} = 12.5\%$$

والجدير بالذكر، أن ما يؤخذ على قياس البطالة بهذه الطريقة هو تركيزه على البطالة الصريحة فقط، وإهماله لأنواع البطالة الأخرى. كما أنه لا يؤخذ في الحسبان الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.

2.3. المقياس العلمي للبطالة:

وفقا لهذا المقياس؛ فإن العمالة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحلي، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي. أما إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، فإن معدل البطالة الفعلي يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني الاقتصاد من وجود بطالة بالمعنى العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها. ويأخذ المقياس العلمي للبطالة بنظر الاعتبار كل أنواع البطالة في الاقتصاد سواء كانت سافرة (صريحة) أو مقنعة، ويحسب معدل البطالة وفقا للتعريف العلمي كما يلي:

$$\text{معدل البطالة} = 1 - (\text{الانتاجية المتوسطة الفعلية} - \text{الانتاجية المتوسطة المحتملة})$$

أما حجم البطالة فيحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{حجم البطالة} = \text{معدل البطالة} \times \text{قوة العمل}$$

ثانيا. أثر البطالة على الودائع البنكية في الدراسات التجريبية:

لا تزال العلاقة بين البطالة والتنمية المالية* ومن ثم الودائع البنكية جديدة نسبيا، ما يجعل من الصعب تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين بشكل دقيق، فقد أظهرت نتائج الدراسات التجريبية ثلاث اتجاهات مختلفة يمكن الاعتماد عليها في تحليل العلاقة بين البطالة والودائع البنكية.

الاتجاه الأول وهو الأكثر شيوعا، حيث وجدت الدراسات التجريبية هنا (SERHAN & BEIN, 2017) أن التنمية المالية لها تأثير سلبي على البطالة، مما يعني أن تطور القطاع المالي بشكل متزايد سوف يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة (Nyasha, Odhiambo, & Musakwa, 2022) ؛ ومن ثم فإننا نستنتج بالضرورة وجود علاقة سلبية بين البطالة والتنمية المالية ممثلة بالودائع البنكية، حيث يكمن أثر البطالة على الودائع البنكية في كونها أحد أهم العوامل التي تؤثر بطريقة مباشرة على الدخل، فمن بين الآثار الاقتصادية المصاحبة للبطالة انخفاض الناتج المحلي ودخل الفرد وحجم الانتاجية وظهور الفقر بين أفراد المجتمع. وقد جرى العرف بين الاقتصاديين إلى أن انخفاض الدخل يؤدي إلى تخصيص الجزء الأكبر منه لاستيعاب الحاجات الضرورية للفرد أي للاستهلاك، بحيث أن الجزء المتبقي للادخار ومن ثم الاستثمار يمثل نسبة ضئيلة. وبناءا على ما سبق، فقد وجدنا أن الوديعة البنكية هي أحد أشكال الادخار، وبما أن العاطل عن العمل لا يحصل على دخل أو يحصل على دخل منخفض جدا فإن قدرته على تكوين مدخرات لدى البنوك في شكل وديعة أيا كان نوعها (ودية تحت الطلب، وديعة توفير ولأجل) سوف تنخفض أو تنعدم في غالب الاحيان، لذا فإننا نخلص إلى وجود علاقة سلبية بين البطالة والودائع البنكية.

الاتجاه الثاني وهو الأقل شيوعا، حيث وجدت الدراسات التجريبية هنا أن تطور القطاع المالي يؤدي إلى تفاقم البطالة، أي وجود علاقة طردية بينهما، ومن ثم فإننا نستنتج أن البطالة تؤثر بشكل ايجابي على الودائع البنكية وهو ما تؤكدته دراسة (Ferrouhi, 2017) التي خلصت إلى أن ارتفاع معدل

* **التنمية المالية أو التطور المالي:** إن التطور المالي هو مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل المجال النقدي والتنظيم والرقابة ودرجة تنافسية المؤسسات المالية والانفتاح المالي والقدرة المؤسسة والقانونية لحفظ حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تشكل الهيكل المالي للاقتصاد، والنظام المالي المتطور يتميز بكفاءة عالية تتجلى في انخفاض تكاليف المعاملات وتكاليف إتاحة المعلومات واللذان يعبر عنهما بالكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية على الترتيب، كما يسهم في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو أفضل الفرص الاستثمارية من خلال آلية تسعير فعالة وعملية إدارة أخطار كفاءة، ويقاس مستوى التطور المالي من خلال عدة مؤشرات من بينها نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي.

البطالة بـ 1% يؤدي إلى نمو الودائع البنكية بأكثر من 8% في المغرب، فقد يلجأ الأفراد في فترات البطالة المرتفعة إلى تكوين المزيد من المدخرات من أجل مواجهة خطر فقدان مناصبهم أو استمرار بطالتهم لمدة طويلة. أما الاتجاه الثالث فيؤكد على وجود علاقة حيادية بين التنمية المالية ومن ثم الودائع البنكية والبطالة، أي أن البطالة لا تؤثر على الودائع ولا تتأثر بها (Nyasha, Odhiambo, & Musakwa, 2022).

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي والودائع البنكية

إن اهتمام أغلب دول العالم على اختلاف درجة تقدمها بتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، دفع بالاقتصاديين إلى البحث عن النتائج المترتبة عن ذلك؛ فالיום تشير الأبحاث الاقتصادية المنجزة في هذا المجال إلى أن أثر النمو الاقتصادي لم يعد مقتصرًا على تحسين جودة الخدمات المقدمة ورفع مستوى رفاهية الأفراد فقط، بل تعدى ذلك ليصبح أحد أهم محددات نمو القطاع المالي، وعنصر أساسي لتطوره ونموه، فما هي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والودائع البنكية؟

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من المفاهيم الحديثة نسبيًا، التي أخذت نصيبًا هامًا من الدراسات والأدبيات الاقتصادية، خاصة في ظل تسابق الدول على اختلاف درجة تقدمها ونظامها الاقتصادي نحو تحقيق معدل نمو مرتفع. وفيما يلي عرض لبعض تعاريف النمو الاقتصادي، والتميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أولاً. تعريف النمو الاقتصادي

عرف سيمون كوزنتس Simon Kuznets النمو الاقتصادي في كلمة ألقاها في حفل استلام جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 بأنه: "القدرة على خلق وتقديم سلع متنوعة للسكان على المدى الطويل، وهذه القدرة على الانتاج تستند في الأساس على التقدم التكنولوجي، و التعديلات المؤسسية والايديولوجية التي تتطلبها" (Pierre , 2010, p. 2).

كما عرف النمو الاقتصادي بأنه: "قدرة المجتمع على تنمية رأس ماله البشري ورأس ماله المادي والتكنولوجيا عبر الزمن" (wasurum, amini, & leera, 2021)

وهو أيضا: " تحقيق زيادة في الانتاج الكلي من السلع والخدمات مع مرور الوقت، ومن شأن هذه الزيادة تعزيز التوظيف والدخل لأفراد ومؤسسات المجتمع " (الغزو، 2017، صفحة 202).
وفي تعريف آخر هو: "التغير مع حدوث زيادة مطردة في الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام وفي نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بشكل خاص" (sellami, bentafat, & rahmane, 2020, p. 81). وعموما يرتبط حدوث نمو اقتصادي بتوفر ثلاث عناصر أساسية وهي:

- 1- حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي؛
 - 2- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، أي زيادة قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة؛
 - 3- أن تكون تلك الزيادة مستمرة ومستقرة على المدى الطويل.
- من خلال ما سبق، يتضح لنا جليا تعريف النمو الاقتصادي، حيث يعرف بأنه: "قدرة الاقتصاد على تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل".

ثانيا. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

عند الحديث عن النمو الاقتصادي تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي تشير إلى عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بهدف تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

والجدول رقم (01.02) يوضح أهم الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

الجدول (01.02): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
1. ينشأ النمو بشكل تلقائي وبدون تدخل بقرارات بهدف إحداث تغيير في زيادة الناتج الاجمالي الخام.	1. عملية التنمية هي نتاج عمل مدار ومقصود بنية تغيير البنية الهيكلية للمجتمع وتحسين ظروف حياته.
2. يركز على حجم التغير الكمي في السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد داخل المجتمع.	2. مضمون ونوعية السلع والخدمات هي من يراد تحسين انتاجيتها.
3. لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الافراد.	3. تسعى لزيادة الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع خاصة الفقيرة منه.
4. لا يهتم مصدر زيادة الدخل القومي.	4. تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنوعه.

المصدر: (قلوح و بن ابراهيم، 2020، صفحة 56)

الفرع الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

لمعرفة حجم النمو الاقتصادي كان لا بد من إيجاد مؤشرات لقياسه والتعرف عليه، ومن أهم هذه المؤشرات نجد التغير في الناتج المحلي الاجمالي من سنة إلى أخرى، الدخل الوطني الكلي المتوقع ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

أولاً. التغير في الناتج المحلي الاجمالي:

يعد مؤشر الناتج المحلي الاجمالي من بين أكثر المقاييس استخداماً لقياس النمو الاقتصادي للبلد، يمكن تعريف الناتج المحلي الاجمالي بأنه القيمة السوقية الاجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما في سنة معينة (David E, 2004, p. 224)، ويتم حسابه باستخدام عدة طرق من أهمها طريقة الانفاق التي تحسب بالعلاقة التالية: (Greenlaw & Shapiro, 2018, p. 139)

$$\text{الناتج المحلي الاجمالي} = \text{الانفاق الاستهلاكي} + \text{الانفاق الاستثماري} + \text{الانفاق الحكومي} + (\text{الصادرات} - \text{الواردات})$$

وبالرغم من توصيات الاقتصادي البريطاني جيمس ميد (James E. Meade) باستخدام هذا المعيار مقياس للنمو الاقتصادي بدلا من استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، إلا أنه لم يحظى بالقبول لدى الأوساط الاقتصادية، والسبب في ذلك هو أن زيادة الدخل أو نقصانه قد لا تؤدي إلى

نتائج ايجابية أو سلبية، فزيادة الدخل الوطني لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل الوطني لا يعني تخلفا عند انخفاض عدد السكان، كما أنه معيار محدود القيمة اذا ما انتشرت الهجرة من وإلى الدولة (بهاتي ، 2020-2021).

ثانيا. الدخل الوطني الكلي المتوقع:

يقترح بعض الاقتصاديين قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة من الأفضل أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل (بن عبد الرحمان، 2020-2021، صفحة 75).

ثالثا. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

يعرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على أنه مستوى الناتج المحلي الاجمالي مقسوما على عدد سكان بلد أو منطقة معينة، لذلك يتناسب التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي طرديا مع زيادة الانتاج وسلبيا مع الزيادة السكانية. وغالبا ما تفسر التغيرات الحاصلة في نصيب الفرد على أنها مقياس للتغيرات في مستوى المعيشة في بلد ما، لذا يعد هذا المعيار هو الأقرب لمستوى معيشة الأفراد في الاقتصاد؛ وإن كان معيارا غير دقيق لمستوى الدخل كونه لا يؤخذ في الاعتبار الاختلافات في توزيع الدخل عبر عوامل الانتاج والأفراد، ولا يؤخذ في الاعتبار قيمة العمل غير المأجور ووقت الفراغ كما أن اجراء مقارنات بين الدول النامية باستخدام هذا المعيار قد يكون مضلل وشكوك في صحته لصعوبة الحصول على احصائيات صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد (jim, 2008) .

الفرع الثالث: أثر النمو الاقتصادي على الودائع البنكية

حظيت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي باهتمام كبير في الادبيات الاقتصادية وبشكل خاص في مجال اقتصاديات التنمية. ونتيجة للعديد من الأعمال البحثية والدراسات التطبيقية التي أجريت في هذا المجال ظهرت ثلاث اتجاهات أو مقاربات* لطبيعة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، من بينها فرضية قيادة الطلب التي طرحها Robinson عام 1952 والتي تدعّم وجود علاقة سببية متجهة من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي. حيث يفترض Robinson أن تطور القطاع المالي يحدث كمحصلة للنشاط الاقتصادي الكلي، فتطور القطاع الحقيقي بشكل مستمر يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية، وهذا بدوره يؤدي إلى نمو المؤسسات المالية حتى تواكب الطلب

المتزايد على الخدمات والأدوات المالية، وبالتالي توجد علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي (Acaravci, Ozturk, & Aaravci, 2009).

ولقد تطرقت العديد من الدراسات التجريبية في أدبيات التنمية الاقتصادية إلى طبيعة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والودائع البنكية في الاقتصاديات النامية والمتقدمة، إلا أن الجدل لم يحسم بعد حول طبيعة العلاقة بينهما. حيث أظهرت دراسة أجراها (Kumar & Chauhan, 2015) حول الاقتصاد الهندي باستخدام التكامل المشترك واختبار السببية لـ Angel & Granger عدم وجود علاقة سببية بين ودائع التوفير في البنوك التجارية والنتائج المحلي الإجمالي للهند. بينما خلصت دراسة أعدها كل من (Liang & Reichert , 2006) إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي، وتكون هذه العلاقة السببية أكثر قوة في حالة البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة. وفي دراسة أخرى توصل من خلالها (Tahir, 2008) إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى نمو القطاع المالي في الأجلين الطويل والقصير في باكستان. ويدعم (Awdeh, 2012) من خلال دراسته التي أجراها حول الاقتصاد اللبناني فرضية قيادة الطلب حيث توصل إلى وجود اتجاه واحد للسببية يمتد من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية.

وبشكل أكثر تخصيصاً، توصلت العديد من الدراسات التي اهتمت بالتحقيق في محددات نمو الودائع البنكية على المستوى الكلي إلى أن النمو الاقتصادي ممثلاً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي أو بالنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هو أحد محددات نمو الودائع البنكية، ونذكر منها: دراسة لـ (Ibrahim & Aziza, 2020) والتي توصلت باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع إلى أن النمو الاقتصادي ممثلاً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤثر على نمو الودائع في الأجل الطويل. وفي دراسة أخرى بحث من خلالها (Fisnik & Ruffi, 2019) عن المحددات الاقتصادية الكلية لنمو الودائع في دول غرب البلقان، توصلت أيضاً إلى أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل إيجابي على أداء الودائع.

خلاصة:

قصد التعرف على المحددات الاقتصادية للودائع البنكية في ظل النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية، حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام أولاً بمختلف النظريات الاقتصادية التي سعت لتفسير ظاهرة الادخار قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، ثم تطرقنا إلى أهم المحددات الاقتصادية التي تناولتها الدراسات التجريبية، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. لقد اختلفت النظريات الاقتصادية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية فيما يخص محددات الادخار، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه النظرية الكلاسيكية أن معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي للادخار، جاءت النظرية النيوكلاسيكية لتؤكد بشكل أكثر دقة على أن معدل الفائدة الحقيقي هو محدد الادخار، لتأتي بعدها مخالفة نظرية الدخل المطلق التي لم ترى في الادخار إلا عاملاً ضاراً يعمل على انكماش الاقتصاد على عكس الاستهلاك، وقد اعتبر كينز أن الدخل هو المحدد الأساسي للادخار.
2. ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عدة نظريات للادخار، كان أهمها نظرية الدخل النسبي لدوزمبيري ونظرية الدخل الدائم لفريدمان ونظرية الدخل الاحترازي، وعلى الرغم من أن هذه النظريات اعتبرت أن الدخل هو المحدد الرئيسي للادخار، إلا أن كل منها وضعت دوراً مختلفاً للدخل؛ إضافة إلى نظرية دورة الحياة التي أدخلت عوامل غير اقتصادية في تحليلها، تمثلت في الهيكل العمري للسكان.
3. إن الودائع البنكية هي نوع من الادخار -الادخار الائتماني- وبالتالي فإن جميع النظريات المتعلقة بالادخار ستكون صحيحة بالنسبة للودائع، أي أن العوامل المؤثرة على نمو الادخار (معدل الفائدة الاسمي، معدل الفائدة الحقيقي، الدخل...) ستأثر أيضاً على نمو الودائع.
4. حاولت العديد من الدراسات التجريبية البحث عن العوامل الاقتصادية الكلية المحددة للودائع البنكية خاصة تلك التي لم تدرسها النظريات الاقتصادية السابقة، ومن أهم العوامل الاقتصادية المحددة للودائع البنكية في ظل الدراسات التجريبية، نجد معدل الفائدة على الودائع، عرض النقد، التضخم البطالة والنمو الاقتصادي، حيث برهنت أغلب الدراسات التجريبية على دور هذه العوامل في التأثير على مستوى الودائع.

5. أكدت النظرية الكلاسيكية للادخار و عدة دراسات التجريبية على أهمية معدل الفائدة في الرفع من مستويات الادخار ومنه مستوى الودائع البنكية، حيث يتأثر قرار ايداع الأموال لدى البنوك التجارية بشكل مباشر بمعدل الفائدة على الودائع، فارتفاع هذا الأخير يعمل على تحفيز الأفراد على التنازل عن الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على استهلاك أكبر في المستقبل، وهو ما يؤثر في الأخير بشكل ايجابي على مستويات الودائع لدى البنوك التجارية.
6. يؤثر عرض النقد الواسع على الودائع البنكية بطريقة غير مباشرة، فزيادة الأوراق النقدية وشهادات الایداع القابلة للتحويل لدى البنوك، يؤثر بشكل ايجابي على مستوى السيولة البنكية، وهو ما يزيد من ثقة المودعين في النظام البنكي، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى زيادة الودائع البنكية.
7. تكمن علاقة التضخم بالودائع البنكية في كونه أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يخلق حافزا لدى الأفراد على زيادة الاستهلاك ويضعف حافز الادخار لديهم كما يبرز أثر التضخم في عملية التآكل الخفي لقيمتها، على اعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي كثيرا ما يكون سالبا، وبالتالي توجد علاقة سلبية غير مباشرة بين التضخم والودائع البنكية.
8. لخصت الدراسات التجريبية العلاقة بين البطالة والتنمية المالية ومن ثم الودائع البنكية على اعتبارها من المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية المالية في ثلاث اتجاهات، حيث يتمثل الاتجاه الأول في وجود علاقة عكسية بين البطالة والتنمية المالية، ويتمثل الاتجاه الثاني في وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أما الاتجاه الثالث فيؤكد على عدم وجود علاقة بين البطالة والتنمية المالية ومن ثم الودائع البنكية.
9. تدعم فرضية قيادة الطلب التي طرحها Robinson عام 1952 ونتائج الدراسات التجريبية وجود علاقة سببية موجبة متجهة من النمو الاقتصادي إلى تطور القطاع المالي. بمعنى آخر، فإن نمو القطاع الحقيقي بشكل مستمر يسبب زيادة الطلب على الخدمات المالية، وهذا يؤدي بدوره إلى نمو المؤسسات المالية حتى تواكب الطلب المتزايد على الخدمات والأدوات المالية.
- وبعد تحديد مختلف المتغيرات المستقلة أو المؤشرات الاقتصادية الكلية المحددة والمؤثرة على الودائع البنكية استنادا إلى النظرية الاقتصادية ومن واقع الدراسات التجريبية، توصلنا إلى نتائج إنما تجعلنا نتساءل: هل سيتم تأكيد ما أثبتته هذه النظريات وهذه الدراسات بالنسبة لحالة الودائع البنكية في الجزائر؟ وتدفعنا الإجابة عن هذا السؤال إلى الوقوف أولا على واقع الودائع في الجزائر.

❖ الفصل 3. واقع الودائع البنكية في الجزائر

- تمهيد

للنظام ضمان الودائع البنكية في الجزائر

للتحليل هيكل الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

للتحديات وفرص استقطاب الودائع البنكية في الجزائر

- خلاصة

الفصل 3. واقع الودائع البنكية في الجزائر

تمهيد:

إن نمو الودائع البنكية في اقتصاد معين هو نتاج تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأطر القانونية التي تؤثر بشكل أو بآخر على ثقة المودعين في النظام البنكي، وتعمل على تشجيعهم على ايداع اموالهم لدى البنوك التجارية. ومن هذا المنطلق عملت الجزائر جاهدة منذ اصدار قانون النقد والقرض 90-10 على تهيئة مناخ ادخاري محفز، وذلك من خلال ايجاد الاطار القانوني المنظم لعمل البنوك التجارية، ومنحه الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بمختلف العمليات البنكية بالشكل الذي يجعلها اداة فعالة لتجميع الموارد المالية في شكل ودائع تحت الطلب، وودائع توفير وودائع لأجل؛ كما تم تدعيم النظام البنكي الجزائري بقانون خاص يتكفل بحماية حقوق المودعين تحت مسمى "نظام ضمان الودائع البنكية". هذا وقد انعكست سلسلة الاصلاحات الاقتصادية المطبقة في اطار تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي على جذب الودائع البنكية التي شهدت نموا ملحوظا خلال الألفية الثالثة مقارنة بعشرية التسعينات، إلا أن التدفقات المالية الواردة للبنوك تبقى ضئيلة بالنظر إلى حجم النقود المتداولة خارج الدائرة النقدية الرسمية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على وجود العديد من الصعوبات التي تواجه عملية تعبئة الودائع في الجزائر.

لذلك نحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك من خلال التطرق للعناصر التالية:

- نظام ضمان الودائع البنكية في الجزائر: خصص هذا المبحث لتوضيح تاريخ نشأة نظام ضمان الودائع البنكية في الجزائر، دوره في حماية أموال المودعين وتقييم فعاليته في ذلك.
- تحليل هيكل الودائع في الجزائر خلال الفترة 1990-2020: وذلك بالتركيز على دورها في النشاط الاقتصادي، فعالية سياسات البنوك التجارية في جذبها وتركيبتها.
- تحديات وفرص استقطاب الودائع البنكية في الجزائر: هنا يتم الوقوف على أهم التحديات التي تواجه عملية استقطاب الودائع البنكية، ثم عرض الفرص المتاحة لاستقطابها.

المبحث الأول: نظام ضمان الودائع البنكية في الجزائر

أمام طبيعة عمل البنوك التجارية كمؤسسات مالية تتاجر بأموال الغير في ظروف تتسم بعدم التأكد، نجد أنها تصبح أكثر عرضة من غيرها لمخاطر الافلاس التي ينجر عنها ضياع حقوق المودعين لديها، وهذا بدوره يتسبب في حدوث حالة من عدم الاستقرار في النظم المالية والاقتصادية العالمية. ولأن جذب الودائع البنكية يعتمد بدرجة كبيرة على ثقة العملاء في الجهاز البنكي لبلد معين، إذ أن العملاء لن يستمروا في الذهاب إلى البنوك لإيداع أموالهم لديها، ما لم يكونوا على ثقة من كون أموالهم في أمان. لذا فإن حاجة العملاء للتأمين على ودائعهم ضد خطر افلاس البنوك هو الدافع الأساسي لظهور ما يسمى بنظام ضمان الودائع البنكية، الذي يعمل على حماية أموال المودعين ويضمن تعويضهم في حال تعرض البنك لخطر الافلاس، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز مستوى الثقة في الجهاز البنكي ككل. ومن هذا المنطلق، عملت الجزائر أيضا منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 على إنشاء نظام لضمان الودائع البنكية، يساعد على حماية أموال المودعين، ويعزز الثقة في النظام البنكي، ويعمل على إعادة استقراره خاصة بعد أزمة البنوك الخاصة التي تعرض لها.

المطلب الأول: مفهوم نظام ضمان الودائع البنكية

تأسس نظام ضمان الودائع في كثير من دول العالم بما فيها الجزائر على إثر أزمات مالية تعرضت لها البنوك، نتيجة اعتمادها على الودائع كمصدر أساسي للتمويل، وهو ما جعلها مدينة بأرصدة مالية ضخمة من أموال المودعين لا تتناسب مع حقوق الملكية لديها؛ ولذلك نسعى من خلال هذا المطلب إلى التعريف بنظام ضمان الودائع وتتبع نشأته وتطوره في الجزائر.

الفرع الأول: تعريف نظام ضمان الودائع

ينصرف تعريف نظام ضمان الودائع إلى: "حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كليا أو جزئيا من خلال مساهمات المصارف المشتركة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك" (بلعزوز، 2008، صفحة 116). لذا يعتبر نظام ضمان الودائع البنكية نوعا من تطبيقات عقود التأمين التي تهدف إلى تعويض الشخص المضمون وهو المودع عن الخسائر التي يتعرض لها في أمواله؛ ويتميز هذا النوع من التأمين بأنه: (سدر، 2019، الصفحات 330-331)

- غير موجه لحماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة، ولكنه موجه نحو المجتمع عامة وبصفة خاصة صغار المودعين وذلك لصعوبة حصولهم على المعلومات الكافية عن المراكز المالية للبنوك التي يرغبون في ايداع مدخراتهم بها؛
- إن الغاية الأساسية لعملية ضمان الودائع هي تعزيز الثقة لدى جمهور المودعين في الجهاز المصرفي لا الهدف نحو تحقيق الربح؛
- إن نظام ضمان الودائع يقوم على فلسفة التكامل بين طرفين رئيسيين هما الجهاز المصرفي من جهة وبالتالي المودعون الذين سيحصلون على فوائد أقل على ودائعهم مقابل التخلص من المخاطرة وظروف عدم التأكد، والسلطة من جهة أخرى؛ وبالتالي الاقتصاد الوطني بأكمله حيث يشارك جميع المواطنين في الفوائد الناجمة عن تجنب حالات الفرع العام مقابل الموارد الحقيقية التي ستخصص لإدارة أنظمة ضمان الودائع.

الفرع الثاني: نشأة وتطور نظام ضمان الودائع في الجزائر

يعتبر نظام ضمان الودائع وليد الأزمات البنكية، فلقد عرف لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال انشائها للمؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع البنكية « FDIC » سنة 1933 وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 والتي تسببت في تعثر أكثر من 10000 مؤسسة مالية. وفي الجزائر لا تخرج نشأة نظام ضمان الودائع عن السياق العام الذي أنشأت على اثره العديد من أنظمة ضمان الودائع في العالم، ونوضح فيما يلي مراحل نشأة وتطور هذا النظام في الجزائر:

أولا. بواذر نظام ضمان الودائع البنكية من خلال قانون النقد والقرض 90-10:

ظهرت البواذر الأولى لنظام ضمان الودائع النقدية في قانون النقد والقرض 90-10 الذي سمح بإنشاء بنوك خاصة وطنية وأجنبية بمعنى انفتاح القطاع المصرفي الجزائري على الخارج؛ وهذا ما يبرر سبب عدم الحديث عن هذا النظام قبل سنة 1990 حيث كانت كل البنوك العاملة في الجزائر آنذاك عبارة عن بنوك عمومية وبالتالي لم يكن هناك تخوف من عدم قدرتها على الوفاء بديونها. ومن أجل ضمان الودائع البنكية، يخول المشرع الجزائري البنك المركزي الاضطلاع بدور المؤسس الوحيد لشركة مساهمة تسمى " شركة ضمان الودائع المصرفية" دون أن يكتتب أسهما في رأسمالها؛ على أن تكتتب

البنوك في رأسمال الشركة بالعملة الوطنية عن طريق دفع منحة ضمان سنوية قدرها 2% * على الأكثر من مبلغ الودائع بالعملة الوطنية الذي يحدده مجلس النقد والقرض سنويا (بن قراش، 2021).

ثانيا. التأسيس التشريعي لنظام ضمان الودائع من خلال النظام 97-04:

استجابة للانفتاح الاقتصادي الذي أقره قانون النقد والقرض 90-10، أصدر المشرع الجزائري النظام رقم 97-04 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1997 المتعلق بضمان الودائع المصرفية، الذي أكد من خلاله مرة أخرى على أهمية نظام ضمان الودائع في تعويض المودعين.

جاء هذا النظام لتعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد (المادة 3، النظام 97-04)، حيث يقصد بهذه الأخيرة كل رصيد دائن ناجم عن الأموال المتبقية في حساب أو أموال متواجدة في وضعية انتقالية ناتجة عن عمليات مصرفية عادية ينبغي استردادها خاصة في مجال المقاصة (المادة 4، النظام 97-04). ولتحقيق هدف هذا النظام أُلزمت البنوك على الاكتتاب في رأس مال شركة ضمان الودائع البنكية الذي يوزع بينها بحصص متساوية (المادة 7، النظام 97-04)، وتسهر البنوك على المحافظة على هذه المساواة حتى في حالة تعديل رأس المال الذي تقررته الجمعية العامة للمساهمين. كما يلتزم كل بنك بموجب هذا النظام بدفع علاوة سنوية يحددها مجلس النقد والقرض في حدود 2% على الأكثر من إجمالي الودائع بالعملة الوطنية المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل عام. وبحكم طابع المصلحة العمومية الذي تتميز به شركة ضمان الودائع فإنه يحق لها الحصول على علاوة تدفعها الخزينة العمومية يعادل مبلغها مبلغ العلاوة المدفوعة من قبل مجمل البنوك، وتحرص شركة ضمان الودائع على تحصيل العلاوات المستحقة لصالحها والتحقق من توظيف مواردها في أصول مضمونة (المادة 8، النظام 97-04).

أما الحد الأقصى الممنوح للتعويض فقد حدد بـ 600.000 دج لكل مودع، ويطبق هذا السقف على مجموع ودائع نفس المودع لدى نفس البنك مهما كان عدد الودائع والعملة الصعبة المعنية؛ ويطبق سقف التعويض على الرصيد بين مبلغ الوديعة الوحيدة والقروض والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع المستحقة للبنك على صاحب الوديعة.

* جاء في المادة 2 من التعليم رقم 13-2020 المؤرخة في 8 ديسمبر 2020 المتضمنة تحديد نسبة العلاوة المستحقة بموجب المساهمات في صندوق ضمان الودائع بـ 0.1% من مجموع الودائع المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر 2019.

وما يجدر الاشارة إليه هنا، هو أن نظام ضمان الودائع خلال هذه الفترة لم يتم تطبيقه بالشكل الفعلي، أي أنه ظل نظام قانوني غير ساري المفعول، وذلك نظرا لسيادة الطابع العمومي على النظام البنكي الجزائري الذي تميزت ودائعه بحماية الدولة، وغياب البنوك الخاصة، ما عدا بنك الخليج ذو رأس المال المختلط وهو بنك اسلامي*، و يونيون بنك الذي لا يتلقى ودائع (بن قراش، 2021).

ثالثا. التجسيد الفعلي لنظام ضمان الودائع البنكية من خلال النظام 03-04 الملغى بالنظام 03-20

إن التجسيد الفعلي لنظام ضمان الودائع البنكية في الجزائر لم يتم إلا من خلال النظام 03-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، والملغى بمقتضى النظام 03-20 ويرجع إنشاء هذا النظام إلى عدة عوامل أهمها: (بريش، 2004، الصفحات 96-97)

- إفلاس بنك الخليفة سنة 2003 وما تسبب فيه من ضياع لأموال وحقوق المودعين، وضياع للمال العام حيث تشير بعض التقديرات إلى تحمل خزينة الدولة حوالي 1.5 مليار دولار من جراء إفلاس هذا البنك، ثم إفلاس البنك الصناعي والتجاري، وهو ما عرف بأزمة البنوك الخاصة في الجزائر.

- رغبة السلطات العمومية وعلى رأسها السلطة النقدية في فرض قواعد انضباط أكثر صرامة على البنوك بهدف ضمان استقرار النظام البنكي.

- الاستجابة لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية الداعية لضرورة تطوير آليات الإشراف والرقابة على البنوك من أجل فرض الانضباط السوقي وتوفير عوامل خلق مناخ تنافسي سليم وبيئة مصرفية سليمة.

وبناء على تلك العوامل تم تفعيل دور شركة ضمان الودائع المصرفية، وهي عبارة عن شركة ذات أسهم أسست تحت تسمية صندوق ضمان الودائع المصرفية في ماي 2003 بموجب المادة 118 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقروض، من طرف بنك الجزائر بصفته عضوا مؤسسا. وتتميز مؤسسة ضمان الودائع عن شركة المساهمة بالخصوصيات التالية: (بوزيدي، 2020، صفحة 240)

- إن الغاية من إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية هو تحقيق المصلحة العامة، في حين تكون غاية شركة المساهمة هو تحقيق المصلحة الخاصة أي تحقيق ربح؛

* إن المبدأ الذي يقوم عليه ضمان الودائع في اطار الصيرفة الاسلامية هو مبدأ التأمين التكافلي، الذي يقوم على اتفاق بين أشخاص قد يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الاخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، يتم منه التعويض عن الاضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الاخطار المؤمن منها.

- تكتتب البنوك التجارية في رأس مال الشركة إجبارياً، حيث نصت المادة 118 على وجوب مشاركة البنوك في تمويل صندوق ضمان الودائع بالعملة الوطنية، كما يتعين على كل بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان علاوة سنوية نسبتها 1% على الاكثر من مبلغ ودائعه. وهذا ما يتعارض مع مبدأ شركة المساهمة إذ يكون للمساهم مطلق الحرية للانضمام إلى الشركة؛
- يعد بنك الجزائر المؤسس الوحيد لمؤسسة ضمان الودائع، أما بخصوص شركة المساهمة فيتم تأسيسها من قبل المساهمين دون وجود هيئة تؤسسها.

المطلب الثاني: نطاق تطبيق نظام ضمان الودائع في الجزائر

يتحدد نطاق تطبيق نظام ضمان الودائع البنكية في العمليات التي تباشرها البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، حيث تتمثل هذه العمليات في الودائع التي يتم قبولها من قبل البنوك المحلية والأجنبية وفروعها التي يكون نشاطها داخل اقليم الدولة.

الفرع الأول: الودائع التي يشملها التعويض

إن نظام ضمان الودائع يهدف إلى تعويض المودعين في حالة عدم توفر ودائعهم والمبالغ الأخرى الشبيهة بالودائع القابلة للاسترداد، وقد عرفت هذه الأخيرة حسب مفهوم النظام 20-03 بأنها "كل رصيد دائن ناجم عن الأموال المتبقية في حساب أو أموال متواجدة في وضعية انتقالية عن عمليات مصرفية عادية ينبغي استردادها، طبقاً للشروط القانونية والتعاقدية المطبقة لاسيما في مجال المقاصة". وتندرج ضمن هذا التعريف، "ودائع الضمان عندما تصبح مستحقة والودائع المرتبطة بالعمليات على السندات ... والمبالغ المستحقة الدفع التي تمثل سندات الصندوق ووسائل الدفع الأخرى التي تصدرها البنوك" (المادة 4، النظام 20-03).

والجدير بالذكر في هذا الصدد، هو أن (المادة 2، النظام 20-03) قد اشترطت أن تكون هذه المبالغ مودعة لدى البنوك وفروع البنوك الأجنبية المعتمدة في الجزائر تطبيقاً لمبدأ اقليمية القانون، في حين حددت (المادة 5، النظام 20-03) الودائع المستثناة من نظام ضمان الودائع، أي الودائع غير القابلة للاسترداد وهي:

- الودائع المتلقاة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- الاموال المتلقاة أو المتروكة في حساب من طرف المساهمين الذين يملكون، على الأقل، خمسة في المائة (5%) من راس المال، وأعضاء مجلس الإدارة والمسيرين ومحافظي الحسابات؛

- ودائع الموظفين المساهمين؛
- ودائع الادارة المركزية والمحلية وصناديق التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد ومؤسسات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
- الودائع بالعملة الصعبة المعاد بيعها لبنك الجزائر؛
- الودائع غير الإسمية من غير المبالغ المستحقة الممثلة لوسائل الدفع المصدرة من طرف البنوك؛
- الودائع الاستثمارية للبنوك المرخص لها بممارسة هذه العمليات؛
- الودائع الناجمة عن عمليات صدر فيها حكم جزائي نهائي في حق المودع؛
- الودائع التي تحصل فيها المودع، بصفة فردية، على شروط معدلات فائدة امتيازية ساهمت في تدهور الوضعية المالية للبنك؛
- ودائع الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع.

الفرع الثاني: نظام التعويض

يلتزم البنك في حالة عدم قدرته على الدفع، بإعلام كل من المودعين بعدم توفر ودائعهم بواسطة رسالة مسجلة، كما يبين لكل مودع الاجراءات التي يجب أن يقوم بها والمستندات الإثباتية التي يجب أن يقدمها إلى شركة ضمان الودائع للاستفادة من تعويض صندوق ضمان الودائع (المادة 16، النظام 20-03). على أن يتم التعويض لفائدة صاحب الوديعة، إلا اذا تعلق الأمر بحساب مشترك، فإن هذا الحساب يوزع بالتساوي بين الشركاء المودعين ما لم ينص على خلاف ذلك؛ وفي حالة ما إذا لم يكن المودع صاحب الحق في الوديعة فإن صاحب الحق هو الذي يستفيد من الضمان (المواد 12، 13، النظام 20-03).

يتم التعويض بالعملة الوطنية، أما بالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية فيتم تحويلها إلى العملة الوطنية بالسعر المعمول به في التاريخ الذي أعلنت فيه اللجنة المصرفية عن عدم توفر الودائع، أو من تاريخ حكم المحكمة المختصة اقليميا بإفلاس البنك. وفيما تعلق بالحد الأقصى للتعويض لكل مودع فقد حدد بموجب النظام 20-03 بمقتضى المادة 10 بمليوني دينار (2.000.000 دج) بعدما كان محددًا بستمئة ألف دينار (600.000 دج)، ويهدف هذا التحيين إلى: (سدره، 2019، الصفحات 335-

(336)

- إرساء وتعزيز علاقة ثقة المودع في الجهاز المصرفي وبعث حركية الشمول المالي*؛
- حماية المودع في اطار نظام مصرفي سليم؛
- تحفيز الادخار في اطار شمول مالي واسع قائم على قواعد الأمن والثقة، ذلك أن الإجراء يعتبر في صالح صغار المودعين وغير مستقطب للكبار منهم؛
- تكييف مستوى هذا الضمان مع الممارسات السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتسجيله في اطار مقارنة تتمثل في مراقبة المعايير الواجب تطبيقها في هذا المجال بشكل تدريجي، لاسيما مصداقية نظام تغطية التعويض؛
- تقوية قدرات الجهاز المصرفي الوطني التي استنزفت خلال الأربع سنوات الاخيرة إثر الأزمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار البترول، وذلك لعدة اعتبارات وتفسيرات منها أن الجهاز المصرفي الوطني مرسل وريعي.

ويطبق الحد الأقصى للتعويض على الرصيد بين مبلغ الوديعة الوحيدة والقروض والمبالغ الأخرى المستحقة للبنك على صاحب الوديعة، فإذا تجاوز مجموع المبالغ المستحقة على المودع مجموع وديعته فإن المودع يبقى مدينا بالرصيد وفقا للشروط التي ينص عليها التشريع الساري المفعول؛ أما إذا تجاوز مبلغ الوديعة الوحيدة مجموع القروض والمبالغ الأخرى المستحقة للبنك على المودع، فإنه يتم تعويض هذا الاخير في حدود 2.000.000 دج فقط (المادة 11، النظام 20-03).

الفرع الثالث: تقييم فعالية نظام ضمان الودائع في الجزائر

يقصد بفعالية نظام ضمان الودائع البنكية مدى توفره على الخصائص الضرورية حتى يقوم بدوره في تحقيق استقرار النظام البنكي، وبالرغم من الدور الايجابي الذي أداه هذا الصندوق منذ نشأته، حيث قام خلال سنة 2003 بتعويض ما يقارب 45.000 مودع بعد توقف بنك الخليفة عن الدفع، إلا أن ذلك يعتبر غير كافي، حيث يؤخذ عن نظام ضمان الودائع البنكية في الجزائر غياب الدور الوقائي، انعدام الدعم المالي الحكومي ووجود علاوة الموحدة، وفيما يلي تفصيل ذلك: (سدر، 2019، صفحة 336)

* الشمول المالي: يقصد به تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم لشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

أولاً. غياب الدور الرقابي:

يهدف الدور الرقابي المسند إلى صندوق ضمان الودائع إلى حماية أموال المودعين قبل وصول البنك مرحلة التوقف عن الدفع، وذلك من خلال قدرة الصندوق بموجب أغلب تشريعات ضمان الودائع على الحصول على معلومات عن المؤسسات المالية ومراقبة ومراجعة دفاترها، بالشكل الذي يجعله قادراً على التدخل قبل وقوع الخطر.

وفي الجزائر يتميز صندوق ضمان الودائع بانعدام الدور الرقابي، واقتصار دوره على التدخل في حالة تحقق الخطر عند توقف البنك عن الدفع، الناتج من انعدام قدرته على الوفاء بمستحقات العملاء عند الطلب دون البحث عن إنقاذ البنك. وحتى يتم تدعيم الدور الوقائي لصندوق ضمان الودائع في الجزائر فإنه لا بد من:

- منح الصندوق حق القيام بتحليل وتتبع الوضعية المالية للبنوك وتشخيص المشاكل التي قد تعترضها، والمساهمة في اقتراح الحلول التي تمنع إفلاس وتصفية البنوك؛
- منح الصندوق حق القيام بالأنشطة الخاصة بتصفية البنوك الفاشلة بالشكل الذي يضمن حقوق المودعين ويحافظ على استقرار النظام البنكي ككل؛
- دراسة امكانية منح الشركة حق إقراض البنوك التي تمر بضائقة مالية حتى لا تتفاقم وتصل إلى مرحلة عدم القدرة على الدفع.

ثانياً. انعدام الدعم المالي الحكومي:

يتميز نظام ضمان الودائع في الجزائر بانعدام التمويل الحكومي واقتصاره على مساهمة البنوك الأعضاء فيه عن طريق المساهمة الأولية في رأسمال الصندوق بالإضافة إلى دفع أقساط سنوية، حيث كان من الأجدر أن تساهم الحكومة في تمويله خاصة وأنه في مراحله الأولى.

ثالثاً. العلاوة الموحدة:

تعد نسبة العلاوة الموحدة والمقدرة بـ 1% سنوياً من إجمالي الودائع نسبة غير منطقية، خاصة بالنسبة للبنوك العمومية التي لديها ودائع بمبالغ ضخمة إذ يُلقى عليها هذا النظام بتكلفة لا مبرر لها خاصة إذا كانت تتمتع بمراكز مالية صحيحة وقوية.

المبحث الثاني: تحليل هيكل الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

يتيح تحليل هيكل الودائع في الجهاز البنكي الجزائري توفير معلومات مهمة حول التزامات البنوك التجارية وحقوق المودعين، والتعرف على متوسط تكلفة الاموال وتحديد نسب السيولة المتاحة في الجهاز البنكي، بما يسمح بالحكم على مدى كفاءة البنوك في جذب الودائع. فالنتبع المستمر لتركيبية الودائع وتحليل تطورها عبر فترات زمنية متتالية من شأنه إعطاء صورة واضحة حول أهم الودائع المجمعة في الاقتصاد، وأكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في نموها، كما يسمح بالمقارنة بين البنوك التجارية العمومية والبنوك التجارية الخاصة، من حيث قدرتهما على جذب الودائع وتعبئتها بشكل كفاء وفعال. ومن أجل ذلك توجد العديد من المؤشرات المستخدمة أهمها نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي ونسبتها إلى عرض النقد الواسع، تحليل تطور الودائع حسب نوعها، وتحليل تطورها حسب الجهة المودعة والجهة المودع لديها؛ وهو ما نسعى إلى توضيحه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد الواسع

تمثل نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي أهم المؤشرات المستخدمة في قياس مدى فعالية الودائع في النشاط الاقتصادي، ويهتم مؤشر نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع بقياس درجة ثقة الأفراد والشركات بالبنوك التجارية.

الفرع الاول: نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي

قصد التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط الودائع البنكية والناتج المحلي الاجمالي، سندرس الميل المتوسط للإيداع البنكي، الميل الحدي للإيداع البنكي والمرونة الداخلية للودائع البنكية.

أولاً. الميل المتوسط للإيداع البنكي

إن معرفة ما يشكله مقدار الودائع من الناتج المحلي الاجمالي أو ما يعرف بالميل المتوسط للإيداع البنكي، يسمح بإعطاء فكرة عن مدى فاعلية الودائع في النشاط الاقتصادي (ناشور، 2021) كما يعكس مدى فاعلية البنوك التجارية في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يشير James R. Tybout* إلى أن قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل

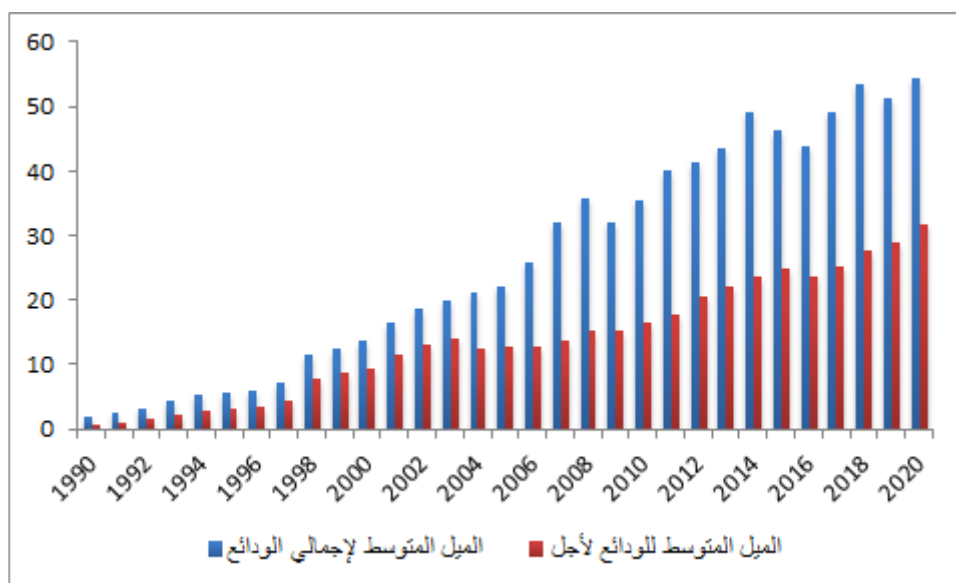
* **James R. Tybout (1958)**: خبير اقتصادي أمريكي، تحصل على درجة الدكتوراه سنة 1980 من جامعة Wisconsin الأمريكية، أستاذ اقتصاد في جامعة Pennsylvania State University منذ 1990، ويشغل منصب باحث مشارك بالمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية منذ سنة 2001، للاطلاع أكثر أنظر: <https://sites.psu.edu/jtybout>

وودائع التوفير إلى الناتج المحلي الاجمالي (مصيطفى و بن بوزيان ، 2006 ، صفحة 312). وبحسب الميل المتوسط للايداع وفق العلاقة التالية:

$$\text{الميل المتوسط للإيداع} = \text{الودائع للسنة } n \div \text{الناتج المحلي الاجمالي للسنة } n$$

وفي الجزائر يعرف الميل المتوسط للايداع تزييدا واضحا من سنة لأخرى، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي خلال الفترة (1990 - 2020):

الشكل رقم (01.03): الميل المتوسط للايداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم(01)

يتبين من خلال الشكل رقم (01.03) وجود اتجاه عام لسلسلتي الميل المتوسط لإجمالي الودائع والميل المتوسط للودائع لأجل، نظرا لحدوث زيادة من سنة إلى أخرى، ما عدى بعض السنوات التي سجلت تذبذب طفيف. حيث اتسم الميل المتوسط لإجمالي الودائع بالتزايد خلال أغلب سنوات الدراسة، إذ انتقل من 2.05% كأدنى نسبة سجلت سنة 1990 إلى أعلى نسبة بـ 54.33% سنة 2020. وبين الحد الأدنى والحد الأعلى عرف هذا المؤشر ثلاث انخفاضات، أولها سنة 2009 بـ -3.51%، وذلك بسبب التباطؤ القوي في ودائع قطاع المحروقات بفعل الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت بشكل سلبي على أسعار البترول (la banque d'algerie, 2009)؛ ثم انخفاضين آخرين سنتي 2015 و 2016 بـ -2.78% و -2.48% على التوالي، وذلك أيضا بسبب تباطؤ ودائع قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول. أما بالنسبة للميل المتوسط للودائع لأجل فلقد سجل هو الآخر ارتفاع ملحوظ

خلال الفترة قيد الدراسة، حيث انتقل من 0.83% سنة 1990 إلى 31.69% سنة 2020، مع وجود انخفاض طفيف لم يتعدى 1% سنوات 2004، 2009 و2016.

وبشكل عام فإن الميل المتوسط للإيداع البنكي في الجزائر لا يزال يعتبر ضعيفا نسبيا، حيث لم يتعدى حدود 50% سوى ثلاث مرات، سنوات 2018، 2019 و2020 بـ 53.34% و 51.41% و54.33% على التوالي، وهذا بالنسبة لإجمالي الودائع فقط، ويدل هذا الضعف على نقص فعالية الودائع في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى نقص فعالية البنوك التجارية في تحفيز الطلب على الودائع. كما تعكس النسب المنخفضة المسجلة للميل المتوسط للإيداع البنكي خلال سنوات التسعينات ضعف العمق المالي* وعدم قدرته على التأثير في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، فانخفاض هذا المؤشر يعكس الدور المحدود للبنوك التجارية في تعبئة المدخرات ومنه عدم قدرة الاقتصاد الوطني على الاعتماد على الجهاز البنكي لتمويل الاستثمارات.

ثانيا. الميل الحدي للإيداع البنكي:

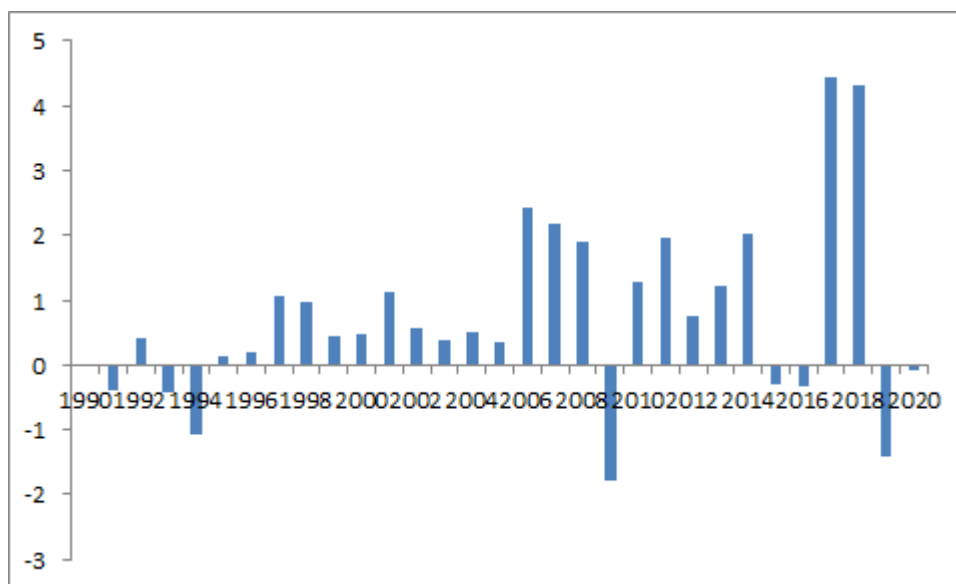
يعتبر الميل الحدي للودائع البنكية من بين المؤشرات المهمة المستخدمة لقياس التغير في الأيداع البنكي الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يسمح هذا المؤشر بتحديد مدى قوة البنوك التجارية على تغيير اتجاهات الميل نحو الأيداع أو مدى ضعفها في ذلك. ويحسب الميل الحدي للإيداع من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الميل الحدي للإيداع} = \frac{\text{التغير في حجم الودائع}}{\text{التغير في الناتج المحلي الإجمالي}}$$

يعرف الميل الحدي للإيداع البنكي في الجزائر تذبذبا واضحا من سنة لأخرى وهذا ما يوضحه الشكل الموالي خلال الفترة (1990 - 2020).

***العمق المالي:** يعني تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الأصول غير المالية والذي يقيس مدى استخدام الاقتصاد لأنشطة الوساطة المصرفية والسوق المالي.

الشكل رقم (02.03): الميل الحدي للإيداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (02)

من خلال الشكل رقم (02.03) يتبين لنا أن المرونة الحدية للإيداع البنكي قد تميزت بتذبذب كبير وعدم انتظام في قيم السلسلة طيلة فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن قيم الميل الحدي للإيداع البنكي قد فاقت الواحد الصحيح خلال السنوات (2001، 2006، 2007، 2008، 2010، 2011، 2013، 2014، 2017، 2018) ما يعكس قوة البنوك التجارية على تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي خلال تلك السنوات؛ أما القيم السالبة المسجلة خلال السنوات (1991، 1993، 1994، 2009، 2015، 2016، 2019، 2020) فهي تدل على أن البنوك التجارية في الجزائر لم تحسن التصرف في الودائع الموجودة لديها سواء بتوظيفها في مجالات غير مربحة أو تركها مجمدة دون توظيف، في حين سجلت باقي سنوات الدراسة قيم ضعيفة لم تتعدى 0.5 في أحسن الحالات.

إن ضعف وتذبذب الميل الحدي للإيداع البنكي في الجزائر، يدل على عدم قدرة السياسات المتبعة من طرف البنوك التجارية خلال الفترة 1990-2020 على تغيير اتجاه الميل نحو الإيداع البنكي وتحفيز الطلب على الودائع، ومن أجل تغيير هذا الوضع نحو الأفضل فإنه لابد من وجود سياسة ادخارية واضحة من قبل البنوك؛ وضع سياسات مرنة تتناسب مع تطور النشاط الاقتصادي؛ وكذا تقديم خدمات جديدة من شأنها تحفيز الأفراد على إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية.

ثالثا. المرونة الداخلية للودائع البنكية:

إضافة إلى المؤشرين السابقين، فإن معامل المرونة الداخلية للودائع البنكية يعد من المؤشرات المهمة المرتبطة بالودائع البنكية وتغيرات الناتج المحلي الاجمالي، حيث يقيس هذا المؤشر مدى استجابة الودائع للتغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي، والذي يحسب بالعلاقة التالية: (مصيطفى و بن بوزيان ، 2006، صفحة 213)

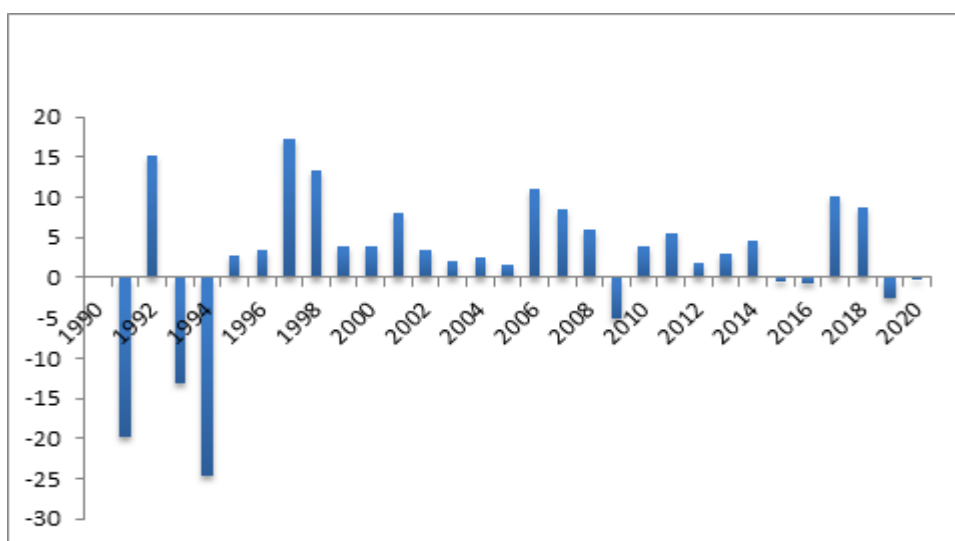
$$\text{المرونة الداخلية للودائع} = \frac{\text{التغير في الودائع} \div \text{الودائع للسنة } (n-1)}{\text{التغير في الناتج المحلي الاجمالي} \div \text{الناتج المحلي الاجمالي للسنة } (n-1)}$$

إن قيم المرونة الداخلية تسمح لنا بأخذ فكرة عن مدى استجابة الودائع للتغير في الدخل الحقيقي والذي يفترض أن تكون هناك استجابة منتظمة بينهما فكل زيادة في الدخل الحقيقي من المتوقع أن يصاحبها زيادة في الادخار، أي زيادة اقبال الافراد على البنوك للرفع من وداائعهم أو لتكوين ودائع جديدة (جبار، 2011)، فإذا كانت النتيجة:

- أكبر من الواحد، أي معامل المرونة الداخلية للودائع > 1 فإن الايداع البنكي يستجيب بطريقة منتظمة للتغير في الدخل الحقيقي؛
- أقل من الواحد، أي معامل المرونة الداخلية للودائع < 1 فإن الايداع البنكي يستجيب بطريقة غير منتظمة أو ضعيفة للتغير في الدخل الحقيقي.

والشكل الموالي يوضح تطور المرونة الداخلية للودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020.

الشكل رقم (03.03): المرونة الداخلية للودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



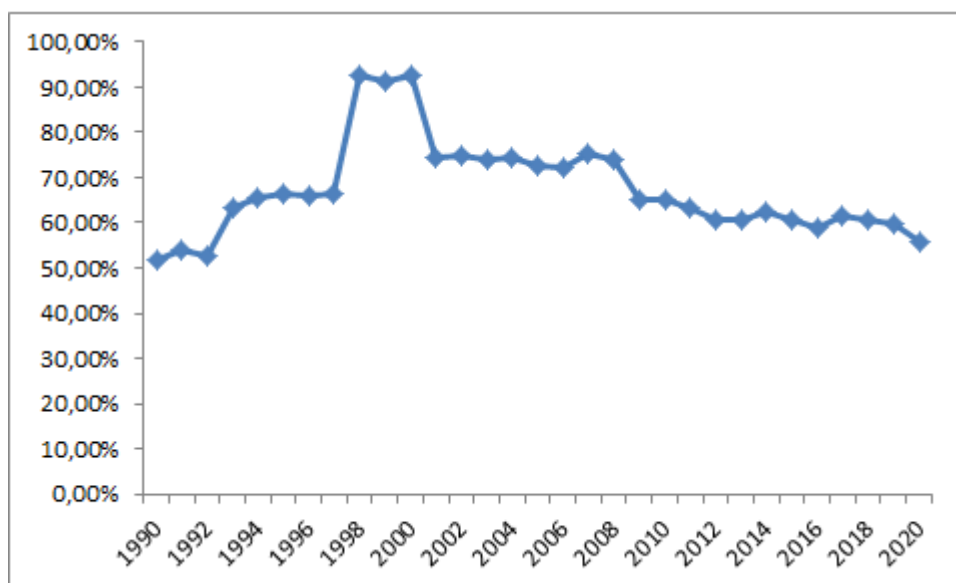
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03.03) أن المرونة الدخلية للودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) عرفت هي الأخرى تذبذب واضح وعدم انتظام طويلة فترة الدراسة، شأنها في ذلك شأن الميل الحدي للإيداع البنكي. حيث نجد أن المرونة الدخلية للودائع البنكية حققت أدنى قيمة لها بـ 24.72- سنة 1994، أي أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بدينار واحد ترتب عنه تراجع وثيرة نمو الودائع بـ 24.72 دينار، أما أعلى قيمة فكانت سنة 1997 بـ 17.16 أي أن حدوث زيادة الناتج المحلي الحقيقي أدت إلى حدوث استجابة في نمو الودائع بـ 17.16 دينار. وبين الحد الأدنى والحد الأعلى ظلت قيم السلسلة غير مستقرة فما إن ترتفع في سنة معينة حتى تنخفض في السنة التي تليها مباشرة، ما يدل على ضعف ارتباط الودائع بتغيرات الدخل الحقيقي؛ ضعف دور البنوك التجارية في جذب المزيد من الودائع المحلية رغم أن المنطق الاقتصادي يقضي أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الافراد مع البنوك التجارية؛ ضعف فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة من النظام البنكي بشكل عام والبنوك التجارية بشكل خاص، وهو ما يعطي استنتاجا عن ضعف ومحدودية البنوك التجارية في جذب الودائع وتعبئة المدخرات (مصيطفى و بن بوزيان ، 2006، صفحة 314).

الفرع الثاني: نسبة الودائع إلى عرض النقدي الواسع

يمثل عرض النقد بالمعنى الواسع العملة المتداولة خارج الجهاز البنكي مضافا إليه إجمالي الودائع، ويقسمة إجمالي الودائع على عرض النقد الواسع يتشكل مؤشر يسمح بقياس درجة ثقة الأفراد والشركات بالبنوك، كما يمكن من تقييم درجة تقدم أو تخلف النظام المالي لدولة ما بصورة نسبية من تركيبة عرض النقد فيها، فإذا كانت نسبة الودائع مرتفعة مقارنة بالعملة إلى عرض النقد الواسع، فإن ذلك يعني أن عرض النقد غير مرتبط ارتباطا وثيقا بالإصدار النقدي، بل هو على صلة وثيقة بالودائع والعكس (ناشور، 2021). ونوضح تطور نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (04.03): نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق (04)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04.03) أن تطور نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع خلال الفترة المدروسة قد مر بمرحلتين هما: **المرحلة الأولى (1990 - 2007)** أين عرفت خلالها هذه النسبة تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 52% سنة 1990 إلى 75% سنة 2007، وبمتوسط يقدر بـ 66%، أي أن متوسط معدل عرض النقد المتداول خارج الجهاز البنكي خلال هذه الفترة يقدر تقريبا بـ 34% وتدل هذه النسبة على ارتباط جزء كبير من عرض النقد بالودائع البنكية لا بالإصدار النقدي. إن تفسير ارتفاع نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع خلال هذه الفترة يرجع أساسا إلى العوامل التالية:

- الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 (الملغى بموجب الأمر 03-11) خاصة ما تعلق بالفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، الذي هدف إلى الحد من قدرة الخزينة العمومية على اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجزها؛
- مبدأ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي جاء به القانون 90-10 وما صاحبه من ارتفاع في عدد البنوك التجارية الخاصة المحلية والأجنبية المعتدة في الجزائر، وهو ما انجر عنه

زيادة مستوى الكثافة البنكية التي تؤدي إلى زيادة قدرة الجهاز المصرفي على تجميع الموارد المالية (الودائع)؛

- علاوة على ما سبق ذكره فإنه لا يمكن إهمال الأوضاع السياسية الداخلية والأمنية المتوترة خلال تلك الفترة، والتي دفعت بالمتعاملين الاقتصاديين إلى نقل عملياتهم المالية إلى القنوات الرسمية بدلا من التعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي، وذلك خوفا عليها من السرقة.

أما المرحلة الثانية فهي من (2008-2020) والتي نلاحظ خلالها تراجع في نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع، حيث سجلت سنة 2008 تراجع في قيمة هذا المؤشر بـ 1.15% مقارنة بسنة 2007، ليستمر هذا التراجع حتى سنة 2020 أين بلغت نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع قرابة 56%، أي أن حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية M2 تمثل حصة مرتفعة بحوالي 44%، وذلك نتيجة للأسباب التالية:

- الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتداعياتها السلبية على أسعار البترول، حيث وصل سعر البرميل سنة 2009 إلى 62.35 دولار بعدما كان بـ 98.96 دولار سنة 2008، الأمر الذي انجر عنه تراجع عائدات البترول ومن ثم انخفاض ودائع قطاع المحروقات؛

- سياسة التسيير الكمي المعتمدة بموجب القانون 10/17 المعدل والمتمم للأمر 11/03 والتي رخصت لبنك الجزائر بإصدار كتلة نقدية دون مقابل لتغطية احتياجات الخزينة العمومية، وهو ما يفسر سبب زيادة ارتباط العرض النقدي بالإصدار النقدي الجديد وتراجع ارتباطه بالودائع، فمثلا في سنة 2020 ارتفعت الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز البنكي إلى 44 في المائة.

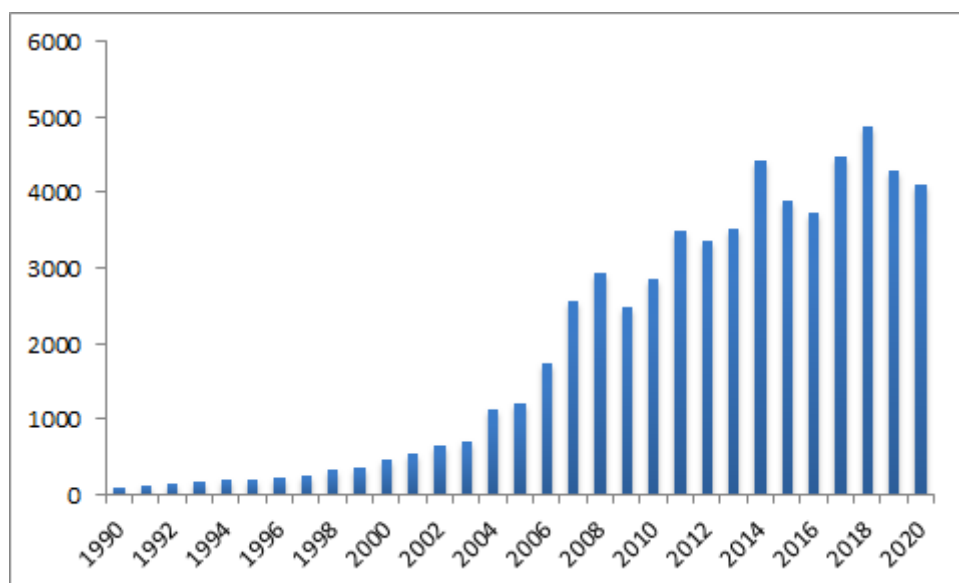
المطلب الثاني: تطور حجم الودائع البنكية حسب نوع الوديعة في الجزائر

نسعى من خلال هذا المطلب إلى تحليل تطور الودائع البنكية في الجزائر حسب نوع الوديعة والذي يصنف إلى وديعة تحت الطلب ووديعة لأجل خلال الفترة 1990-2020، والأهمية النسبية لكل نوع بالنسبة إلى إجمالي الودائع.

الفرع الأول: تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

عرف نشاط تجميع الودائع تحت الطلب في الجزائر تحسنا واضحا خلال السنوات الأولى للفترة قيد الدراسة، قبل أن يبدأ في التذبذب منذ سنة 2009، والشكل الموالي يوضح تطور مسار الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2020:

الشكل رقم (05.03): تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (05)

من خلال الشكل رقم (05.03) نلاحظ أن الودائع تحت الطلب قد شهدت ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008 أين انتقلت خلالها الودائع تحت الطلب من 105.546 مليار دينار سنة 1990 إلى 2946.919 مليار دينار سنة 2008 وهي أعلى قيمة سجلت خلال هذه الفترة. إن ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب خلال هذه الفترة يرجع أساسا إلى تحسن أسعار البترول التي وصلت حتى 98.96 دولار للبرميل ما صاحبها من ارتفاع في ودائع قطاع المحروقات، فالقانون الجزائري يشترط تحويل مداخيل البترول بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية وإيداعها في شكل ودائع تحت الطلب لدى بنك الجزائر الخارجي الذي يتولى إدارة ودائع الشركة الوطنية للمحروقات.

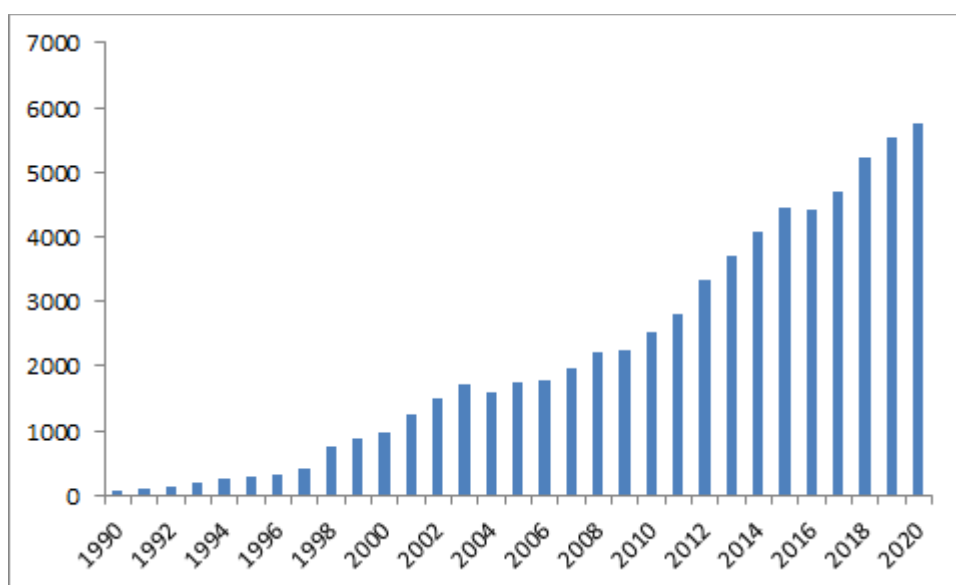
أما بعد سنة 2008 فنلاحظ أن الودائع تحت الطلب أخذت منحى متذبذب ارتفاعا وانخفاضا من سنة لأخرى، ويعزى هذا التذبذب إلى التباطؤ القوي في ودائع قطاع المحروقات، التي هي أساسا في شكل ودائع تحت الطلب؛ فانخفاض أسعار البترول سنة 2009 إلى 62.35 دولار للبرميل أدى إلى انخفاض الودائع تحت الطلب عن السنة الماضية بـ 443.993 مليار دينار، والعكس من ذلك تماما يحدث عند ارتفاع أسعار البترول؛ فالارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى البنوك يعود بنسبة تقارب 65% إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحققاتها على الخزينة العمومية المقدرة بـ 452 مليار دينار (بنك الجزائر، جويلية 2018،

صفحة 122). بعد ارتفاع حصة الودائع تحت الطلب بـ 8.5% سنة 2018، عرفت هذه الأخيرة تراجعاً بنسبة 11.6% سنة 2019، ثم تراجعاً أقل حدة عن ذلك المسجل السنة الماضية بـ 3.6% سنة 2020؛ أي أنها انتقلت من 4880.5 مليار دينار في نهاية سنة 2018 إلى 4313 مليار دينار في نهاية سنة 2019 لتبلغ الودائع تحت الطلب 4159.1 مليار دينار في نهاية سنة 2020. إن هذا الانخفاض ناتج عن الانخفاض الكبير للودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات بنسبة 46.1%، أما خارج ودائع المحروقات انخفضت الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة 1.1% مع نهاية سنة 2020 مقابل انخفاض بنسبة 0.5% في نهاية 2019 (بنك الجزائر، 2021).

الفرع الثاني: تطور الودائع لأجل خلال الفترة (1990 - 2020)

يوضح لنا الشكل الموالي تطور حجم الودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020.

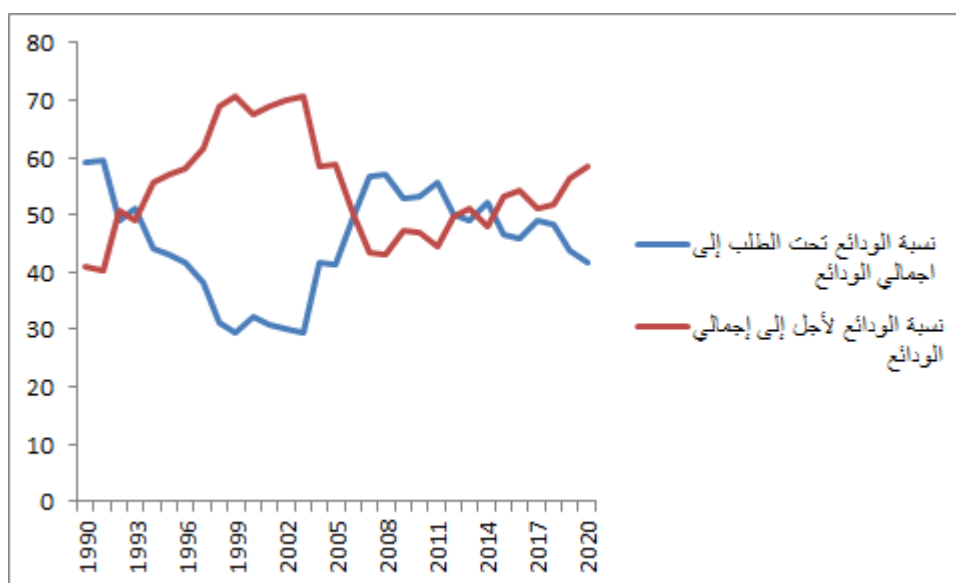
الشكل رقم (06.03): تطور الودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (05)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06.03) أن الودائع لأجل قد عرفت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة قيد الدراسة، حيث انتقلت الودائع لأجل من 72.923 مليار دينار سنة 1990 إلى 5757.8 مليار دينار سنة 2020 أي أنها تضاعفت خلال ثلاث عقود من الزمن بأكثر من 78 مرة. وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لكل من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالنسبة لإجمالي الودائع، فالمنحنيات البيانية الممثلة في الشكل رقم (07.03) توضح لنا أن الوديعتان تنموان في اتجاه متعاكس.

الشكل رقم (07.03): الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب والودائع لأجل في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الملحق رقم (05)

ففي الفترة (1990 - 1993) نلاحظ هيمنة الودائع تحت الطلب بنسبة 54.7% من إجمالي الودائع مقابل 45.3% للودائع لأجل، لكن مع بداية سنة 1994 وإلى غاية سنة 2005 رجحت الكفة لصالح الودائع لأجل، حيث عرفت هذه الأخيرة السيطرة على 68% من إجمالي الودائع، مقابل 32% فقط للودائع تحت الطلب، وهذا مؤشر إيجابي يدل على زيادة الثقة في القطاع المصرفي، وعلى ارتفاع معدل الادخار داخل الدائرة النقدية الرسمية ويعود السبب في ذلك إلى تحسن مستوى الدخل الحقيقي كنتيجة لبداية تراجع معدل التضخم خلال هذه الفترة. لنتميز سنة 2006 بالتعاقد بين نسبة الودائع لأجل ونسبة الودائع تحت الطلب، لتنتقل بعدها مباشرة نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي الودائع (قبل أن تعود لوضعية التعادل مرة أخرى سنة 2012)؛ إن هذا الانخفاض يعتبر مؤشر سلبي يعكس ضعف فعالية البنوك التجارية في المحافظة على تحفيز سلوك الادخار وجذب المزيد من الودائع لأجل التي تتيح للبنك امكانية توظيف الأموال في قروض متوسطة وطويلة الأجل دون الخوف من امكانية سحبها في أي لحظة وكدليل على ذلك ما تظهره نتائج الميل الحدي للإيداع البنكي والمرونة الداخلية من تذبذب وضعف درجة الاستجابة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي ضعفها في تغيير الميل نحو الإيداع البنكي، الأمر الذي يؤثر سلبا على الطاقة الإيداعية للاقتصاد وبالتالي ضعفها في تعبئة المدخرات. أما بعد سنة 2012 فنلاحظ أن الودائع لأجل عادت للسيطرة على نسبة تفوق 50% من إجمالي الودائع خلال سنوات الدراسة

المتبقية ما عدى سنة 2014 التي سجلت انخفاض طفيف حيث وصلت إلى 48% وهي أقل نسبة سجلت خلال الفترة 2013-2020.

المطلب الثالث: تطور حجم الودائع حسب الجهة المودعة والجهة المودع لديها

يسمح تحليل تطور حجم الودائع البنكية حسب الجهة المودعة وحسب الجهة المودع لديها بالتعرف على أكثر القطاعات الاقتصادية ايداعا، وأهم البنوك المودع لديها.

الفرع الأول: تطور حجم الودائع حسب الجهة المودعة

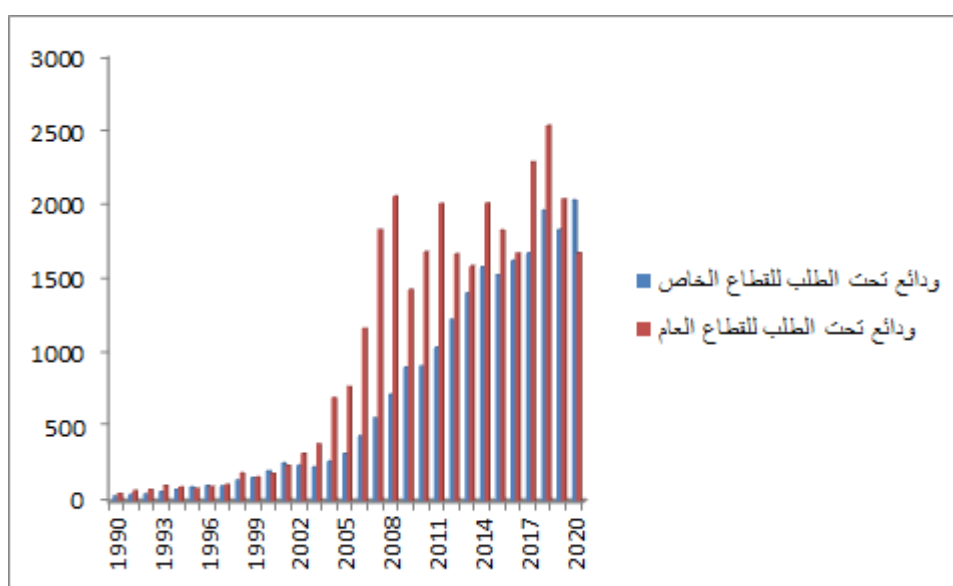
تقسم الودائع حسب الجهة المودعة إلى ودائع تعود ملكيتها للقطاع العام، وداائع تعود ملكيتها للقطاع الخاص؛ إن تقسيم الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بهذا الشكل يسمح بالتعرف على أهم القطاعات المساهمة في نموها والقطاعات ذات المساهمة الضعيفة، وهو ما سيساعد على وضع استراتيجيات وسياسات تعمل على جذب المزيد من الودائع تحت الطلب ولأجل مع مراعات خصوصية كل قطاع.

أولا. تطور الودائع تحت الطلب حسب الجهة المودعة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

يوضح الشكل الموالي توزيع الودائع تحت الطلب في الجزائر حسب الجهة المودعة خلال الفترة 1990-2020.

الشكل رقم (08.03): تطور الودائع تحت الطلب حسب الجهة المودعة في الجزائر خلال الفترة

(1990-2020)



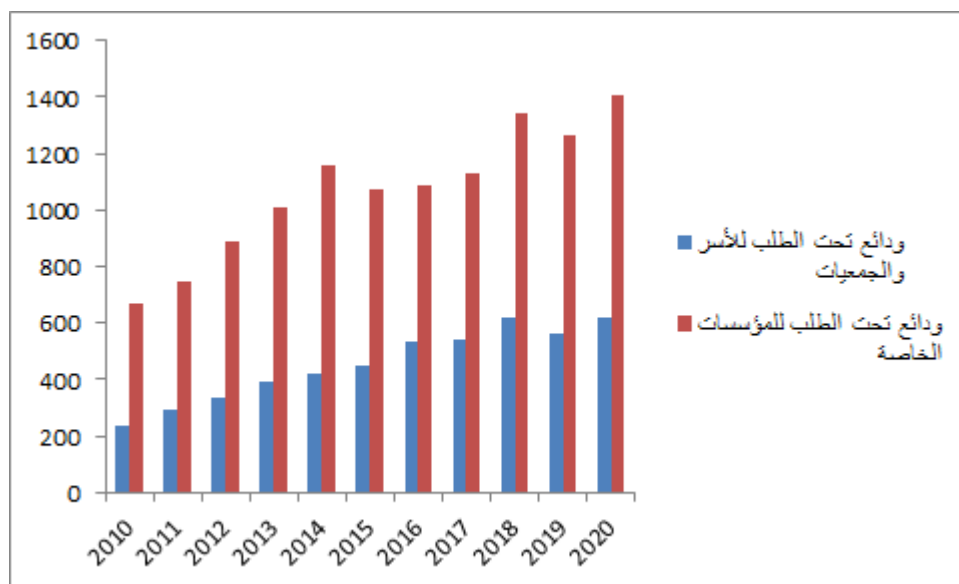
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (06)

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (08.03) أن القطاع العام يحتل المرتبة الأولى نظرا لامتلاكه جزء كبير من اجمالي الودائع تحت الطلب، حيث تعدى متوسط نسبة الودائع تحت الطلب المجمعة لدى المؤسسات والهيئات العمومية 52% خلال الفترة قيد الدراسة، ويعزى ذلك إلى ضخامة حجم عائدات قطاع المحروقات والتي تودع في شكل ودائع تحت الطلب، فكما سبق وأشرنا فإن نسبة مهمة من التغيرات الحاصلة على مستوى الودائع تحت الطلب تفسر عن طريق عائدات قطاع المحروقات. ثم يأتي القطاع الاقتصادي الخاص في المرتبة الثانية، حيث تراوحت ودائع هذا الاخير بين 36.35 مليار دينار سنة 1990 أي بنسبة لا تتجاوز 34% من اجمالي الودائع تحت الطلب و 2028.22 مليار دينار بنسبة 48% سنة 2020، وبمتوسط فترة يقدر بـ 36 في المائة.

هذا وقد بدأ بنك الجزائر منذ سنة 2010 بنشر احصائيات حول حجم الودائع المجمعة لدى المؤسسات الخاصة والودائع المجمعة لدى الاسر والجمعيات وعدم الاكتفاء بعرض اجمالي ودائع القطاع الخاص فقط، والشكل الموالي يوضح تطور الودائع تحت الطلب حسب القطاع المؤسساتي الخاص:

الشكل رقم (09.03): تطور الودائع تحت الطلب حسب القطاع المؤسساتي الخاص خلال الفترة

(2020-2010)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (06)

يُمْكِنُ تقسيم الودائع تحت الطلب بهذا الشكل، من تحديد الجهات الأكثر مساهمة في تكوين الودائع تحت الطلب المجمعة لدى القطاع الاقتصادي الخاص؛ وبالنظر إلى الشكل أعلاه نلاحظ أن الودائع تحت الطلب التي تعود ملكيتها للمؤسسات الخاصة هي الأكثر مساهمة بنسبة لا تقل عن 70%

في تكوين ودائع القطاع الخاص الجارية، بينما لا تساهم الأسر والجمعيات إلا في تكوين 30% من إجمالي ودائع القطاع الخاص الجارية.

إن هذا التفاوت الكبير بين الودائع تحت الطلب المجمع لدى القطاع الخاص والودائع تحت الطلب المجمع لدى الأسر والجمعيات، إنما يرجع بشكل أساسي إلى جملة من العوامل أهمها: حجم الأعمال التجارية التي يجريها القطاع الخاص والتي تسبب حركة مستمرة في الحساب الجاري للشركة وبمبالغ كبيرة مقارنة بودائع قطاع الأسر والجمعيات التي يكون غالبا مصدرها الأساسي هو الراتب الشهري؛ كما أن حاجة الشركات والمؤسسات الخاصة للسيولة من أجل تمويل عملياتها التجارية يدفعها إلى ايداع أموال كبيرة تحت الطلب مقارنة بما يتم ايداعه من قبل الأشخاص الطبيعيين؛ هذا وتعد الخدمات المصرفية المقدمة خصيصا للشركات (السحب على المكشوف، تسهيلات الصندوق) من العوامل المساهمة في جذب ودائع القطاع الخاص الجارية.

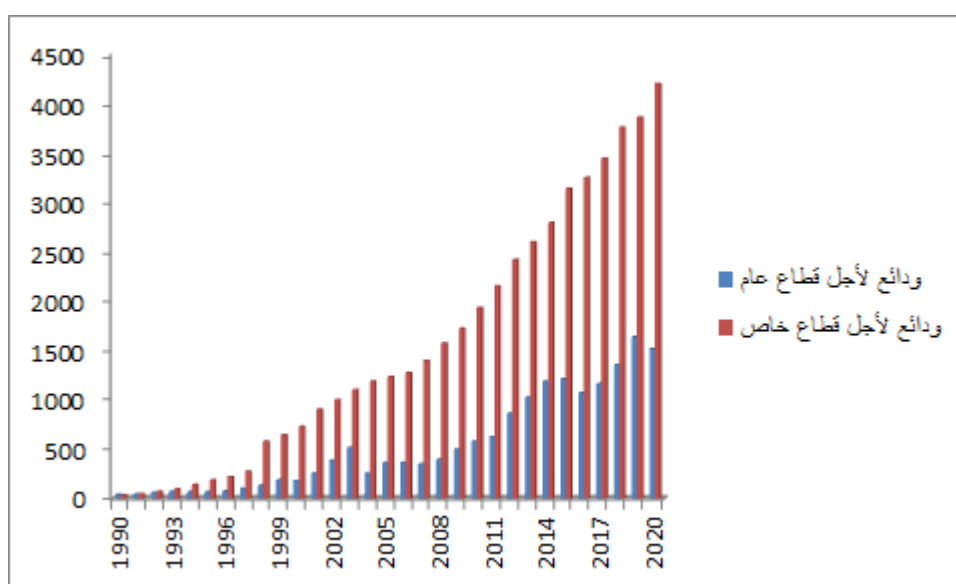
ثانيا. تطور الودائع لأجل بحسب الجهة المودعة في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

ويوضح الشكل الموالي توزيع الودائع لأجل في الجزائر حسب الجهة المودعة خلال الفترة

1990-2020.

الشكل رقم (10.03): تطور الودائع لأجل بحسب الجهة المودعة في الجزائر خلال الفترة (1990-

2020)



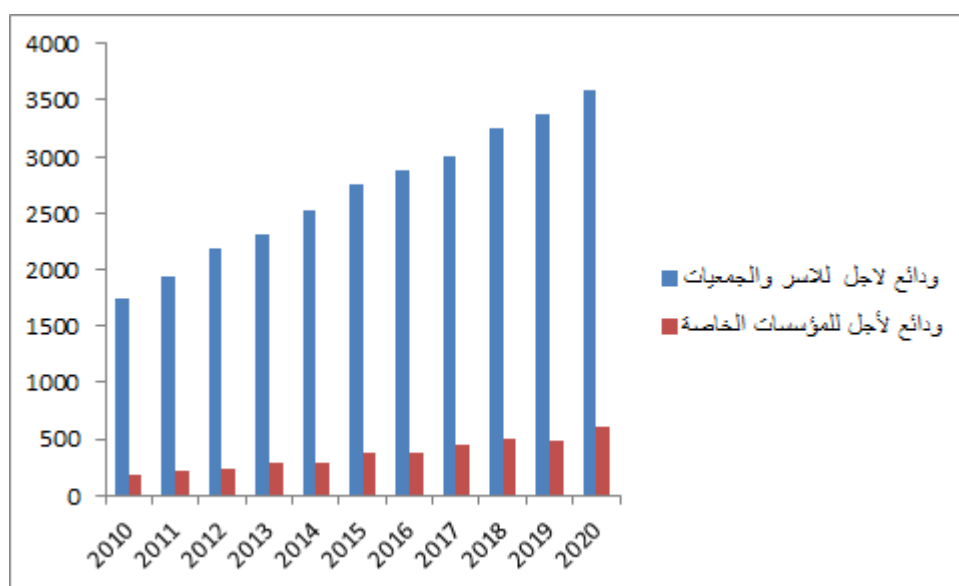
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (06)

وفيما يتعلق بتطور حجم الودائع لأجل بحسب الجهة المودعة، فإنه يتبين لنا من الشكل رقم (10.03) استحواذ ودائع القطاع الخاص على حصة كبيرة من الودائع لأجل خلال كل سنوات الدراسة باستثناء سنة 1990 التي سُجل عندها أدنى قيمة بـ 34.652 مليار دينار، لتأخذ بعدها مباشرة المنحى المتزايد حتى وصلت إلى 2082.22 مليار دينار سنة 2020 أي بنسبة تقدر بحوالي 72% من إجمالي الودائع لأجل، وتدل هذه النسبة المرتفعة على ثقة المؤسسات الخاصة والأسر والجمعيات في البنوك التجارية خاصة العمومية منها. وفي المرتبة الثانية نجد القطاع العام والذي قلت ودائعه عن ودائع القطاع الخاص خلال كل سنوات الفترة المدروسة باستثناء سنة 1990.

ومن أجل التعرف على أهم الجهات المساهمة في تكوين الودائع لأجل المعبئة لدى القطاع الخاص، نورد فيما يلي تطور الودائع لأجل حسب القطاع المؤسساتي الخاص:

الشكل رقم (11.03): تطور الودائع لأجل حسب القطاع المؤسساتي الخاص خلال الفترة (2010-

2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (06)

يوضح الشكل رقم (11.03) أن الأسر والجمعيات هي أكثر الجهات مساهمة في تكوين ودائع القطاع الاقتصادي الخاص الآجلة؛ حيث عرفت الودائع لأجل المجمعنة لدى الأسر والجمعيات ارتفاعا متواصلا خلال الفترة (2010-2020)، إذ سجلت سنة 2020 أحسن مصرفة للاقتصاد الوطني، حيث بلغت ودائع الأسر والجمعيات ذروتها مسجلة ما قيمته 3590.5 مليار دينار سنة 2020، أي بزيادة قدرت بـ 105% عن سنة 2010؛ لذا فإنه وبالرغم من ضآلة حجم مدخرات قطاع الأسر والجمعيات إلا

أن ارتفاعها المتواصل من سنة إلى أخرى يعتبر مؤشر إيجابي يدل على تنامي وعي الأفراد بأهمية الادخار داخل القنوات الرسمية. أما بالنسبة للودائع لأجل المجمعلة لدى المؤسسات الخاصة فقد كانت ذات مساهمة ضعيفة جدا، حيث لم يتعدى متوسط مساهمتها خلال الفترة محل الدراسة نسبة 8% من إجمالي الودائع لأجل المملوكة من قبل القطاع الخاص.

إن هذا الفرق الكبير بين حجم الودائع المجمعلة لدى المؤسسات الخاصة والمجمعلة لدى الأسر والجمعيات، إنما يرجع بشكل أساسي إلى الغرض من تكوين هذا النوع من الودائع؛ فالأسر والجمعيات تميل إلى الاحتفاظ بجزء من دخلها في شكل مدخرات، بينما يكون ميل الادخار لدى المؤسسات الخاصة ضعيفا جدا، فالمؤسسات الخاصة من مصلحتها الاحتفاظ بأموالها دون وجود قيد الفترة الزمنية، وما يؤكد ذلك هو مساهمتها الكبيرة في تكوين الودائع تحت الطلب التي توفر السيولة المطلقة لأموالها، أي ميل المؤسسات الخاصة للاحتفاظ بأموالها بدافع المعاملات لا بدافع الاحتياط.

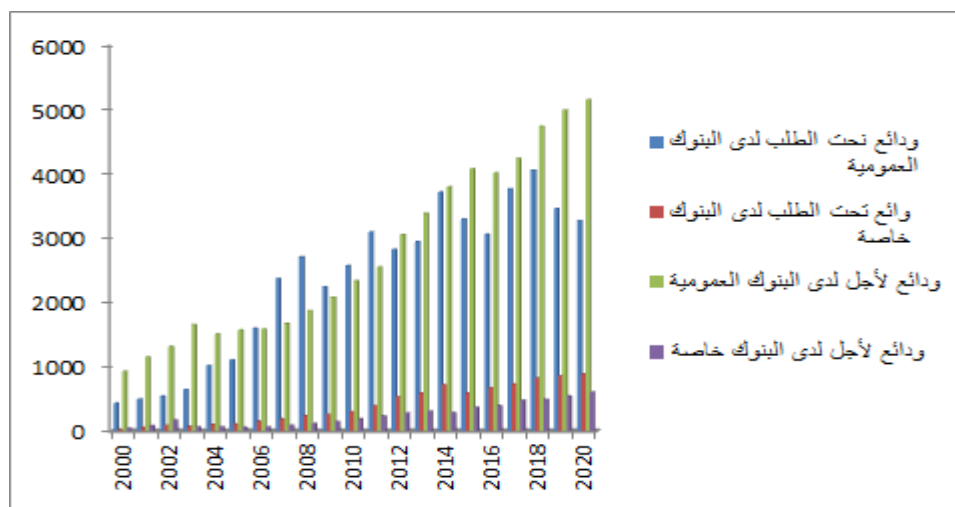
بعد تحليلنا لتطور الودائع تحت الطلب والودائع لأجل حسب الجهة المودعة، وجدنا أن القطاع العام هو أهم جهة مساهمة في نمو الوديعة تحت الطلب، بينما يعد القطاع الخاص (المؤسسات الخاصة، الأسر والجمعيات) أكثر الجهات مساهمة في نمو الودائع لأجل. يعود السبب وراء ضعف اقبال القطاع العام على ايداع أمواله في شكل ودائع لأجل إلى طبيعتها غير الجارية، التي تستلزم ايداع الأموال لفترة طويلة نسبيا تتناسب عكسيا مع مدى استعداد القطاع العام لتجميد سيولته، كما يتوفر لدى القطاع العام خيارات استثمارية بديلة تتمتع بعائد أعلى وسيولة أكبر مقارنة بالودائع لأجل مثل الاستثمار في شراء سندات حكومية. إضافة إلى ما سبق، يولي القطاع العام أهمية قصوى للحفاظ على قيمة المال العام وذلك بتجنب تعرضها لانخفاض قيمتها اثناء ايداعها لفترة طويلة بسبب التضخم.

الفرع الثاني: تطور حجم الودائع بحسب الجهة المودع لديها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تقسم الودائع حسب الجهة المودع لديها إلى ودائع مجمعة من قبل البنوك العمومية وودائع مجمعة من قبل البنوك الخاصة؛ إن تقسيم الودائع بهذا من الشكل يسمح بالتعرف على فعالية كل من القطاع العام والقطاع الخاص في جذب الودائع.

الشكل رقم (12.03): تطور الودائع بحسب الجهة المودع لديها في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

(2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (07)

يُظهر الشكل رقم (12.03) تطور الودائع ضمن النظام البنكي الجزائري بين العام والخاص والذي نلاحظ من خلاله وجود فارق كبير في حجم الودائع المجمعة بنوعيتها (تحت الطلب ولأجل) بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة؛ فحسب البيانات الواردة في الملحق رقم (07) والموضحة في الشكل اعلاه يتبين لنا استحواذ البنوك العمومية على نسبة كبيرة قدرت بحوالي 87% و 91% من إجمالي الودائع تحت الطلب ومن إجمالي الودائع لأجل على التوالي.

لقد تميزت الودائع تحت الطلب المجمعة من قبل البنوك العمومية بالتذبذب، حيث عرفت خلال الفترة (2000-2020) ثلاث انخفاضات كبيرة نسبيا عند السنوات (2009، 2015، 2019) والتي قدرت بـ 17%، 11% و 14% على التوالي؛ وكما ذكرنا سابقا فإن مرد هذه الانخفاضات هو تراجع أسعار البترول التي تأثر أولا على حجم ودائع قطاع المحروقات ومن ثم على إجمالي حجم الودائع تحت الطلب. بينما عرفت الودائع لأجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2000-2020) حيث حققت قفزة نوعية خلال هذه الفترة القصيرة، أين انتقلت من 928.468 مليار دينار إلى 5149.3 مليار دينار سنة 2020، أي أنها نمت بنسبة 455 في المائة.

وبالمقابل نجد أن حصة البنوك الخاصة من الودائع المجمعة خلال الفترة المذكورة، لم يتجاوز حدود 13% بالنسبة للودائع تحت الطلب، وحوالي 7% بالنسبة للودائع لأجل وهي نسب ضعيفة جدا تعكس تدني قدرة البنوك الخاصة في الجزائر على استقطاب وتحفيز الطلب على الودائع، وذلك رغم وجود

14 بنك تجاري خاص من أصل 20 بنك مرخص ومعتمد بالجزائر وهيمنتها على الجزء الأكبر من إجمالي رأس المال المصرفي، كما تدل تلك النسب المنخفضة على ضعف ثقة الأفراد بالبنوك الخاصة نتيجة أزمة البنوك الخاصة -إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري- في الجزائر والتي كانت بمثابة صدمة شهدها القطاع المصرفي الخاص والتي تسببت في زعزعت ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في البنوك الخاصة الوطنية والاجنبية بشكل عام، الأمر الذي أثر سلبا على حجم الودائع المجمعة لديها.

المبحث الثالث: تحديات وفرص استقطاب الودائع البنكية في الجزائر

يشكل الجهاز المصرفي أهم المؤسسات الادخارية في الاقتصادي الجزائري، إلا أن الملاحظ أنه لم يؤدي دوره كما هو ملاءم وضروري للإسهام في عملية تعبئة الودائع البنكية، فمستويات الودائع المعبئة من قبل البنوك التجارية بقيت محدودة، بحيث لا تزال أكثر من 44 في المائة من الكتلة النقدية متداولة خارج الجهاز البنكي، في دلالة واضحة على ضعف فاعلية الأوعية الادخارية المعروضة من قبل النظام البنكي وكذا ضعف ومحدودية البنوك التجارية في جذب الودائع وتعبئة المدخرات. ولذلك نعتقد أن هناك حاجة ملحة للبحث عن التحديات التي تعيق استقطاب الودائع على المستويين الكلي والجزئي هذا من جهة، ومن جهة أخرى عرض الفرض المتاحة والحلول الممكنة لزيادة حجم الودائع المجمعة داخل الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تحديات استقطاب الودائع البنكية في الجزائر

لا تزال عملية استقطاب الودائع البنكية في الجزائر تواجه العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام تجميع الكثير من الأموال المتداولة خارج الجهاز البنكي والمقدرة سنة 2020 بنسبة 44%، ويمكن حصر أهم هذه التحديات في مجموعتين أساسيتين هما: طبيعة الاقتصاد الوطني، وطبيعة الجهاز البنكي في حد ذاته.

الفرع الأول: تحديات ناشئة عن طبيعة الاقتصاد الوطني

يعاني الاقتصاد الجزائري منذ فترة زمنية طويلة من تحديات كثيرة أضعفت قدرته على تحفيز الادخار، ولعل أبرز هذه التحديات هو ضعف معدل الفائدة على الودائع البنكية، ارتفاع معدل التضخم واتساع السوق الموازي.

أولا. ضعف معدل الفائدة على الودائع البنكية:

تفرض السلطات النقدية في الجزائر منذ سنة 2006 حدود منخفضة لمعدل الفائدة الاسمي على الودائع، حيث لم يتجاوز حدود 1.80% منذ ذلك الحين، ما يجعل معدلات الفائدة الحقيقية ضعيفا جدا إلى سالب في الفترات التي يزداد فيها معدل التضخم عن معدل الفائدة الاسمي. إن هذه السياسة المشوهة لمعدل الفائدة تعمل على اضعاف حافز الادخار المحلي، فلو حول الفرد قيمة معدل الفائدة المعروض من قبل البنوك التجارية إلى مشتريات عينية حسب الأسعار الجارية لوجد أن قيمتها لا تعادل حرمانه من الاستهلاك الحالي بهدف الادخار، الأمر الذي يدفع بالأعوان الاقتصاديين إلى اللجوء إلى السوق الموازي

للبحث فرص لتوظيف أموالهم بالشكل الذي يحقق لهم عوائد أكبر مقارنة بتلك التي كان من الممكن الحصول عليها في حال توظيفها في شكل ودائع لدى البنوك التجارية.

ثانيا. ارتفاع معدل التضخم:

يواجه الاقتصاد الجزائري منذ بداية التوجه إلى اقتصاد السوق سنة 1990 معدلات تضخم مرتفعة، ما يعكس عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وعدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وهو ما انعكس سلبا على مناخ الادخار. حيث تشير الاحصائيات إلى أن متوسط معدل التضخم خلال الفترة 1990-2020 قد بلغ 8.60% وهذا مؤشر خطير جدا على الادخار، خاصة في ظل انخفاض معدل الفائدة الاسمي على الودائع بالشكل الذي أدى إلى وصول معدلات الفائدة الحقيقية إلى مستويات سالبة بنسب (-10.3%، -3.8%، -7%، -2.3%، -6.3%، -7%، -8.7%) خلال السنوات (2000، 2004، 2005، 2006، 2008، 2010، 2011) على التوالي. وهو ما يجعل الأعوان الاقتصاديين يتكبدون خسائر في تعاملاتهم البنكية عوض الربح الذي يعتقد أنه يتحقق ظاهريا، وبالتالي يصبح مناخ الادخار في الجزائر غير مشجع بفعل التضخم.

ثالثا. اتساع السوق الموازي:

يقصد بالسوق الموازي ذلك المكان الذي تتم فيه الصفقات غير المصرح بها لدى السلطات الجبائية، مقابل أموال متداولة بدون أي أثر بنكي أو بريدي، والأرباح المحققة في هذه السوق تكون على قدر كبير من الأهمية. ويوضح بيان لبنك الجزائر (loukal, 2018) ارتفاع نسبة الاقصاء المالي، والتي قدرت بـ 33% من الكتلة النقدية (M2) وهو ما يعادل 4675 مليار دينار سنة 2017، موزعة بالشكل التالي:

- المعاملات النقدية والاكتناز بمبلغ تقديري بين 1500 و 2000 مليار دينار للشركات والأسر؛
- والباقي للتداول الائتماني في الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الثاني: تحديات تتعلق بالجهاز البنكي

يمكن حصر أهم التحديات التي تواجه الجهاز البنكي في الجزائر عند قيامه بوظيفة قبول الودائع في خمس تحديات أساسية: غياب عامل الثقة في القطاع البنكي، تدني الخدمات البنكية، عدم وجود أوعية ادخارية متعددة وأدوات جديدة لتعبئة الودائع، إهمال وظيفة التسويق البنكي ونقص الوعي المصرفي.

أولاً. ضعف عامل الثقة في القطاع البنكي

تعرف الثقة في القطاع البنكي على أنها مشاعر ثقة وأمن من جانب العملاء بحيث يمكنهم الحصول على ضمان بأن المؤسسة سوف تتولى رعاية أموالهم (Kumara & Mittal, 2004). فالثقة في سياق العلاقة البنكية تحتل أهمية قصوى على الرغم من أن القطاع البنكي معروف بثقافته التعاقدية التي تشير بدورها إلى الاعتقاد السائد بأن الافتقار إلى الثقة يتم تعويضه بالعقود المكتوبة (Jarvinen, 2014, p. 554)؛ وحسب تصنيف (Sako's typology) فإن للثقة ثلاث مستويات: الثقة التعاقدية (هل سيهتم الطرف الآخر بالتزاماته التعاقدية؟)، الثقة في الكفاءة (هل الطرف الآخر قادر على فعل ما يقول أو سيفعله؟)، والثقة في النوايا الحسنة (هل سيلتزم الطرف الآخر بالتزام مفتوح لاتخاذ مبادرات لتحقيق المنفعة المتبادلة مع الامتناع عن اتخاذ ميزة غير عادلة؟) (Sako, 1997, p. 3).

وفي الجزائر يعاني القطاع البنكي بشكل عام والقطاع البنكي الخاص بشكل خاص من غياب شبه تام للثقة بين المواطن والبنوك خاصة في السنوات الاخيرة، وذلك نتيجة جملة من المشاكل التي أثرت بشكل سلبي على اتخاذ قرار ايداع الأموال لدى البنوك وتركت انطبعا سلبيا على مدى كفاءة الجهاز البنكي. ومن أبرز هذه المشاكل نجد أزمة البنوك الخاصة في الجزائر سنة 2003؛ الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت بشدة على استقرار النظام المالي العالمي؛ التحولات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 2019 وما اكبتها من فضائح مالية كبيرة، تتعلق بحصول عدد من المسؤولين ورجال الأعمال على قروض ضخمة دون تقديمهم للضمانات اللازمة ودون أي متابعة أو محاسبة، ما يدل على هشاشة وضعف عنصر الرقابة والاشراف التنظيمي والحكومي على عمل البنوك؛ إضافة إلى تزايد عمليات الاختلاس و التزوير والتلاعب بالحسابات، التي تستنفذ الكثير من الموارد المالية، وتؤدي إلى صعوبات خطيرة قد تصل إلى غاية افلاس البنوك، وهو ما حدث بالفعل مع بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003، كل هذه العوامل ساهمت في تعميق فجوة غياب الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والبنوك خاصة في ظل الحماية المالية الضعيفة للعميل فنظام ضمان الودائع في الجزائر لا يسمح بتعويض العميل إلا في حالة افلاس البنك أو توقفه عن النشاط وفي حدود قيمة معينة تعتبر منخفضة نسبيا ولا تحفز على الايداع. وعليه فإن غياب عنصر الأمان الذي يعتبر الدافع الاساسي الذي يقود الأفراد نحو الاحتفاظ بأموالهم لدى البنوك، سوف يؤدي حتما إلى التردد في اتخاذ قرار التعامل مع البنوك، وهو ما سيؤثر في الاخير على عملية استقطاب وتجميع الودائع لدى الجهاز المصرفي.

ثانيا. تدني الخدمات البنكية

تتمثل مظاهر تدني الخدمات البنكية في ضعف الكثافة البنكية، ضعف استخدام البنوك للتكنولوجيا وضعف كفاءة أداء الموارد البشرية، وهي كالتالي:

1. ضعف الكثافة البنكية:

تعتبر الكثافة البنكية أحد أهم المؤشرات التي تعكس مدى قرب المؤسسات المالية من العملاء فحسب المعيار الدولي للكثافة البنكية ينبغي وجود فرع واحد لكل 10000 فرد، فكلما اقتربت البنوك من العملاء كلما قلت تكلفة ايداع الأموال وزاد عدد المدخرين؛ وفي الجزائر يتسم النظام البنكي بضعف الكثافة البنكية حيث يقدر معدل الكثافة البنكية بفرع واحد لكل 26240 فرد (بنك الجزائر، 2021، صفحة 78) وهو معدل بعيد جدا عن المعدل العالمي. والشكل الموالي يوضح تطور مستوى الكثافة البنكية في الجزائر من خلال مؤشرين مهمين هما ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ وفروع البنوك التجارية لكل 100 بالغ خلال الفترة 2004-2020:

الجدول رقم(01.03): تطور مستوى الكثافة البنكية في الجزائر خلال الفترة (2004 - 2020)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	1.27	1.5	2.39	3.72	4.20	5.33	5.92	6.10	6.21
فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)	4.70	4.70	4.90	5.10	5.20	5.20	5.10	5.20	5.20
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
ماكينات الصراف الآلي (لكل 100 ألف بالغ)	6.51	7.61	8.35	8.57	9.13	9.54	9.33	9.31	
فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)	5.20	5.30	5.30	5.20	5.20	5.30	5.30	5.30	

المصدر: (البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، 2018)

تعرف ماكينات الصراف الآلي بأنها آلة نقدية إلكترونية تتيح لعملاء البنوك الوصول بطريقة آمنة إلى حساباتهم البنكية، يتم نشرها من قبل البنك لدى فروعها وفي الأماكن العامة؛ كما يتم التعامل معها تلقائيا من قبل العميل ودون الحاجة الفعلية لموظف البنك سواء للاستعلام عن رصيد الحساب أو الحصول على السحوبات النقدية (MENA FATf، 2017، صفحة 24)؛ ونلاحظ من خلال الجدول

أعلاه أن عدد ماكينات الصراف الآلي قد شهدت تطور ملحوظ خلال الفترة 2004-2020، حيث انتقلت من 1.27 سنة 2004 إلى 9.31 سنة 2020؛ إلا أنه وبالرغم من التحسن المسجل من سنة إلى أخرى فإن ماكينات الصراف الآلي لا تزال ضعيفة الانتشار مقارنة بدول المغرب العربي، خاصة تونس والمغرب بـ 33.85 و 28.61 صراف آلي لكل 100 ألف بالغ على التوالي.

وبالنسبة لعدد الفروع البنكية فقد وصلت سنة 2020 إلى 1578 فرع منها 1184 فرع تابع للبنوك العمومية و394 فرع تابع للبنوك الخاصة (بنك الجزائر، 2021، صفحة 79)، أي سيطرت البنوك العمومية على أكثر من 75% من الكثافة البنكية، وهو ما يدل على سوء تسيير شبكة البنوك التجارية. وبالنظر إلى الجدول رقم (01.03) أعلاه الممثل لتوزيع فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ نلاحظ انتقال هذا المؤشر من 4.7 سنة 2004 إلى 5.3 سنة 2020، وعلى الرغم من هذا التحسن الطفيف المسجل إلا أن انتشار فروع البنوك يبقى غير كافي وضعيف جدا مقارنة بالمغرب وتونس اللتان تسجلان مستويات مرتفعة تصل إلى 24.20 و 22.3 فرع لكل 100 ألف بالغ سنة 2020.

2. ضعف استخدام البنوك للتكنولوجيا:

يتمثل ضعف استخدام البنوك للتكنولوجيا في ضعف استخدام وسائل الدفع وأنظمة التسوية، حيث توفر البنوك في مجملها البطاقة البنكية للسحب (CBR) لعملائها، والبطاقات البنكية (CIB)، وهي تسمح لعميل بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن (رجال الأعمال والمستثمرين) وفق شروط معينة، ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة. فالواقع البنكي في الجزائر يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما كان مخطط له، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع البنكي في الجزائر غياب استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات البنكية (اوسيف و شاوي، 2020).

3. ضعف كفاءة أداء الموارد البشرية:

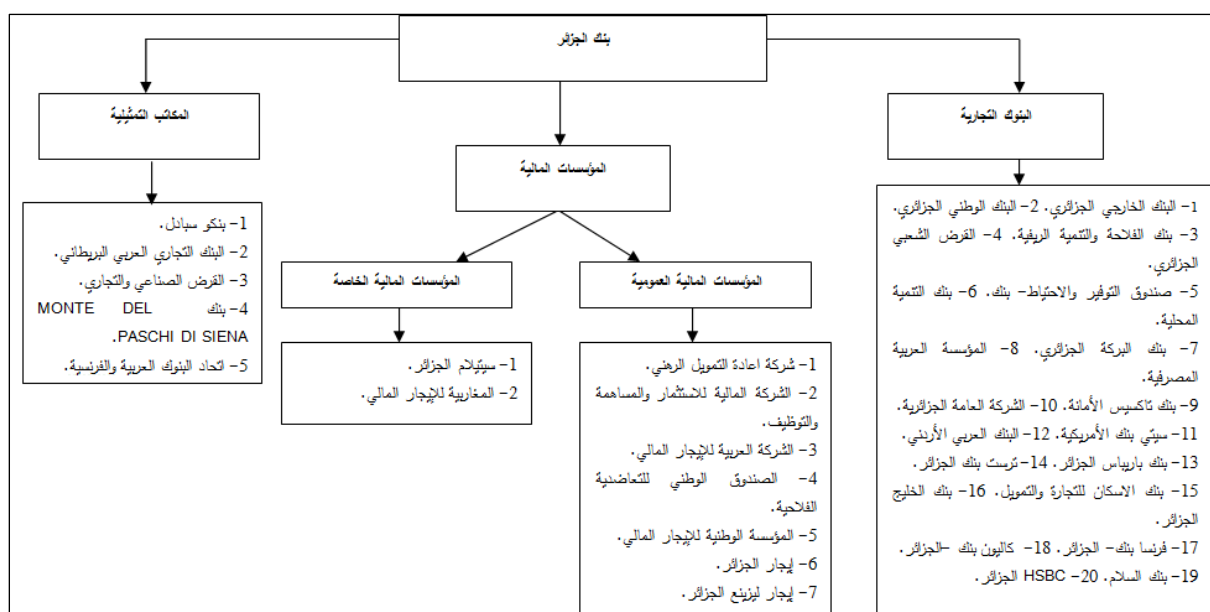
في تقرير للبنك الدولي حول التنافسية العالمية احتلت الجزائر المرتبة 85 من أصل 141 دولة في ميدان المهارات والكفاءات البشرية (Schwab, 2019, p. 66)، وذلك نتيجة عدم وجود برامج جادة للتدريب والتطوير التي تساعد على تكوين المستخدمين في الوظائف العملياتية التي ترتبط بشكل مباشر بالنشاط البنكي والمتمثلة في العلاقة مع العملاء وتسيير وسائل الدفع؛ حيث يؤخذ على البنوك التجارية في الجزائر اعتمادها أسلوب توظيف بسيط يقوم على تخصيص عدد هام من المستخدمين لوظائف الدعم

أي الوسائل العامة والمحاسبية والأمانة، إضافة إلى غياب بعض الوظائف الاستراتيجية كدراسة السوق ومراقبة التسيير التي تمكن البنك من التأقلم مع مستجدات المحيط المحلي والعالمي (زغيب و نجار ، 2004). أضف إلى ذلك ضعف مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في البنوك التي تؤدي إلى تفشي عمليات الاختلاس التي قد تستمر في بعض الحالات عدة سنوات قبل اكتشافها، أو عدم احترام الاجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي يضعف الثقة في العلاقة البنكية (بنك- عميل)، وهذا ما يقلل حجم الودائع في البنوك ويعزز دور النقود السائلة في الاقتصاد (اوسيف و شاوي، 2020).

ثالثا. عدم وجود أوعية ادخارية متعددة وأدوات جديدة لتعبئة الودائع:

يتميز النظام البنكي في الجزائر بهيمنة القطاع البنكي، ففي سنة 2020 بلغ عدد المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر ثمانية وعشرون مؤسسة منها عشرون بنك تجاري (6 بنوك عمومية و 14 بنك خاص)، وثمانية مؤسسات مالية، بالإضافة إلى المكاتب التمثيلية. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (13.03): هيكل النظام البنكي في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (مقرر رقم 01-17، 2017، صفحة 28)

وعليه؛ فإن افتقار النظام البنكي في الجزائر إلى وجود أوعية ادخارية متعددة تعمل على تجميع الموارد المالية كبنوك الاستثمار وصناديق الاستثمار، واقتصار ذلك على البنوك التجارية فقط كونها المؤسسة المالية الوحيدة المخول لها بموجب القانون استقطاب الودائع على اختلاف أنواعها، يعتبر من

أهم مبررات ضعف ميل الإيداع البنكي في الجزائر؛ فضلا عن ضعف وظيفة التطوير والابتكار في البنوك، التي يؤدي ضعفها إلى عدم القدرة على استحداث أدوات جديدة قادرة على اجتذاب وتعبئة الودائع بالشكل الذي يتناسب مع شريحة كبيرة من الأفراد. هذا ويوصف نموذج الأعمال الذي تتبعه البنوك التجارية في الجزائر بالبسيط، حيث يتمثل أساسا في دور الوساطة المالية، دون وضع استراتيجية جديّة في تعبئة الموارد وتخصيصها لأفضل استخدام لها؛ ومثال ذلك إهمال ودائع القطاع العائلي وعدم تسطير استراتيجية واضحة لتتميته، والتركيز على ودائع القطاع الحكومي نظرا لضخامتها.

رابعا. إهمال وظيفة التسويق البنكي:

التسويق البنكي هو أسلوب للعمل يركز على تحسين أداء البنك من خلال تلبية احتياجات العملاء (Ennew & Waite, 2007, p. 51). ويتجسد إهمال هذه الوظيفة في عدم وجود الشفافية في العمل البنكي، بمعنى عدم توفر المعلومات عن الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك، التي تتميز بها عن بعضها البعض في المنافسة؛ فالبنوك الجزائرية لا تقوم بدراسة السوق، أو إعلام العملاء عن تكاليف الخدمة البنكية، ومختلف الخدمات التي تقدمها، وقد يحدث إهمال وضع استراتيجية تسويقية تشوهات في أداء البنوك. وترجع عوائق إدماج التسويق البنكي إلى عدة أسباب منها: جهل البنك لزيائنه؛ تشابه منتجات مختلف البنوك بسبب هيمنة القطاع البنكي العمومي الذي أدى إلى انعدام المنافسة، حيث تقدم جميع البنوك منتجات متشابهة إن لم نقل نفسها، وتطبق نفس معدلات الفائدة و جهل البنوك لما يحدث من تطورات تكنولوجية (سلامي و بن تقات، 2017).

خامسا. نقص الوعي المصرفي:

يقصد بالوعي المصرفي اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على ايداع أرصدهم النقدية في البنوك، واعتمادهم على الشيكات البنكية في معاملاتهم الاقتصادية، حيث يرتبط الطلب على الودائع البنكية بصورة ايجابية مع انتشار الوعي المصرفي، والعكس يؤدي نقص مستوى الوعي المصرفي لدى الافراد إلى تنامي ظاهرة الاكتناز (بن بوزيد، 2022، صفحة 25).

المطلب الثاني: فرص استقطاب الودائع البنكية في الجزائر

تتطلب عملية زيادة حجم الودائع المجمعة من قبل البنوك التجارية، وتغيير اتجاهات الميل نحو الايداع البنكي وزيادة الطلب على الودائع، مواجهة التحديات التي تحول دون تعبئة فعالة للودائع البنكية. وذلك لا يتم إلا بتضافر الجهود على المستويين الكلي والجزئي، من أجل توفير المتطلبات اللازمة لإصلاح هيكل الاقتصاد الوطني وهيكل الجهاز البنكي على السواء.

الفرع الأول: اصلاح هيكل الاقتصاد الوطني

بغية زيادة حجم الودائع المعبئة داخل الاقتصاد الجزائري وتحسين فرص استقطابها، فإنه لا بد من معالجة التحديات الناشئة عن طبيعة هيكل الاقتصاد الوطني، حيث تتمثل أولى خطوات اصلاح هيكل الاقتصاد الوطني في إصلاح هيكل معدل الفائدة على الودائع، بمعنى أن يعوض معدل الفائدة مقدار الضعف في القوة الشرائية بفعل التضخم. إلا أن الأخذ بهذه السياسة وحدها دون البحث عن حلول لمعالجة التضخم سيؤدي إلى الوقوع في حلقة مفرغة، فكلما زاد معدل التضخم تطلب الأمر رفع معدل الفائدة على الودائع حتى يتم المحافظة على سعر فائدة حقيقي موجب، وهذه الزيادة في معدل الفائدة سينجم عنها زيادة في معدل الفائدة على القروض -حتى تحافظ البنوك على هامش فائدة يتناسب مع أهدافها- وهو ما سيؤثر على النفقات فيرفعها، فتزيد الاسعار فيرتفع معدل التضخم الأمر الذي يتطلب رفع معدل الفائدة من جديد.

كما أن الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر تتطلب العمل بشكل جدي على محاربة السوق الموازي، وذلك باتخاذ الاجراءات التالية: (بودلال ، 2018، الصفحات 223- 224)

- تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في القطاع غير الرسمي بشكل دقيق؛
- إلغاء نسبة الضريبة على الأموال المطلوب إعادتها إلى الدائرة البنكية والمقدرة بـ 7%، في إطار ما يعرف بالتصريح الطوعي، إذ لم يعد لهذه الضريبة معنى بعد بدأ العمل بالقرض السندي والذي يدعو إلى استقطاب الأموال مقابل عائد وليس ضريبة؛
- تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الكتابية والبطاقات البنكية للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق الموازية؛
- القضاء على سوق الصرف الموازية بتحرير سوق الصرف بشكل عام، وإعادة النظر في الأطر القانونية التي تسمح بإنشاء مكاتب صرف معتمدة، فتوحيد سوق الصرف من حيث السعر بين

البنوك ومكاتب الصرافة المعتمدة، مع وجود اختلاف بسيط في الهوامش بعد تحريرها كفيل بأن يجعل المتعاملين الاقتصاديين يلجؤون إلى البنوك لتقديم أموالهم من العملة الوطنية من أجل تحويلها، أو إلى مكاتب الصرافة، وهذه الأخيرة تكون مضطرة إلى تحويلها إلى البنوك بقوة القانون لإيداعها والتصريح بها، وهذا من شأنه أن يعيد جزءا هاما من الكتلة النقدية إلى الدائرة البنكية؛

- استبدال العملة الورقية المتداولة وذلك كآخر حل يمكن أن يلجأ إليه البنك المركزي، خاصة بعد أن بدأت بوادر فشل عملية التصريح الضريبي الطوعي وبعده القرض السندي.

الفرع الثاني: اصلاح هيكل الجهاز البنكي

تتمثل الخطوات الأساسية لإصلاح هيكل الجهاز البنكي فيما يلي:

أولا. ترسيخ مفهوم الأمان والثقة في القطاع البنكي:

إن العمل على ترسيخ مفهوم الأمان والثقة في القطاع البنكي، يعد عامل رئيسي لنجاح مهمة البنوك في استقطاب وتجميع الودائع من مختلف الوحدات الاقتصادية، لذا فإن الوصول إلى الثقة المنشودة، عملية تتطلب تهيئة العديد من العوامل والظروف المناسبة. ومن المؤكد أن أول خطوة مهمة لتعزيز الثقة في القطاع البنكي هو تعزيز الثقة في الاقتصاد ككل، وذلك عن طريق تحسين الأوضاع السياسية في الدولة، لان الاستقرار السياسي عامل مهم في بعث الثقة لدى المتعاملين مع القطاع البنكي من داخل وخارج الوطن والذي يسمح بتدفق الأموال الأجنبية من جهة ودخول الأموال الداخلية إلى الدورة الاقتصادية بعيدا عن الاكتناز من جهة أخرى (داودي، 2021، صفحة 19). كما أن العمل على رفع الحد الأقصى الذي يمنحه صندوق ضمان الودائع للعميل كتعويض في حالة افلاس البنك أو عدم قدرته على الدفع؛ وضع آليات فعالة للتعامل مع شكاوى العملاء بشكل مستقل ونزيه هي خطوات من شأنها المساهمة في الرفع من مستوى الثقة في القطاع البنكي.

ثانيا. تحسين مستوى الخدمات البنكية:

يمكن تحسين مستوى الخدمات البنكية المقدمة للعملاء من خلال الخطوات التالية:

1. زياد معدل الكثافة البنكية:

من بين الحلول المقترحة لزيادة معدل الكثافة البنكية في الجزائر نجد:

- الانفتاح على الشراكة بمختلف أساليبها والسماح للبنوك الأجنبية بالاندماج مع البنوك العمومية حتى ترفع من تنافسيتها مع تقديم تحفيزات ضريبية واعفاءات جمركية لتشجيع الاستثمار؛

- العمل على توسيع شبكة البنوك إلى خارج الوطن خاصة في الأماكن التي تكثر فيها الجالية الجزائرية حتى تستفيد البنوك من عمولات التحويل؛
- تحويل بريد الجزائر إلى بنك كونه يضم أكبر عدد من العملاء ووكالاته تتوزع عبر كافة التراب الوطني بمعدل مؤسسة بريدية واحدة لكل 2228 شخص عامل سنة 2020.

2. مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية:

إن مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية المطبقة والمستخدمة في المجال البنكي، له دور كبير في جذب عملاء جدد، فتقوية تكنولوجيا المعلومات المطبقة لدى البنوك سوف تسمح بتقديم خدمات نوعية بتكاليف منخفضة، ما يساعد البنك على تحقيق أرباح إضافية، وبالتالي زيادة كفاءة وفعالية الجهاز البنكي في استقطاب السيولة المتداولة خارج الدائرة النقدية الرسمية. وهذا لا يتم إلا من خلال تعميم أجهزة الصراف الآلي التي تتميز بنظام عمل 7/24 عبر كامل الوكالات البنكية؛ تعزيز التعامل ببطاقات الائتمان التي تقلل من حيازة الأفراد للنقود الورقية؛ تطوير شبكة الانترنت واستحداث البنوك لمواقع انترنت خاصة بها تتمتع بالديناميكية والتفاعل؛ تعميم العمل بنقاط البيع الالكترونية؛ استخدام الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمة البنكية؛ تسهيل عملية تحويل الأموال عبر فروع البنوك المختلفة من خلال ربطها بشبكة معلوماتية تتميز بالكفاءة، السرعة والدقة في الأداء.

3. تنمية العنصر البشري:

إن الاستثمار في تنمية مهارات الطاقم الإداري للبنك بكل مستوياته، هو عملية أساسية من أجل الإصلاح المالي المستمر والتي من شأنها ترقية المنافسة وتحقيق المزيد من الفعالية في الوساطة البنكية (داودي، 2021، صفحة 21). وفي هذا الإطار، من الضروري تنمية مهارات العاملين بالبنوك، بإعداد الكوادر البنكية على مستوى عالمي وتطوير ادائهم، والعمل على حسن معاملة المودعين من أجل كسب ثقتهم ووفائهم، واستقبالهم بطريقة حضارية ولاتفة حتى يتم القضاء على ما يعرف بظاهرة فقد العملاء نتيجة التصرفات السلبية لموظفي الاستقبال (سلامي، 2014-2015، صفحة 289).

ثالثا. ابتكار أوعية ادخارية جديدة في النظام البنكي:

يوجد العديد من الاساليب المبتكرة في مجال تعبئة الودائع، كفكرة انشاء أوعية ادخارية جديد لا تستند على معدل فائدة محدد، ولكن على فكرة التقييس بمعنى أن يقوم البنك بإعادة تقييم أرصدة المدخرات في هذه الأوعية على أساس الرقم القياسي للأسعار بما يكفل المحافظة على القوة الشرائية لتلك

المدخرات ومنع تأكلها بفعل التضخم، ويقتضي ذلك دعم ثقة الأفراد في الأرقام القياسية وذلك بتطوير طرق حساب هذه الأرقام من حيث الأوزان والشمول. كما يتيح التوسع في الأوعية الادخارية التي تقوم على اساس المشاركة في الارباح جنبا إلى جنب مع الأوعية الادخارية التي تقوم على معدل فائدة، توفير قنوات جديدة للأفراد الذين يعزفون عن الادخار بالأوعية الادخارية الربوية، ولا يتحقق ذلك إلا بالتوسع في انشاء البنوك الاسلامية وفروع المعاملات الاسلامية للبنوك التجارية (زيتوني ، 2009-2010، صفحة 120).

رابعا. تطوير التسويق البنكي:

يهدف التسويق البنكي إلى دراسة السوق والعمل المصرفي الأكثر ربحية، وتحديد رغباته واحتياجاته الحالية والمستقبلية، قصد تصميم، وتقديم الخدمات البنكية التي يرغب في الحصول عليها في الوقت المناسب، والمكان المناسب؛ وبناء صورة ذهنية ايجابية عن البنك، وخدماته، وعن العاملين فيه والمحافظة المستمرة على سمعته (معراج و امجدل، 2008، صفحة 93)، لذا يوصف التسويق البنكي بأنه فلسفة تحدد أهداف البنك في إرضاء العميل، والتعرف على رغباته في السوق.

تبرز جدارة التسويق البنكي في قدرته على جذب أكبر عدد ممكن من المودعين، وأحسن الودائع ما كان موضوعا لدى البنك على شكل سيولة نقدية ولأجل. ويقدر ما يتعاون قسم التسويق مع العملاء من حيث تسهيل معاملاته معهم، وتقديم الخدمات المجانية إليهم، بالإضافة إلى حسن الاستقبال واحترام المتعاملين معه، بقدر ما يستطيع البنك جلب أكبر عدد منهم. لذا وجب الاهتمام بالتسويق البنكي، عن طريق الترويج والدعاية والإعلان، والتعريف بالبنك وأنواع الحسابات والمكاسب التي يمكن أن يجنيها الأفراد من فتح الحسابات المختلفة. ويكون هذا باستخدام وسائل الإعلام والاتصال، كالنشرات والمجلات ومواقع الانترنت، وتنظيم ندوات وغير ذلك (سلامي و بن تقات، 2017، صفحة 243).

خامسا. نشر الوعي البنكي: ويتم ذلك من خلال: (Banque D'Algerie, p. 7)

- وضع استراتيجية لتعزيز التعليم والثقافة المالية، وذلك من خلال قيام الوكالات الحكومية والقطاع الخاص بوضع هذه الاستراتيجية من أجل تحسين المعرفة المالية للمواطنين، ولاسيما الفئات الضعيفة مثل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والشباب والنساء؛
- إنشاء نظام متكامل للتعليم والتثقيف المالي يهدف إلى محو الأمية المالية وتعزيز تنمية الوعي لدى جميع شرائح المجتمع، ما سيمكن الأفراد من امتلاك المهارات اللازمة لفهم واستيعاب

المنتجات والخدمات المالية المقدمة، مع العلم أن محو الأمية المالية يساعد الأفراد على اتخاذ

قرارات استثمارية سليمة وبأقل درجة من المخاطر؛

- إقامة توازن بين المعلومات المتاحة للمستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، خاصة المستهلكين

الجدد، مع مراعات افتقارهم إلى الخبرة في استهلاك الخدمات المالية لمساعدتهم على فهم حقوقهم

ومسئولياتهم. وغالبا ما يتم تنفيذ برامج توعية المستهلك من خلال حملات توعية لتمكينهم من

اتخاذ قرارات مالية سليمة تلبى احتياجاتهم.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا الوقوف على واقع الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وذلك بعرض الاطار القانوني لنظام ضمان الودائع، وتحليل هيكل الودائع باستخدام عدة مؤشرات، وكذا عرض أهم التحديات التي تواجه مهمة استقطاب الودائع، ثم حاولنا طرح بعض الحلول التي قد تساعد على تجاوز التحديات التي تعرقل مسار تطور عملية استقطاب الودائع في الاقتصاد الوطني، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. ظهرت البوادر الأولى لنظام ضمان الودائع في الجزائر في قانون النقد والقرض 90-10 ليتم وضع قواعده الأساسية بموجب النظام 97-04 (الملغى)، وعلى إثر افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003 برزت أهميته والحاجة إلى تطبيقه بشكل فعلي وهو ما قام به النظام 04-03 (الملغى بمقتضى النظام 20-03) الذي حدد لنظام ضمان الودائع هدفا مزدوجا يتمثل في حماية حقوق المودعين وضمان عدم تحملهم الخسائر من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على الاستقرار المالي وتقليل مخاطر الافلاس.
2. يفتقر نظام ضمان الودائع البنكية في شكله الحالي إلى الخصائص الضرورية حتى يقوم بدوره في تحقيق استقرار النظام البنكي، كغياب الدور الرقابي، انعدام الدعم الحكومي ووجود علاوة موحدة.
3. لا يزال الدور الذي تقوم به البنوك التجارية في تحفيز الطلب على الودائع البنكية ضعيفا، حيث بقيت نسبة مساهمة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990-2020) ضعيفة وذلك بالنسبة للمؤشرات الثلاثة: الميل المتوسط للايداع البنكي، الميل الحدي للايداع البنكي والمرونة الداخلية للودائع البنكية؛ حيث تعكس هذه المساهمة الضعيفة نقص فعالية الودائع في النشاط الاقتصادي وعدم قدرة السياسات المتبعة من قبل البنوك التجارية على تغيير اتجاه الميل نحو الايداع، وهذا مالا يتلاءم مع طبيعة عمل البنوك التجارية التي تهدف إلى تجميع أكبر قدر ممكن من المدخرات في شكل ودائع، ثم اعادة ضخها في الاقتصاد على شكل قروض توفر التمويل اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.
4. نجحت الاصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 بربط جزء كبير من المعروض النقدي الواسع بالودائع البنكية لا بالإصدار النقدي الجديد، حيث شكلت الودائع خلال الفترة

- (1990-2007) نسبة 66% من اجمالي المعروض النقدي الواسع، إلا أن هذه النسبة تراجعت بشكل كبير منذ سنة 2008 بفعل عوامل خارجية تمثلت في الأزمة المالية العالمية، وبفعل عوامل داخلية تمثل في سياسة التسيير الكمي المعتمدة سنة 2017 بموجب القانون 10 / 17.
5. يفسر جزء كبير من التغيرات التي تحدث على مستوى الودائع تحت الطلب من خلال تغيرات أسعار البترول، إذ أن القانون الجزائري يشترط ايداع عائدات قطاع المحروقات في شكل ودائع تحت الطلب بالعملة المحلية لدى بنك عمومي هو بنك الجزائر الخارجي.
6. شكل القطاع العام أهم الجهات المودعة للودائع تحت الطلب خلال الفترة (1990-2020) وذلك نظرا لضخامة ودائع قطاع المحروقات، وبالنسبة للودائع لأجل فقد وجدنا أن القطاع الخاص هو الأكثر مساهمة بنسبة تجاوزت 72% من إجمالي الودائع لأجل؛ أما بالنسبة لودائع القطاع العائلي فبالرغم من ضآلة مساهمته في تكوين الوديعتين تحت الطلب ولأجل إلا أن ارتفاعه المتواصل من سنة إلى أخرى يعد مؤشر ايجابي يدل على إدراك الأفراد لأهمية الادخار داخل القطاع البنكي.
7. تستحوذ البنوك العمومية على نسبة كبيرة قدرت بحوالي 87% و 90% من اجمالي الودائع تحت الطلب وإجمالي الودائع لأجل على الترتيب، بينما لم تتجاوز حصة البنوك الخاصة حدود 13% من اجمالي الودائع تحت الطلب 10% بالنسبة للودائع لأجل في دلالة واضحة على تدني قدرة البنوك الخاصة على استقطاب وتحفيز الطلب على الودائع مقارنة بالبنوك العمومية، وعلى ضعف ثقة الأفراد بالبنوك الخاصة والتي تزعزعت بشكل كبير بفعل إفلاس بنك الخليفة.
8. تواجه عملية استقطاب الودائع البنكية العديد من التحديات، منها ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني كضعف معدل الفائدة على الودائع ارتفاع معدل التضخم واتساع السوق الموازي؛ ومنها ما هو متعلق بالجهاز البنكي كضعف الثقة في القطاع البنكي، تدني الخدمات البنكية، عدم تنوع الأوعية الادخارية المتاحة، اهمال وظيفة التسويق ونقص الوعي المصرفي. ولتخطي هذه الصعوبات فإنه من الضروري وضع سياسة ادخارية واضحة المعالم تهدف بشكل أساسي إلى تغيير اتجاهات الميل نحو الایداع البنكي، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير المتطلبات اللازمة لإصلاح هيكل الاقتصاد الوطني وهيكل الجهاز البنكي.
- وتجدر الإشارة إلى أن عملية تحديد المحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع البنكية في الجزائر إنما يتطلب دراسة قياسية مفصلة تأتي في الفصل الموالي.

❖ الفصل 4. دراسة قياسية لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر

• تمهيد

للإطار النظري للنموذج القياسي المتبع في التحليل

للدراسة الارتباط بين محددات نمو الودائع البنكية

للقياس الاقتصادي لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر

• خلاصة

الفصل 4. دراسة قياسية لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر

تمهيد:

بالنظر إلى هيكلية الودائع البنكية في الجزائر وما شهدته من تذبذبات كبيرة وضعف عام في حجم الودائع المعبئة خلال الفترة 1990-2020، لا سيما في ظل غياب بدائل ادخارية أخرى نتيجة عدم توفر سوق رأس مال حقيقي ونشط، يصبح من المهم البحث عن العوامل الاقتصادية الكلية التي تزيد أو تعيق نمو الودائع البنكية في الجزائر. وتقودنا مراجعة الدراسات التجريبية السابقة إلى استنتاج وجود قدر كبير من الاختلاف في النتائج وعدم وجود اتفاق بينها حول محددات نمو الودائع على المستوى الكلي، أو حول أثر تلك المحددات على نمو الودائع البنكية. وهذا بدوره يدفعنا إلى الاستعانة بالأدوات القياسية التي يوفرها الاقتصاد القياسي للتحقيق في حالة الجزائر.

يشير علي مكيد إلى أن مصطلح اقتصاد قياسي "يحتوي على كلمة اقتصاد وهي جذر هذا المصطلح وذلك لأن ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية. الجزء الآخر لهذا المصطلح هو كلمة قياسي وتعني الحساب، القياس، أي التقدير الكمي للأشياء". إذن فإن تطور الاقتصاد القياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة الاقتصاد بشقيه الجزئي والكلي؛ ولعل أبرز شهادة على الاعتراف العالمي بدور وأهمية الاقتصاد القياسي هي حصوله على خمس جوائز نوبل في الاقتصاد، آخرها كانت سنة 2003 تحصل عليها كل من Robert F. Engle و Clive William John Granger نظير أبحاثهم في طرق تحليل السلاسل الزمنية. لذا فإن استخدام النماذج القياسية التي يتيحها الاقتصاد القياسي سيمكننا من اختبار الفرضيات التي يقوم عليها نموذج الدراسة المقترح، في الفصل الأخير والذي يتم تناوله من خلال العناصر التالية:

- الإطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل: وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية لنموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع، عرض مزاياه وخطوات تنفيذه؛
- دراسة الارتباط بين محددات نمو الودائع البنكية: خصص هذا المبحث لدراسة الارتباط بين مختلف محددات نمو الودائع البنكية التي تمت مناقشتها في الفصل الثاني باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية PCA؛
- القياس الاقتصادي لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر: والذي يتم خلاله عرض ومناقشة نتائج النموذج المقدر.

المبحث الأول: الاطار النظري للمنهج القياسي المتبع في التحليل

من أجل التوصل إلى نموذج قياسي يساعد على تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة لنمو الودائع البنكية في الجزائر، سوف نعتمد على منهجية حديثة تتمثل في اختبار التكامل المتزامن التي طورها كل من (Pesaran 1997) و (Shinand & Sun 1998) و (Pesaran et al 2001) والتي تم فيها دمج نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الابطاء الموزعة؛ ليتشكل ما يسمى بمنهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL والتي نرى أنها الأنسب لتحقيق هدف الدراسة، خاصة وأنها تمكننا من تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، الأمر الذي يساعدنا على تحديد أي المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في المدى الطويل أو في المدى القصير أو كلاهما، إضافة إلى تحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى تعتبر منهجية ARDL هي الأنسب في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى للتكامل المشترك (Engle- Grenger) الذي يصلح في حالة نموذج مكون من متغيرين فقط و (Johansen Cointegration Test) الذي يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة يتم حسابها على مرحلتين (اختبار الأثر، واختبار القيم الذاتية العظمى) المستخدمة في اطار نموذج VAR. ونعرض خلال هذا المبحث تقديم منهجية ARDL، ومراحل اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL.

المطلب الأول: تقديم منهجية ARDL

لقد شاع استخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL) في الكثير من الدراسات الاقتصادية القياسية التي تهدف لدراسات علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك نظرا لكونها اطار ديناميكي بسيط، وسهل التطبيق.

الفرع الأول: الصيغة العامة لنموذج ARDL

يمثل نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag (ARDL) المقترح من قبل (Pesaran & Shin (1999) و (Pesaran et al. (2001) طريقة مرنة لمعالجة وتقدير المعادلة الواحدة وذلك عند توفر بيانات سلسلة زمنية t ، $t=1$ ، حيث أن عدد المشاهدات يكون كبير بشكل مقبول (على الأقل 30 مشاهدة). ويعتبر نموذج ARDL نموذجا ديناميكيا يأخذ بنظر الاعتبار عامل الزمن عند بناء النماذج الاقتصادية التي يغلب عليها وجود فترة زمنية بين حركة المتغيرات التابعة التي تستجيب للمتغيرات المستقلة، لذلك ينبغي إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغير المستقل

خاصة في النماذج الاقتصادية حتى يصبح التحليل أشمل وأقرب إلى الواقع؛ فالواقع العملي يفرض وجود فترة زمنية تقع بين اتخاذ القرار الاقتصادي والتأثير النهائي للمتغير في متغير السياسة الاقتصادية خاصة في الأمد الطويل، والسبب في ذلك هو وجود عدة عوامل منها ما هو نفسي كالعادات والتقاليد التي تحول دون حدوث استجابة آنية، فالسلوك الاستهلاكي للأفراد قد لا يتغير مباشرة بعد زيادة الدخل أو انخفاض الأسعار (شيخي، 2011).

يتكون نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL من شقين هما: نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive models (AR) ونماذج فترات الابطاء الموزعة Distributed lag model (DL)، حيث يمثل الشق الأول (AR) السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيم السابقة للمتغير الداخلي، أي تفسير المتغير التابع (y_t) بالقيم السابقة له (y_{t-p}) ، ويعبر عنه بالعلاقة التالية: (Jonas, 2018, p. 8)

$$Y_t = f(x_t, y_{t-p}) \dots \dots \dots (1)$$

أما الشق الثاني (DL) فيمثل السلوم الديناميكي من خلال الاعتماد على القيم السابقة للمتغيرات التفسيرية أي أن المتغير التابع (Y_t) سيفسر بواسطة القيم المؤخرة للمتغيرات المستقلة (X_{t-p}) ، ويعبر عنه بالعلاقة التالية: (Jonas, 2018, p. 8)

$$Y_t = f(x_t, x_{t-p}) \dots \dots \dots (2)$$

وبدمج الشقين نحصل على نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL، أي أن المتغير يفسر بواسطة قيم تأخيرات المتغير التابع نفسه (انحدار متغير على نفسه)، وبواسطة القيم المؤخرة للمتغيرات التفسيرية (المستقلة)، فنماذج ARDL تكون بمثابة نماذج تسلسلية خطية، يرتبط فيها المتغيران التابع والمستقل معا في نفس الوقت وعبر القيم التاريخية. فإذا ما اعتبرنا أن Y_t هو المتغير التابع يفسر بواسطة عدد K من المتغيرات التفسيرية $x_1 \dots x_k$ ، فإن الصيغة العامة للنموذج ستكتب كما يلي:

$$\Delta y_t = c + \beta_0 y_{t-1} + \beta_1 x_{1t-1} + \beta_2 x_{2t-1} + \beta_k x_{kt-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_1 \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_2 \Delta x_{2t-i} + \dots \dots \dots + \sum_{i=0}^{qk} \alpha_k \Delta x_{kt-i} + \varepsilon_t \dots \dots (3)$$

حيث: Δ الفروق من الدرجة الأولى؛ c الحد الثابت؛ k عدد المتغيرات المستقلة؛ P فترة ابطاء المتغير التابع y_t ؛ q_1, q_2, \dots, q_k فترات ابطاء المتغيرات المستقلة x_1, x_2, \dots, x_k على التوالي؛ $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_k$ معاملات العلاقة طويلة الأجل، $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_k$ معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛ ε_t حد الخطأ العشوائي. ويتم توصيف العلاقة الديناميكية في الأجل القصير في نموذج ARDL باشتقاق نموذج تصحيح الخطأ ECM كما يلي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_0 \Delta y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_1 \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_2 \Delta x_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta x_{kt-i} + \Psi ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad (4)$$

حيث: ECT حد تصحيح الخطأ؛ Ψ معلمة تصحيح الخطأ.

الفرع الثاني: التمثيلات الأساسية لنموذج ARDL

لنموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL ثلاث تمثيلات أساسية وهي تنفيذ الانحدار الديناميكي، اشتقاق العلاقة طويلة الأجل، ونموذج تصحيح الخطأ المشروط واختبار الحدود: (IHSEviews, 2017)

أولاً. تنفيذ الانحدار الديناميكي: والذي يمثل نقطة البداية النموذجية لمعظم تطبيقات ARDL، ويكون الباحث هنا مهتما بتقدير العلاقة بين المتغير التابع والقيم المتباطئة الخاصة به والقيم الحالية والمتباطئة من المتغيرات المستقلة، وهذا أساس نموذج ARDL الذي تمت دراسته من قبل Pesaran & Shin سنة 1999.

ثانياً. اشتقاق العلاقة طويلة الأجل: يتمثل جوهر هذا التمثيل في محاولة اشتقاق العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثالثاً. نموذج تصحيح الخطأ المشروط واختبار الحدود: وهذا التمثيل هو الأكثر أهمية وعادة ما يحظى بأكبر قدر من الاهتمام في الأعمال التطبيقية، والهدف من هذا التمثيل هو الانتقال من نموذج VAR إلى نموذج تصحيح الخطأ المشروط لاختبار التكامل المشترك.

الفرع الثالث: مميزات نموذج ARDL

يحظى نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL بشعبية واسعة لدى أوساط الباحثين وذلك لما له من مميزات، والتي نختصرها في النقاط التالية: (حمه، 2018 - 2019)

- يمكن إجراء اختبار الحدود في اطار منهجية ARDL بصرف النظر عن ما إذا كانت درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة عند مستوياتها $I(0)$ ، أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط بينهما، على أن لا تكون السلاسل مستقرة من الدرجة الثانية $I(2)$ وهذا على عكس نماذج التكامل التقليدية (Engle-Granger test, 1987 ; Johansen, 1988 ; Johansen-Juselius, 1990) التي تشترط تكامل السلاسل الزمنية عند نفس الدرجة؛
- يتلاءم نموذج ARDL بشكل أكثر قوة نسبيا مع العينات الصغيرة والمحدودة، حيث يتراوح حجم العينة الموصي بها في هذا النموذج بين 30 مشاهدة و 80 مشاهدة، بعكس نماذج VAR و VECM التي تكون حساسة أكثر لحجم العينة؛
- يسمح نموذج ARDL بتقدير مكونات الأجلين الطويل والقصير في آن واحد، بدلا من تقدير معادلتين منفصلتين؛
- تعد النتائج المتحصل عليها في إطار منهجية ARDL كفاءة وغير متحيزة، وذلك لأن هذه المنهجية تسمح بالتمييز بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تنشأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي؛
- يمكن نموذج ARDL من تقدير علاقة التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك بمجرد تحديد درجات إبطاء النموذج، ويمكن أيضا من تمثيل نموذج تصحيح الخطأ الذي يمكن من تقدير العلاقة على المدى القصير، وفي نفس الوقت يظم التعديلات من الأجل القصير إلى الأجل الطويل دون فقدان المعلومات على المدى الطويل؛
- يسمح نموذج ARDL بإدخال المتغيرات الوهمية أو الصماء (Dummy variabls) في اختبار التكامل المشترك.

المطلب الثاني: مراحل اختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL

تتمثل مراحل اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع ARDL في أربع مراحل وهي: مرحلة اختبار استقرار السلاسل الزمنية، مرحلة تقدير نموذج ARDL واختيار

الحدود للتكامل المشترك، مرحلة تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ ومرحلة الاختبارات التشخيصية وفيما يلي تفصيل ذلك.

الفرع الأول: مرحلة اختبار استقرار السلاسل الزمنية

تتمثل أولى خطوات اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع في اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، حيث يتعين أولاً وقبل كل شيء تحديد رتبة تكامل السلاسل الزمنية، إذ يستوجب أن تكون من الرتبة $I(0)$ أي مستقرة في المستوى أو من الرتبة $I(1)$ أي مستقرة بعد أخذ الفرق الأول أو كلاهما.

أولاً. مفهوم السلاسل الزمنية المستقرة:

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب التسلسل الزمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة؛ وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات الممثلة عبر الزمن والمرتبة ترتيباً تصاعدياً (شيخي، 2011، صفحة 195). وتكون السلسلة الزمنية مستقرة أو ثابتة إذا كان متوسطها الحسابي وتباينها ثابتاً بمرور الزمن وقيمة التباين بين فترتين زمنيتين تعتمد فقط على المسافة أو الفجوة بين الفترتين وليس على الوقت الفعلي الذي يتم فيه حساب التباين؛ أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فهي السلسلة التي يكون وسطها وتباينها غير محدد وتكون متكاملة من رتبة على الأقل تساوي الوحدة $I(1)$ (Gujarati, 2011, p. 206).

ثانياً. أهمية استقرار السلاسل الزمنية:

يهتم الباحثون بدراسة استقرار السلاسل الزمنية لأسباب التالية: (Gujarati, 2011, p.

207)

1. إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة (غير ثابتة) فيمكننا دراسة سلوكها فقط خلال الفترة قيد الدراسة. أي أن كل سلسلة زمنية ستكون حلقة معينة. ونتيجة لذلك، لا يمكن تعميمها على فترات زمنية أخرى، ولأغراض التنبؤ لن يكون للسلاسل الزمنية غير المستقرة قيمة عملية تذكر؛
2. إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان غير مستقرتان أو أكثر، فقد يؤدي تحليل الانحدار الذي يتعلق بمثل هذه السلاسل الزمنية إلى ظاهرة الانحدار الزائف. أي أنه في حالة إجراء انحدار لسلسلة زمنية غير مستقرة على واحدة أو أكثر من السلاسل الزمنية غير المستقرة، فقد نحصل على قيمة R^2 عالية وقد

تكون بعض أو جميع معاملات الانحدار ذات معنوية احصائية على أساس اختبارات t أو F المعتادة. ففي حالات السلاسل الزمنية غير المستقرة تكون هذه الاختبارات غير موثوقة، لأنها تفترض أن السلاسل الزمنية الأساسية مستقرة (ثابتة).

ثالثاً. طرق اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

توجد في الأساس ثلاث طرق لفحص استقرار سلسلة زمنية معينة وهي: تحليل الرسم البياني معادلة الارتباط الذاتي وتحليل جذر الوحدة.

1. تحليل الرسم البياني: وهي أبسط الطرق المستخدمة للتحقق من استقرار السلسلة الزمنية، حيث يعطي هذا التحليل غير المنهجي في كثير من الأحيان بعض الأفكار الأولية حول ما إذا كانت السلسلة الزمنية قيد الدراسة مستقرة أم لا، ويضيف (chatfield, 2003, p. 6) أن أي باحث يحاول تحليل سلسلة زمنية دون أن يرسمها أولاً سيكون عرضة للمشاكل.

2. معادلة الارتباط الذاتي: فإذا كانت كل المعلمات خارج حدود الثقة وتتناقص تتناقص بسيطاً وتدرجياً فإن هذا يدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية.

3. اختبارات جذر الوحدة: من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة يتم اللجوء إلى إحدى اختبارات جذر الوحدة الثلاث الشهيرة Augmented Dickey-Fuller, Philips-Perron, Kwiatkowski-Philips-Schmidt-Shin، ودون الدخول في الجوانب الفنية لكل اختبار*، فإن اختبارات جذر الوحدة بشكل عام تختبر فرضتين أساسيتين: الفرضية الصفرية والتي تختبر وجود جذر وحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) مقابل الفرضية البديلة التي تختبر عدم وجود جذر وحدة، عند المستويات الثلاثة، دون ثابت ودون اتجاه عام، مع ثابت ودون اتجاه عام، مع ثابت واتجاه عام. وذلك لاتخاذ قرار: (شيخي، 2011)

- رفض الفرض الصفرية: إذا كانت قيمة t_c المحسوبة $t_c < t_{\alpha}$ المجدولة في جدول Mackinnon وهذا بالنسبة لاختباري ADF و PP، أما اختبار KPSS فيتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت الاحصائية المحسوبة L أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من قبل Kwiatkowski-Philips-Schmidt-Shin 1992.

¹ اختبار ستودنت Student T test، واختبار فيشر Fisher test.

*للاطلاع أكثر أنظر: شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 207-2013.

- قبول فرض الصفرية: إذا كانت قيمة t_c المحسوبة $t_t >$ المجدولة في جدول Mackinnon بالنسبة لاختباري ADF و PP، أما اختبار KPSS فيتم قبول فرضية الصفرية إذا كانت الاحصائية المحسوبة لـ LM أقل من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من قبل Kwiatkowski-Philips-Schmidt-Shin 1992.

الفرع الثاني: مرحلة تقدير نموذج ARDL واختبار الحدود للتكامل المشترك

يتم في هذه المرحلة تحديد العناصر القطعية في نموذج ARDL، وذلك بالمفاضلة بين الحالات التالية:

1. الحالة 1: النموذج لا يحتوي على ثابت ولا على اتجاه؛
2. الحالة 2: النموذج يحتوي على ثابت مقيد ودون اتجاه؛
3. الحالة 3: النموذج يحتوي على ثابت غير مقيد ودون اتجاه؛
4. الحالة 4: النموذج يحتوي على ثابت غير مقيد واتجاه مقيد؛

ليتم بعد ذلك اختيار النموذج الذي يعطي أدنى قيمة بالنسبة لمعايير AIC, SC, HQ فيما يتم اختيار النموذج الذي يعطي أعلى قيمة بالنسبة لمعيار معامل التصحيح المعدل Adjusted R-squared (حمه، 2018-2019، صفحة 162). ليتم بعد ذلك إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك وذلك قصد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث يعرف التكامل المشترك بأنه "تصاحب سلسلتين زمنيتين (y_t, x_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تكون مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع، بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة" (عطية، 2005، صفحة 670). ويختلف اختبار التكامل المشترك عن اختبارات جذر الوحدة، في كون هذه الأخيرة تجرى على سلسلة زمنية منفردة، بينما يتعامل اختبار التكامل المشترك مع العلاقة بين مجموعة من المتغيرات لكل منها جذر وحدة.

يوفر الاقتصاد القياسي عدة طرق أو مناهج لاختبار وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، منها اختبار (Engel and Granger (1987)، Johansen (1988,1991)، Pesaran and shin، Pesaran et al (1996)، Johansen and Juselius (1990) و (1995) و Pesaran et al (2001). يساعد اختبار التكامل المشترك لـ Engel and Granger (1987) على التحقق من التكامل بين سلسلتين متكاملتين من نفس الترتيب فقط، لذلك يتم تكييفه مع المتغيرات الثنائية وبالتالي يصبح أقل فعالية للحالات متعددة المتغيرات. ويسمح اختبار التكامل المشترك لـ Johansen (1988,1991) بالتحقق من التكامل على أكثر من سلسلتين، وقد تم تصميمه لتجاوز قيود اختبار Engel and Granger للحالة متعددة المتغيرات، إلا أنه يتطلب أيضا دمج جميع المتغيرات في نفس الترتيب، وهو ما لا يتحقق دائما في الممارسة العملية. بينما يستخدم اختبار التكامل المشترك الذي طوره Pesaran et al (2001) في حالة السلاسل الزمنية من نفس الدرجة (10) أو (11) أو مزيج بينهما وذلك للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك (وجود علاقة طويلة الأجل) بين متغيرات النموذج في إطار منهجية ARDL (Jonas, 2018).

يستخدم اختبار التكامل المشترك لـ Pesaran et al (2001) اختبار Wald-test (F-test) لاختبار الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل:

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل:

$$H_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

بعد القيام باختبار Wald test، يتم مقارنة قيمة ficher المتحصل عليها مع القيم الحرجة التي وضعها Pesaran et al (2001) لعدة حالات وعتبات مختلفة 10%، 5%، 2.5%، 1%، كما فرق Pesaran et al (2001) بين المتغيرات المتكاملة عند الفرق الأول (11) والمتغيرات المتكاملة عند مستواها (10)، ل يتم اتخاذ قرار رفض H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 إذا كانت قيمة f المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة.

الفرع الثالث: مرحلة تقدير العلاقة قصيرة الأجل في اطار نموذج تصحيح الخطأ

ينطلق نموذج تصحيح الخطأ ECM من فرضية تفيد بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة -التي تم التحقق من وجودها في اختبار التكامل المشترك- تتحدد في ظلها القيم التوازنية للمتغير التابع في اطار المتغيرات المستقلة. إن وجود هذه العلاقة التوازنية طويلة الاجل لا يعني بالضرورة تحققها بشكل دائم، فقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن القيم التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل على المدى الطويل. ويفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، تتمثل العلاقة الأولى في وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج؛ وتتمثل العلاقة الثانية في وجود علاقة قصيرة الاجل أي وجود العلاقة الآنية التي تظهر بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة. لتستخدم بعد ذلك نتائج النموذج المقدر في قياس العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل.

الفرع الرابع: مرحلة الاختبارات التشخيصية

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الخاصة بسلسلة البواقي، حيث تتضمن هذه الاختبارات اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي الذي يقوم على احصاءة -Jarque-Bera، واختبار الارتباط التسلسلي للتباين Breusch-Godfrey Serial Correlation Lm Test وهو أحد الاختبارات المستخدمة لتشخيص وجود مشكلة عدم تجانس التباين، حيث يختبر إذا كان التباين المقدر للبواقي من الانحدار يعتمد على المتغيرات المستقلة للنموذج، واختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Breusch-Pagan-Godfrey واختلاف التباين Arch. اضافة إلى اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج وذلك للتأكد من أن البيانات المستخدمة في الدراسة خالية من أي تغيرات هيكلية فيها، ومن أجل ذلك يستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM of Squares) حيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات، ومدى انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل؛ ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدر إذا وقع

الشكل البياني لاختبار CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% (بوعبد الله و بوقصبة، 2018).

المبحث الثاني: دراسة الارتباط بين محددات نمو الودائع البنكية

بعد تتبع النظريات الاقتصادية المفسرة للادخار والاطلاع المكثف على الدراسات التجريبية المتعلقة بمحددات نمو الودائع البنكية خاصة على المستوى الكلي، وجدنا أن المتغيرات المستقلة التي تم تقديمها على أنها محددات لنمو الودائع البنكية تمثلت في المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية: معدل الفائدة على الودائع، معدل التضخم، عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. وحتى نتمكن من ترشيح أو اختيار المتغيرات الأكثر ارتباطا بنمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، كان لابد من إخضاع المتغيرات سابقة الذكر إلى طريقة تحليل المركبات الأساسية Principal Component Analysis، على اعتبار أنها طريقة مثالية تساعد على تجميع محددات نمو الودائع البنكية من خلال مصفوفة ارتباط توضح قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، التي سيتم استخدامها فيما بعد لبناء نموذج قياسي ذو قوة تفسيرية عالية.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة وإجراء الاختبارات الأولية لطريقة PCA

يهتم هذا المطلب بالتعريف بالمتغير التابع ومختلف المتغيرات المستقلة المستعملة في طريقة تحليل المركبات الأساسية، وتحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، ثم بإجراء الاختبارات الأولية لطريقة PCA.

الفرع الأول: اختيار متغيرات الدراسة وتعريفها

سيتم في هذه الدراسة استخدام إجمالي الودائع البنكية كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة التي سيتم تقديمها على أنها محددات لنمو الودائع البنكية فهي تتمثل في معدل الفائدة على الودائع، معدل التضخم، عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة. وبالتالي يصبح جدول المعطيات الأساسية يتكون من ستة متغيرات تمتد بياناتها خلال الفترة 1990-2020 (أي 31 مشاهدة)، والجدول الموالي يعرض رموز هذه المتغيرات، تعريفها، ومصادر الحصول على بيانات الدراسة.

الجدول رقم (01.04): تعريف المتغيرات المستخدمة في التحليل

المتغير	رمز المتغير	تعريف المتغير	الوحدة	المصدر
الودائع البنكية	BD	مجموع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل	مليار دينار	من احتساب الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 1962-2020
معدل الفائدة	INT	معدل الفائدة على الودائع البنكية	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي
معدل التضخم	INF	مقاس بمؤشر أسعار المستهلك	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي
عرض النقد الواسع	M2_GDP	عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي
النمو الاقتصادي	PGDP	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي
معدل البطالة	UNM	كنسبة من إجمالي القوة العاملة	نسبة مئوية	بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: الخصائص الإحصائية

بغية تقديم لمحة عامة عن الخصائص الإحصائية للبيانات قيد الدراسة سنخصص هذا الفرع لحساب الإحصاءات الوصفية لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على السواء، والتي سنعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02.04): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح
BD	10113.10	178.4690	4084.089	3445.782	0.443587	1.739796
INT	0.166	0.018	0.052242	0.043469	1.041653	3.085946
M2_GDP	0.965	0.33	0.611161	0.161410	0.038894	2.245514
INF	0.3167	0.00333	0.086013	0.093280	1.469885	3.662102
UNM	0.292900	0.098000	0.179626	0.072624	0.270975	1.380158
PGDP	0.058000	0.068000-	0.006323	0.026392	0.705781-	3.827534
عدد المشاهدات	31	31	31	31	31	31

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مخرجات برنامج XL-Stat 2016

يعرض الجدول رقم (02.04) الاحصاءات الوصفية بما في ذلك أعلى قيمة، أدنى قيمة، الوسط

الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الالتواء ومعامل التفلطح لكل المتغيرات، حيث:

- يسمح التعرف على أعلى قيمة وأدنى قيمة بتحديد المجال الذي تتحرك ضمنه قيم المتغيرات، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل المتغيرات تتحرك ضمن مجال موجب ما عدى النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

- يعد الوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية فهو يسمح بالتعرف على متوسط قيم العينة، وبالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن المتوسط الحسابي لكل من إجمالي الودائع البنكية، معدل الفائدة على الودائع عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ 4084.089 مليار دينار، 5.22%، 61.11%، 8.60%، 17.96%، 0.63% على الترتيب، كما تشير نتائج الانحراف المعياري إلى أن كل من معدل الفائدة على الودائع، ومعدل البطالة هما المسؤولان عن تمركز المجتمع لأنهما يمتازان بأقل انحراف معياري بينما كان كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم هم المسؤولون عن تشتت المجتمع لأنهما يمتازان بانحراف أكبر.

- يستخدم معامل الالتواء في قياس درجة تماثل أو لا تماثل توزيع البيانات، في حين يقيس معامل التفلطح درجة علو وانخفاض منحنى توزيع تكراري بالنسبة للمنحنى الطبيعي للبيانات، واسقاطا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن:

✓ قيم كل السلاسل الزمنية ملتوية نحو اليمين كون قيمة معامل الالتواء موجب، ما عدى قيم

سلسلة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي التي تكون ملتوية نحو اليسار كون

$$KS = -0.705781$$

✓ وبالنسبة لمعامل التفلطح فإن كل من معدل الفائدة على الودائع، معدل التضخم والنمو في

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هي سلاسل زمنية تتصف قيمها بالتدبب أو بالتطاول

كون $(KU > 3)$ ، بينما تكون السلاسل الزمنية المتبقية متقلطحة أو مستوية نسبيا كون $(KU < 3)$.

الفرع الثالث: اجراء الاختبارات الأولية لتطبيق طريقة (PCA)

من أهم الاختبارات الأولية المستخدمة للتحقق من امكانية تطبيق طريقة تحليل المركبات

الرئيسية، نجد اختبار KMO واختبار Bartlett، حيث يهدف الاختبار الأول إلى الحكم على مدى كفاية

حجم العينة، وبصفة عامة تتراوح قيمة إحصائي اختبار KMO بين الصفر والواحد الصحيح والحد الأدنى المقبول الذي يسمح بالحكم بكفاية حجم العينة هو 0.5، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على زيادة الاعتمادية Reliability للعوامل التي نحصل عليها. أما اختبار Bartlett فإن الهدف منه هو تحديد ما إذا كانت مصفوفة الارتباط هي مصفوفة وحدة أم لا، بمعنى أنه يقوم باختبار فرضيتين: الفرضية الصفرية التي تنص على أن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة وحدة؛ والفرضية البديلة التي تنص على أن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة (أسامة، 2008، الصفحات 187-188).

الجدول رقم (03.04): مؤشر KMO واختبار Bratlett's

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser Meyer- Olkin	Test de sphéricité de Bartlett	
	Khi-deux approximé	P-value
0.640	162.398	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى مخرجات برنامج XL-Stat 2016

يوضح الجدول رقم (03.04) أن شروط إجراء تحليل المركبات الأساسية (PCA) محققة ويظهر ذلك من خلال قيمة مؤشر (KMO) المقدرة بـ 0.640 والتي كانت أكبر من الحد الأدنى 0.5 ما يسمح بالحكم بكفاية حجم العينة (31 مشاهدة) في تحليلنا. بالإضافة إلى ذلك فإن، نتائج اختبار Bratlett's تسمح برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقات ارتباط بين المتغيرات محل الدراسة (مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة) وهو ما تأكده نتيجة $P\text{-value} = 0.000$ وهي أقل من مستوى معنوية 5%.

المطلب الثاني: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

لدراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة، نقوم أولاً بتحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة، ثم تقديم نسب التمثيل واختيار عدد المحاور، وأخيراً نقوم بتحليل اسقاط المتغيرات على المستويات العاملية.

الفرع الأول: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

يقوم التحليل العاملي في طريقة تحليل المركبات الأساسية (PCA) على مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، تمهيدا لحساب القيم الذاتية ومعرفة طبيعة العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في

إجمالي الودائع (BD) والمتغيرات التفسيرية التي سبق توضيحها في الجدول رقم (1.4) الخاص بتعريف المتغيرات. والجدول الموالي يوضح نتائج معاملات الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (04.04): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

Variables	BD	INT	INF	UNM	PGDP	M2_GDP
BD	1	-0,773	-0,532	-0,827	-0,142	0,897
INT	-0,773	1	0,667	0,848	-0,033	-0,828
INF	-0,532	0,667	1	0,390	-0,382	-0,447
UNM	-0,827	0,848	0,390	1	0,163	-0,822
PGDP	-0,142	-0,033	-0,382	0,163	1	-0,235
M2_GDP	0,897	-0,828	-0,447	-0,822	-0,235	1

المصدر: مخرجات برنامج XL-Stat 2016

نلاحظ من خلال مصفوفة الارتباط الموضحة في الجدول أعلاه، أنها المصفوفة قطرية متناظرة قطرها به الرقم واحد "1"، كما تبين المصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة. فينتبين لنا وجود ارتباط سالب (علاقة عكسية) بين كل من إجمالي الودائع البنكية (BD)، معدل الفائدة على الودائع (INT)، معدل التضخم (INF)، معدل البطالة (UNM)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) حيث كان معامل الارتباط بين (BD) وتلك المتغيرات محصور بين (-0.827 و -0.142). بينما يوجد ارتباط موجب (علاقة طردية) بين (BD) وعرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2_GDP) بمعامل ارتباط يساوي 0.897 وهو أكبر معامل ارتباط ما يدل على قوة العلاقة بين إجمالي الودائع وعرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع المتغيرات الأخرى، في حين كانت أصغر قيمة لمعامل الارتباط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب -0.142.

الفرع الثاني: نسب التمثيل واختيار عدد المحاور

أولاً. القيم الذاتية ونسب الجمود:

تمثل القيمة الذاتية وجود الأفراد أو المتغيرات على المحور المتعلق بهذه القيمة، حيث توفر تفسير أو شرح أفضل للظاهرة المدروسة خلال فترة الدراسة، ومن أجل تسهيل الملاحظة والتحليل تحسب

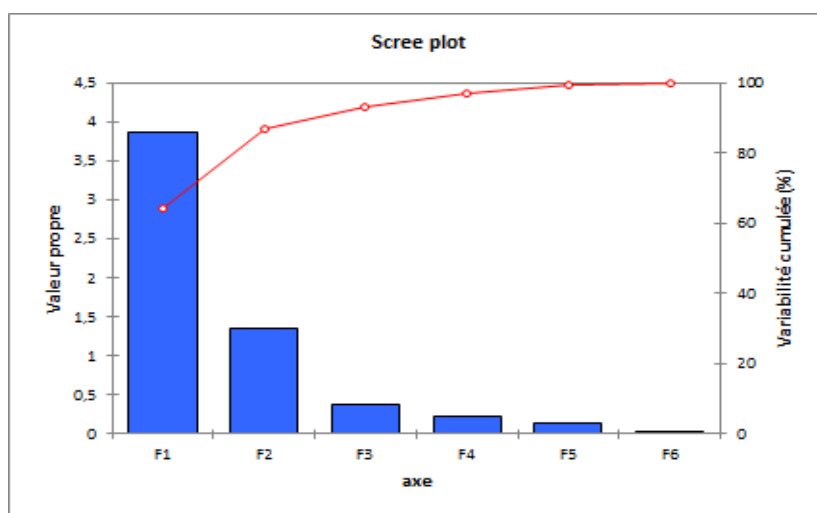
لكل قيمة ذاتية القيمة النسبية إلى مجموع القيم الذاتية، وعليه فإن هذه النسبة تمثل كمية المعلومات الأساسية المحتواة في كل محور من خلال مساهمة كل محور في الجمود الكلي (بقباقي و أودية، 2018، صفحة 118). ونستعرض نتائج القيم الذاتية ونسب الجمود من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (05.04): القيم الذاتية ونسب الجمود

F6	F5	F4	F3	F2	F1	
0.042	0.135	0.231	0.370	1.358	3.864	القيم الذاتية
0.698	2.249	3.853	6.162	22.631	64.407	النسبة المئوية من التشتت الكلي
100.00	99.30	97.05	93.200	87.038	64.407	النسبة المئوية المتصاعدة من التشتت الكلي
0	2	3				

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى مخرجات برنامج XL-Stat 2016

الشكل رقم (01.04): تمثيل القيم الذاتية



المصدر: مخرجات برنامج XL-Stat 2016

نلاحظ من خلال الجدول (05.04) والشكل (01.04) أن 64.407% من التباين الاجمالي مفسر بواسطة المحور F1 و 22.631% مفسرة بواسطة المحور الثاني F2، أي أن 87.038% من المعلومات الأصلية ممثلة في المستوى الأول (المحور الأول والثاني)، إن هذه النسبة تعد جد كافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المخطط. لذا نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1) و (F2) .

ثانيا. التعليق على المحورين المأخوذين (F1) و (F2):

يوضح الجدول رقم (06.04) مساهمات واحداثيات وتربيع التجيب للمتغيرات على المحورين (F1,F2)، والذي نلاحظ من خلاله أن المتغيرات (BD,INT,UNM,M2_GDP) هي الأكثر مساهمة في تكوين المحور الاول F1 حيث بلغت نسبتهم (22.410%, 21.271%, 22.816%, 22.424%) على التوالي، وهو ما تؤكدته نسب تربيع التجيب القريبة من الواحد؛ في حين تساهم المتغيرات (INF,PGDP) في تكوين المحول الثاني بنسبة (64.116%, 28.502%) على التوالي. وتظهر أيضا نتائج الجدول رقم (06.04) أن احداثيات المتغيرات على المحور F1 كلها ممثلة بإحداثيات سالبة وموجبة. أي أنها تقع على كلا الجانبين للمحور الاول، فتتمثل أقوى الارتباطات السالبة في (BD,M2_GDP) بنسبة (-0.931%)، بينما تتمثل أكبر الارتباطات الموجبة في (INF,UNM) بنسبة (0.907%, 0.650%)؛ وبالنسبة لإحداثيات المتغيرات على المحور (F2) فنجد أن أقوى الارتباطات السالبة تتمثل في INF بنسبة -0.662% أما أقوى الارتباطات الموجبة فهي لـ PGDP بـ 0.933 في المائة.

الجدول رقم (06.04): مساهمات وإحداثيات وتربيع التجيب للمتغيرات على المحورين F1 و F2

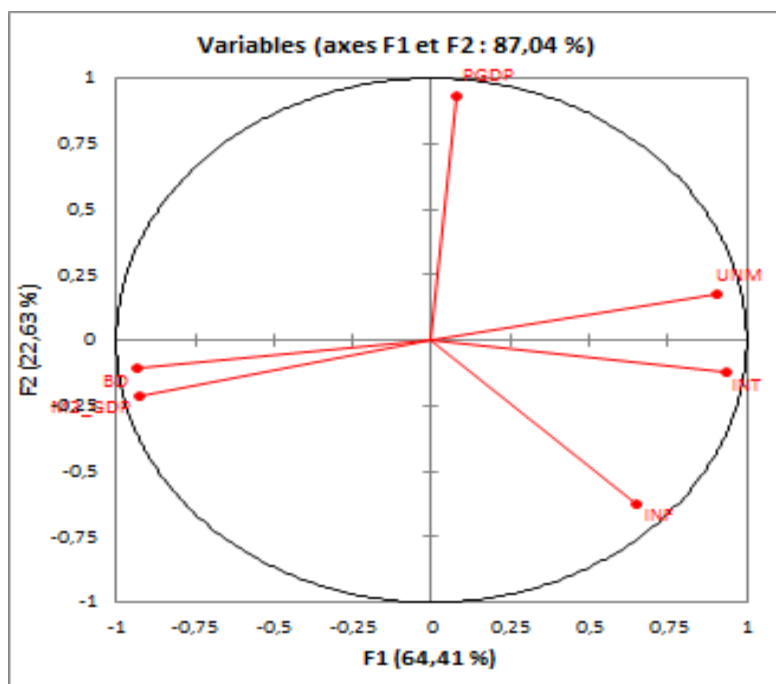
المتغيرات	مساهمات المتغيرات (%)		إحداثيات المتغيرات		تربيع التجيب للمتغيرات	
	F1	F2	F1	F2	F1	F2
BD	22.424	0.800	-0.931	-0.104	0.867	0.011
INT	22.816	1.135	0.939	-0.124	0.882	0.015
M2_GDP	22.410	3.217	-0.931	-0.209	0.866	0.044
INF	10.926	28.502	0.650	-0.622	0.422	0.387
UNM	21.271	2.231	0.907	0.174	0.822	0.030
PGDP	0.152	64.116	0.077	0.933	0.006	0.871

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى مخرجات برنامج XL-Stat 2016

الفرع الثالث: تحليل اسقاط المتغيرات على المستويات العاملية

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02.04) أدناه، والذي يمثل اسقاط متغيرات الدراسة على المستويات العاملية المولدة بالمحاور العاملية الأول والثاني، أن نسبة التشتت المفسرة عند هذا المستوى قد بلغت 87.04% وهي نسبة عالية تسمح بإعطاء أفضل تمثيل للمتغيرات. كما نلاحظ أن كل المتغيرات تتمتع بجودة تمثيل عالية في المستوي (F1,F2) وذلك لاقترابها من محيط الدائرة.

الشكل رقم (02.04): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج XL-Stat 2016

بعد الانتهاء من إجراء طريقة تحليل المركبات الأساسية، اتضح لنا أن المؤشرات الاقتصادية الكلية الخمسة محل الدراسة قد أظهرت وجود ارتباط بينها وبين الودائع البنكية، وعليه سيتم اختيار هذه المتغيرات لبناء نموذج قياسي نظرا لما تتمتع به من جودة تمثيل عالية لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر.

المطلب الثالث: تحليل تطور المتغيرات المفسرة لنمو الودائع البنكية في الجزائر

في هذا الإطار سنعرض تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية المفسرة لنمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وذلك بعد التأكد من وجود علاقة ارتباط بين الودائع البنكية والمتغيرات المتمثلة في: معدل الفائدة على الودائع، عرض النقد الواسع، معدل التضخم، معدل البطالة والنمو الاقتصادي على التوالي، والموضحة بالقيم في الملحق رقم (08) وذلك على النحو التالي.

الفرع الأول: معدل الفائدة على الودائع وعرض النقد الواسع

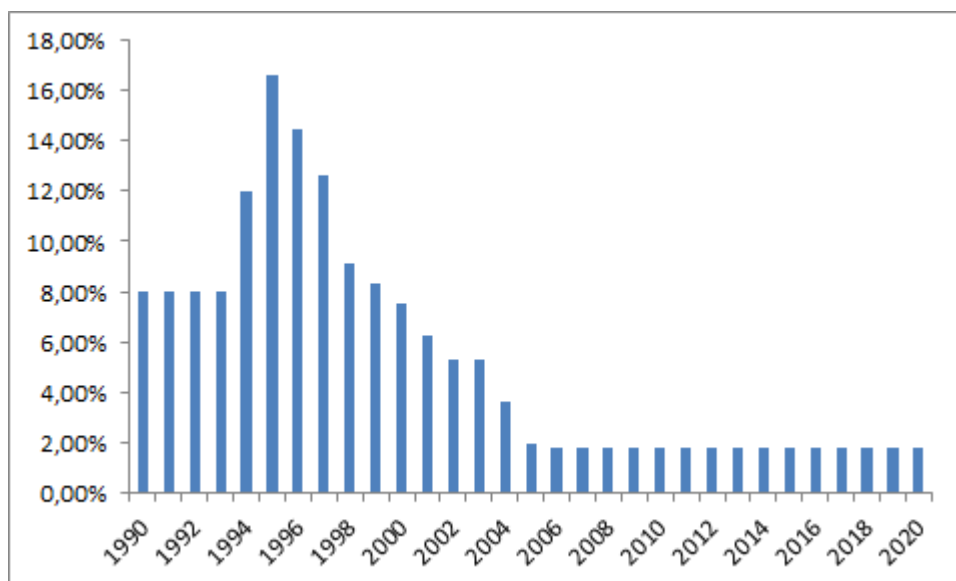
نسعى من خلال هذا الفرع إلى تحليل تطور كل من معدل الفائدة على الودائع وعرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

أولاً. معدل الفائدة على الودائع

من واقع البيانات المدرجة في الملحق رقم (08) والممثلة في الشكل البياني رقم (03.04)، يمكن ملاحظة أن تغير معدل الفائدة على الودائع قد مر بثلاث مراحل أساسية وهي: **المرحلة الأولى** من (1990-1996) حيث تميزت هذه المرحلة ومنذ ماي 1990 باعتماد السلطات النقدية سياسة التحرير التدريجي لـ (Mc-Kinnon & Shaw)، ما أدى إلى ارتفاع معدل الفائدة على الودائع من 8% سنة 1990 إلى 12% سنة 1994 ثم وصل إلى الذروة بـ 16.6% سنة 1995، وقد هدف هذا الارتفاع إلى تحفيز الادخار وتعبئة أكبر قدر ممكن من الودائع لدى البنوك التجارية ثم توجيهها نحو استثمارات مربحة، إضافة إلى الرغبة في الحصول على سعر فائدة حقيقي موجب، وهو الأمر الذي لم يتحقق خلال هذه المرحلة، حيث ظل معدل الفائدة الحقيقي يسجل نسب سالبة حتى سنة 1996، وذلك بسبب الارتفاع الكبير لمعدل التضخم في الجزائر خلال تسعينات القرن الماضي. أما **المرحلة الثانية** فهي من (1997-2005) والتي شهد خلالها معدل الفائدة على الودائع انخفاض تدريجي، أين انتقل من 12.6% سنة 1997 إلى 1.9% سنة 2005. و **المرحلة الثالثة** من (2006-2020) وهي مرحلة استقرار معدل الفائدة عند مستوى منخفض يقدر بـ 1.8% منذ 2006، وهذا نتيجة استقرار الاسعار وانخفاض معدل التضخم وتحكم الحكومة في المعروض النقدي، بالإضافة إلى قيام السلطات النقدية خلال هذه المرحلة بانتهاج سياسة توسعية وذلك بإطلاق عدة مشاريع تنموية كبرى وهي برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

الشكل رقم(03.04): تطور معدل الفائدة على الودائع في الجزائر خلال الفترة 1990-

2020



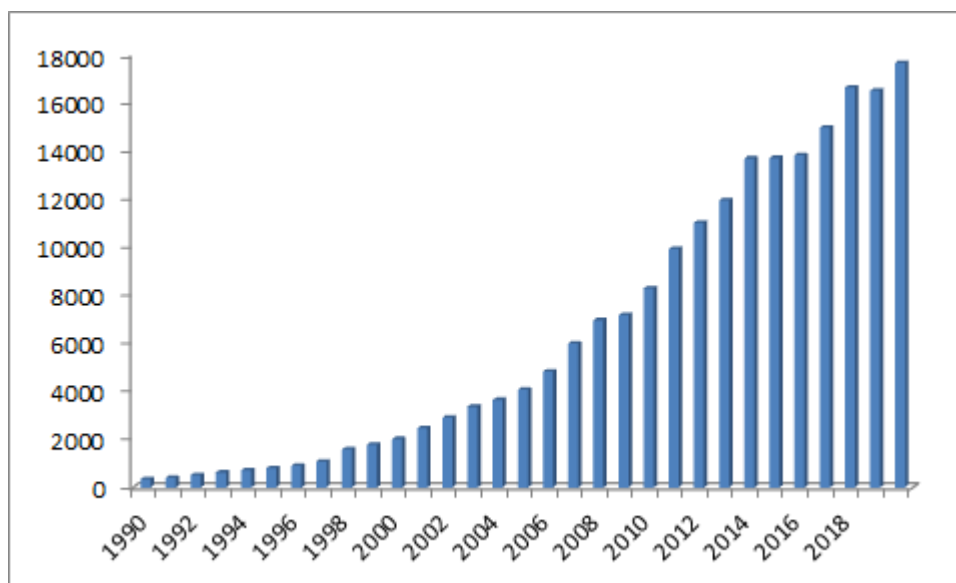
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (08).

ثانيا. عرض النقد الواسع:

يتبين من خلال الشكل رقم (04.04) وجود ارتفاع مستمر في حجم عرض النقد الواسع خلال فترة الدراسة، حيث انتقل المجمع النقدي M2 من 343.005 مليار دينار سنة 1990 إلى 17659.6 مليار دينار سنة 2020، أي حدوث تضاعف في حجم M2 بأكثر من 50 مرة. وبالرغم من تسارع وتيرة نمو عرض النقد الواسع إلا أنه شهد نوعا من التذبذب خلال الفترة (1990-1999) وذلك نتيجة لجملة الاصلاحات المصرفية التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 (الملغى بموجب الأمر 03-11) ونتيجة إتباع الجزائر لسياسة نقدية صارمة تطبيقا لبرنامج التصحيح الهيكلي المعد من قبل صندوق النقد الدولي، الذي هدف للتحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية، وقد تمثلت أهم معالم هذه السياسة في ايقاف سياسة التمويل بالعجز، تخفيض حجم نفقات التسيير والتجهيز، وتخفيض العمالة (خنيش و ليزة، 2022). وبداية من سنة 2000 بدأنا نلاحظ تسارع وتيرة نمو العرض النقدي حيث انتقلت من 2022.534 مليار دينار سنة 2000 إلى 6955.9 مليار دينار سنة 2008، ويرجع هذا التسارع إلى الأسباب التالية: تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له 525 مليار دينار، ثم برنامج دعم النمو (2005-2009) الذي خصص له مبلغ 55 مليار دينار بالإضافة إلى ارتفاع صافي الموجودات الخارجية من العملة الاجنبية الذي أدى إلى زيادة الودائع لدى

البنوك هذا من جهة، ومن جهة وارتفاع إجمالي القروض المقدمة للاقتصاد التي وصلت إلى 68% من إجمالي الديون الخارجية (النعماي، يوسفات، و بابا أحمد، 2018). لتراجع بعدها وتيرة نمو المعروض النقدي الواسع سنة 2009 إلى 3.12% بعدما كانت 16.04% سنة 2008، وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على الوضعية المالية لشركات البترول والغاز. وبعودة الاستقرار للوضع الاقتصادي العالمي واستقرار اسعار البترول عاد المعروض النقدي الواسع لتسجيل معدل نمو معتبر حتى سنة 2014، ليتأثر بعدها معدل النمو في M2 سنتي 2015 و 2016 بانهيار اسعار البترول وكذا الاجراءات المتبعة من قبل بنك الجزائر لامتناس فائض السيولة (رفع معدل الاحتياطي الاجباري استرجاع السيولة وتسهيله الودائع)؛ حيث سجلت نسب ضعيفة جدا بـ 0.13% و 0.82% على التوالي ولكن بعد سنة 2017 ومع لجوء الحكومة إلى سياسة التسيير الكمي وصلت الكتلة النقدية المعروضة إلى 16636.7 مليار دينار، لينخفض معدل نموها إلى -0.76% سنة 2019 قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى 17659.6 مليار دينار أي أنه ارتفع بـ 6.99% عن السنة الماضية.

الشكل رقم (04.04): تطور عرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (08).

الفرع الثاني: معدل التضخم ومعدل البطالة

نهدف من خلال هذا الفرع إلى تحليل أهم التطورات التي شهدتها معدل التضخم ومعدل البطالة

في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020.

أولاً. معدل التضخم:

بالنظر إلى الشكل رقم (05.04) أدناه، يتبين أن تطور معدل التضخم في الجزائر قد مر بثلاث مراحل أساسية خلال الفترة 1990-2020، وهذه المراحل هي كالتالي: المرحلة الأولى (1990-1995) وهي مرحلة التضخم الجامح، حيث قدر متوسط التضخم السنوي خلال هذه المرحلة بـ 25.6% وبذروة وصلت إلى 31.67% سنة 1992 لتختتم هذه الفترة بمعدل تضخم قدر بـ 29.78%. إن هذا الارتفاع الكبير يعزى لسببين أساسيين؛ أولهما ما تعلق بالأزمة البترولية سنة 1990 نتيجة حرب الخليج الثانية، والتي ارتفعت على أثرها أسعار البترول في الأشهر الأولى للحرب حتى بلغت سقف 40 دولار للبرميل، ثم انخفضت إلى 18.44 دولار للبرميل سنة 1992 بعدما كانت في حدود 22.26 دولار للبرميل سنة 1990 (المومن، 2022، صفحة 65)، ما تسبب في حدوث عجز في الميزانية العامة، ما أثر على القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الأساسية. أما السبب الثاني فهو يتعلق بتخفيض قيمة الدينار مقارنة بباقي العملات في بداية هذه الفترة استعداداً للتحويل إلى نظام الصرف المرن* والتخلي عن نظام الصرف الثابت**.

ثم المرحلة الثانية (1996-2000) والتي تميزت بالانخفاض التدريجي في معدل التضخم، وذلك بفضل الآثار الإيجابية التي خلفها برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998)، حيث تراجع معدل التضخم سنة 1996 بـ 11.1 نقطة مئوية مقارنة بسنة 1995 ليستمر هذا الانخفاض حتى وصل معدل التضخم إلى أدنى مستوى عرفه الاقتصاد الجزائري بعد تحرير الأسعار بـ 0.33% سنة 2000، ويرجع سبب الانخفاض الحاصل في معدل التضخم خلال هذه المرحلة إلى تطبيق الجزائر لسياسة نقدية انكماشية في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي نتيجة للإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة، تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل عجز الميزانية (طيبة و بن مريم، 2020، صفحة 54).

أما المرحلة الثالثة (2001-2020) فقد شهدت عودة معدل التضخم للارتفاع مع بداية سنة 2001 وإن كان بمعدل بطيء، حيث تراوح معدل التضخم بين 1.38% كأدنى قيمة سجلت سنة 2005 وبين

* نظام الصرف المرن: يترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن بما يتوافق مع قوى العرض والطلب في السوق، ويقتصر تدخل السلطات في التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير.

** نظام الصرف الثابت: بدأ العمل بهذا النظام بموجب اتفاقية بروتين وودز سنة 1944، حيث قامت البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي بربط عملتها الوطنية بالدولار كعملة أساسية لتسوية المدفوعات الدولية.

أكبر قيمة له سنة 2012 بـ 8.89%. وبالنظر إلى البيانات الموضحة في الملحق رقم (08) نلاحظ أن معدل التضخم سنتي 2003، 2004 قد وصل إلى 4.27% و 3.96% على التوالي متجاوزا بذلك هدف السياسة النقدية المتمثل في تحقيق معدل تضخم قدر آنذاك بـ 3%، كما وصل سنة 2012 إلى 8.89% متجاوزا بذلك الحدود المستهدفة من طرف السياسة النقدية المحدد بـ 4% منذ سنة 2007؛ وهو ما يدل على ضعف سياسة استهداف التضخم المسطرة من طرف السلطات النقدية على تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

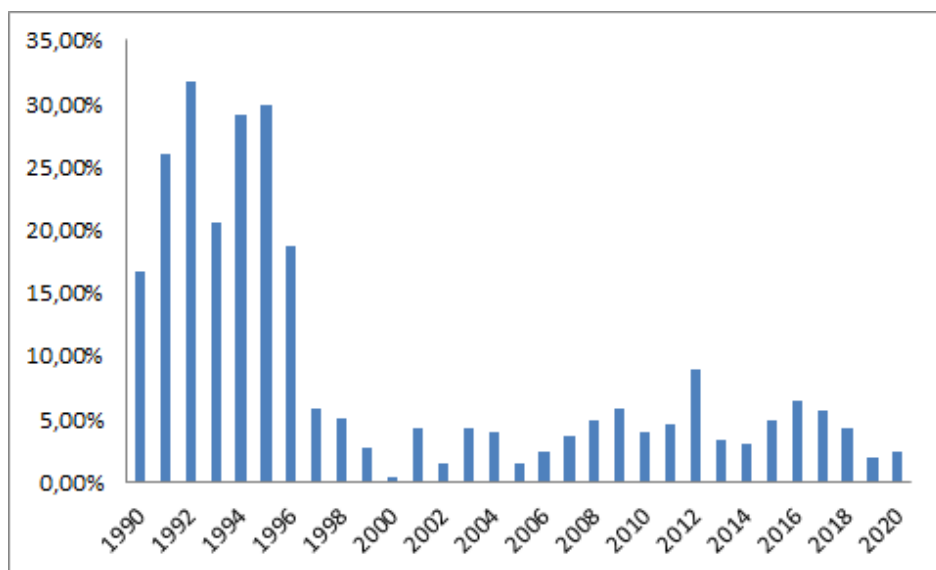
كما نلاحظ من خلال الشكل السابق، أن معدل التضخم وبعد الانخفاض الملحوظ سنتي 2005-2006 قد عاد للارتفاع مباشرة مع بداية سنة 2007 واستمر ذلك حتى نهاية سنة 2009، وذلك بفعل عدة عوامل أهمها: اعتماد سياسة نقدية توسعية وانطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي؛ ارتفاع أسعار المواد الأولية والزراعية والغذائية المستوردة بـ 6.8% سنة 2009 منها 14.3% منتجات طازجة (لكصاسي، 2010)، إضافة إلى ارتفاع فائض السيولة النقدية من 57.63% إلى 63% ثم 72% خلال سنوات 2007-2008-2009 نتيجة ارتفاع السيولة في السوق البنكية من 74.48% إلى 71.4% ثم 68.9% خلال نفس السنوات (بشيشي و مجلخ، 2016، صفحة 52)؛ ارتفاع معدل التضخم المستورد منذ سنة 2008 بسبب الاضطرابات الحاصلة في الاسواق المالية العالمية، نتيجة الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية سنة 2008، إذ تسببت الأزمة في ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، ما تسبب في تضخم فاتورة واردات الجزائر من السلع، على اعتبار أن نسبة مهمة من واردات الجزائر تتم باليورو كون الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر.

ليترجع معدل التضخم بـ 1.38% سنة 2010 نتيجة تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، ما ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار، وعلى عكس السنوات السابقة فقد تولد التضخم سنة 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة (لكصاسي، 2010). أما عن الذروة المسجلة سنة 2012 فهي ترجع أساسا إلى زيادة الكتلة النقدية، والتي ساهمت في التضخم بـ 84% وهي أقوى مساهمة خلال الفترة 2001-2012، ثم بدرجة أقل ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية، وكذلك أسعار المواد المستوردة حيث ساهمت هذه الأخيرة في التضخم بـ 14%، بينما كان تأثير سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا ويقدر بـ 2% (بنك الجزائر، 2013، صفحة 52).

وبعد سنتين من التراجع المعتبر للتضخم سنتي (2013-2014)، تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم في سنة 2015 واستمر في هذا التسارع سنة 2016 ليبلغ 6.4%. كما تعادل سنة 2014 معدل التضخم الاساسي ومعدل التضخم الكلي في دلالة على أن الأسباب المنشأة للتضخم هي أسباب هيكلية أما سنة 2015 فقد بلغ معدل التضخم الأساسي المقاس بمؤشر الأسعار خارج المنتجات الفلاحية الطازجة والمقاس بمؤشر الأسعار خارج المنتجات الفلاحية الطازجة وخارج المواد المحدد سعرها اداريا بـ 7.8% و 7.9% على التوالي، وهو ما يعكس استمرار التضخم الهيكلي خاصة وأن الارتفاع المسجل خلال هذه الفترة لا يرجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية M2، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار المنتجات الاساسية المستوردة...)، وإنما يرجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية (بنك الجزائر، 2017). وبحلول سنة 2017 تراجع معدل التضخم حيث بلغ 5.59% واستمر هذا التباطؤ إلى غاية سنة 2019 ليبلغ 1.95%، نتيجة عودة أسعار البترول للارتفاع، اطلاق نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في اطار سياسة التنويع الاقتصادي واصلاحه هيكليا، وتجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في آفاق 2030 (المومن، 2022، صفحة 67)؛ قبل أن يعاود الارتفاع سنة 2020 بسبب ارتفاع أسعار كل من الملابس والأحذية، والسكن، والتعليم والثقافة ولترفيه، الأثاث والمفروشات، والصحة، والنقل والمواصلات، وذلك نتيجة التطورات الخاصة بتداعيات جائحة كوفيد-19* والاجراءات المتخذة من قبل السلطات بالجزائر للتخفيف من حدة تلك الآثار (صندوق النقد العربي، أغسطس 2020، صفحة 35).

*كوفيد-19: هو فصيلة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والانسان، تم اكتشافه لأول مرة في 31 ديسمبر 2019 في مدينة وهان الصينية، وتم الاعلان عن كوفيد-19 كوباء عالمي في 11 مارس 2020 في ظل الارتفاع الكبير للإصابات في بلدان العالم.

الشكل رقم (05.04): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020



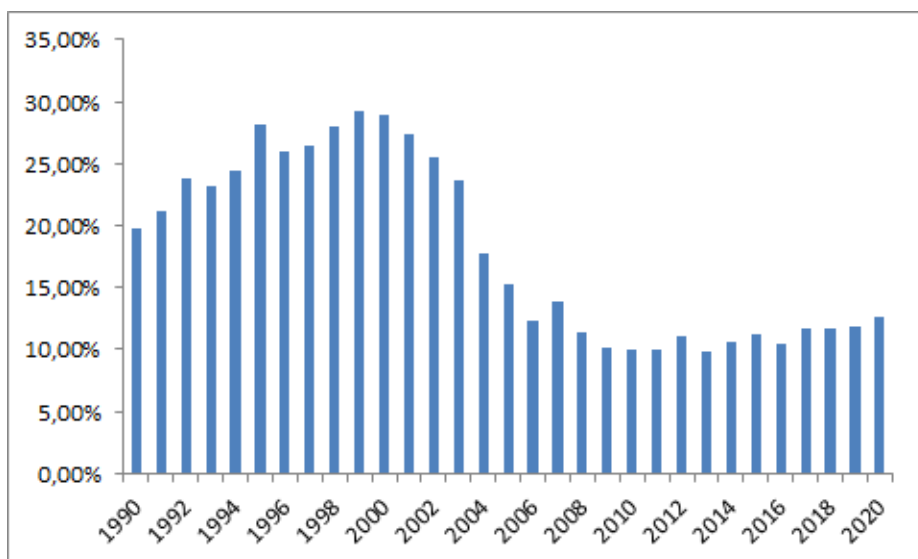
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (08).

ثانيا. معدل البطالة:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (06.04) أن تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 قد مر بمرحلتين أساسيتين هما: المرحلة الأولى (1990-2000) حيث شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة ارتفاع كبير وسريع في معدل البطالة، إذ انتقل من 19.7% سنة 1990 إلى 28.89% سنة 2000، وبذروة قدرت بـ 29.29% سنة 1999، أما متوسط معدل البطالة فقد قدر بحوالي 25% وهي نسبة مرتفعة تعكس حجم المشكلة خلال هذه المرحلة. يرجع هذا الارتفاع الكبير في معدل البطالة إلى جملة الأسباب التالية: انخفاض أسعار البترول والتي وصلت إلى 13.02 دولار للبرميل سنة 1998 ما تسبب في حدوث ضائقة مالية انخفض على اثرها النشاط التنموي؛ انخفاض قيمة الدينار وما صاحبه من غلق بعض المؤسسات العمومية وخصوصة البعض الآخر، ما أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال، حيث تشير الاحصائيات المتعلقة بحصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط للسداسي الأول 1998 إلى أن العمال الناشطين في قطاع البناء والأشغال العمومية والري هم الأكثر تضررا بنسبة 60.2%؛ وما زاد من حدة المشكلة -البطالة- هو تنفيذ سياسة اتفاقية انكماشية بهدف تقليص عجز الميزانية العامة استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي في اطار برنامج الاصلاح الهيكلي، ما تسبب في انخفاض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض فرص العمل المتاحة وبالتالي حدوث بطالة (مقراني، 2014-2015).

أما المرحلة الثانية (2001-2020) فتميزت بتغير اتجاه معدل البطالة، فبعد الزيادة الكبيرة والمستمرة المسجلة في المرحلة السابقة، بدأ معدل البطالة بالانخفاض بشكل تدريجي ومنتال من 27.3% سنة 2001 إلى 9.8% سنة 2013؛ إن هذا الانخفاض راجع لارتفاع إيرادات الجزائر نتيجة انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي وصلت إلى 112.92 دولار للبرميل، ما ترتب عنه اتباع سياسة انفاقية توسعية وذلك بإطلاق البرامج الخماسية التي أدت إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص عمل جديدة وبالتالي انخفاض معدل البطالة. ناهيك عن انشاء مجموعة من الاجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل كبرنامج تشغيل الشباب وجهاز الادماج المهني للشباب أو المسيرة من قبل الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية كعقود ما قبل التشغيل، أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أو أجهزة الدعم، والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدل البطالة (مقراني، 2014-2015). بعد ذلك بدأ معدل البطالة بالتذبذب خلال الفترة 2014-2020 ارتفاعا وانخفاضا ضمن المجال 10.5% كحد أدنى و 12.6% كحد أعلى، وذلك بسبب اعتماد الجزائر سياسة انفاقية تقشفية صارمة من أجل التحكم في العجز الذي أصاب الميزانية العامة بعد الانخفاض الكبير في أسعار البترول منذ سنة 2014، وتجميد التوظيف في كل القطاعات، بالإضافة إلى جائحة كوفيد-19 وتداعياتها السلبية على سوق العمل سنة 2020 حيث فقد العديد من العمال مناصبهم بسبب اجراءات الحجز الصحي التي قضت على العديد من الأعمال المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال (الحرفيين، التجار، عمال المقاهي، عمال النقل الخاص، عمال قاعات الحفلات والفنادق، وعمال قطاع السياحة والخدمات...)، بالإضافة إلى غلق مصانع لتجميع وتركيب السيارات، وتجميع وتركيب أجهزة منزلية، وطرد عمالها.

الشكل رقم (06.04): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

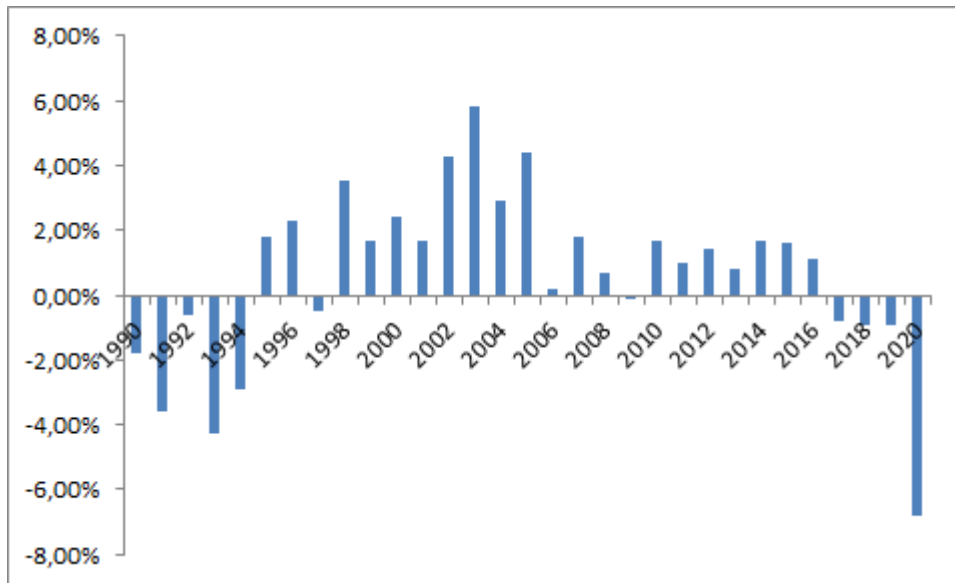


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (08).

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي، النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

ونلاحظ من خلال الشكل (07.04) أن تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد مر بثلاث مراحل رئيسية؛ المرحلة الأولى (1990 - 1994) عرف خلالها هذا المؤشر انخفاضا شديدا بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول وما لها من تأثير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ومنه نصيب الفرد من هذا الناتج. أما المرحلة الثانية (1995 - 2016) فقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلالها ارتفاعا ملحوظا نتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في اطار اصلاحات صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى برامج التنمية التي ساهمت بشكل ايجابي في رفع مستوى معيشة الفرد. أما المرحلة الثالثة (2017 - 2020) فقد بدأ خلالها معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الانخفاض، وتسجيل معدلات سالبة، حيث وصل سنة 2017 إلى -0.8% بعدما كان سنة 2016 يقدر بـ 1.1% ليواصل الانخفاض حتى وصل معدل النمو إلى -6.8% سنة 2020 وهو أدنى معدل سجل خلال الفترة قيد الدراسة، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول وكذا تداعيات جائحة كوفيد 19 السلبية على الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (07.04): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق رقم (08).

المبحث الثالث: القياس الاقتصادي لمحددات نمو الودائع البنكية في الجزائر

بعد القيام بتحديد وتقديم المنهجية المتبعة في الدراسة القياسية للمحددات الاقتصادية الكلية المؤثرة على نمو الودائع البنكية في الجزائر، وهي منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع. وبعد تطبيق طريقة تحليل المركبات الأساسية، ثم تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية التي أظهرت ارتباطها بالودائع البنكية. وصلنا إلى المرحلة الأهم وهي مرحلة التحليل القياسي لتقدير تأثير تلك المتغيرات على نمو الودائع البنكية في الأجلين الطويل والقصير.

المطلب الأول: توصيف النموذج والمتغيرات المستعملة في النموذج

بعد تتبع النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية المتعلقة بمحددات نمو الودائع البنكية ونتائج الدراسة الاحصائية الوصفية باستخدام طريقة تحليل المركبات الاساسية (PCA) التي سبق التطرق إليها سنعتمد في توصيف نموذج الدراسة على المعادلة التالية:

$$BD = \int INT, M2_GDP, INF, UNM, PGDP$$

وتجدر الإشارة إلى أننا اجرينا تعديلات على البيانات المتعلقة بإجمالي الودائع البنكية وذلك للحصول على قيم تساعد في بناء نموذج قياسي خال من المشاكل، ومن أجل ذلك تم إجراء تعديلات على البيانات باستخدام الطريقة المعيارية ((القيمة - الوسط الحسابي) ÷ الانحراف المعياري) حيث تسمح هذه الطريقة بالحفاظ على نفس خصائص السلسلة الزمنية الأصلية، كما تسمح بتلافي الكثير من المشاكل القياسية عند بناء النموذج والمشاكل الاقتصادية عند التفسير.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

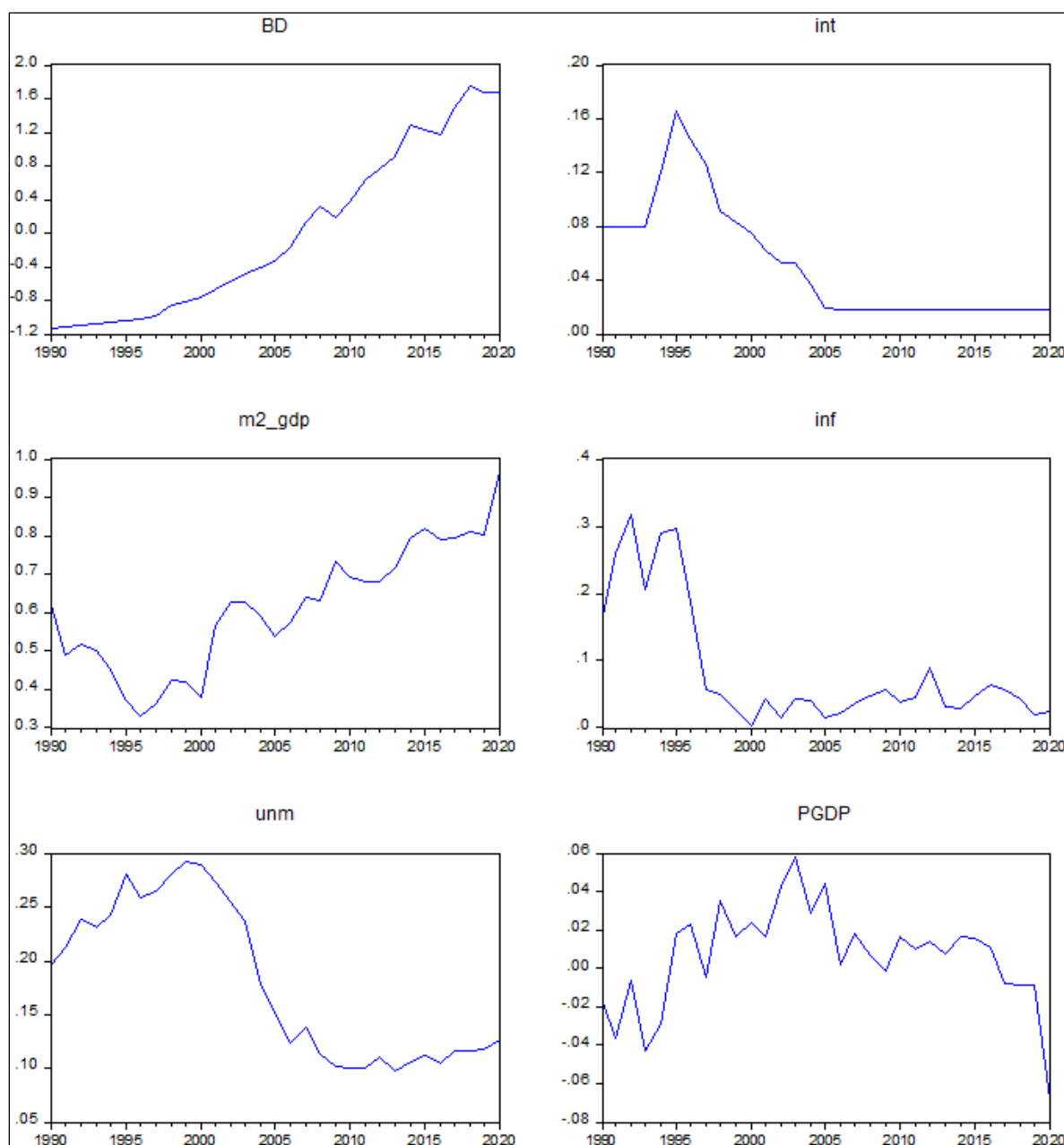
إن استقرار السلاسل الزمنية هو شرط أساسي من شروط تطبيق منهجية ARDL، حيث يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة في المستوى أو عند الفرق الأول أو مزيج بينهما. ولاختبار استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة نستخدم طريقة التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة، واختبار جذر الوحدة لـ Philips Perron (PP).

الفرع الأول: التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات

تعتبر طريقة الرسم البياني من أشهر الطرق المستعملة للكشف عن وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية المقدره لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، حيث تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا تذبذبت قيمتها حول وسط حسابي ثابت مع تباين ثابت عبر الزمن.

يوضح الشكل رقم (08.04) التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة في المستوى خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (08.04): التمثيل البياني لمستويات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 - 2020)

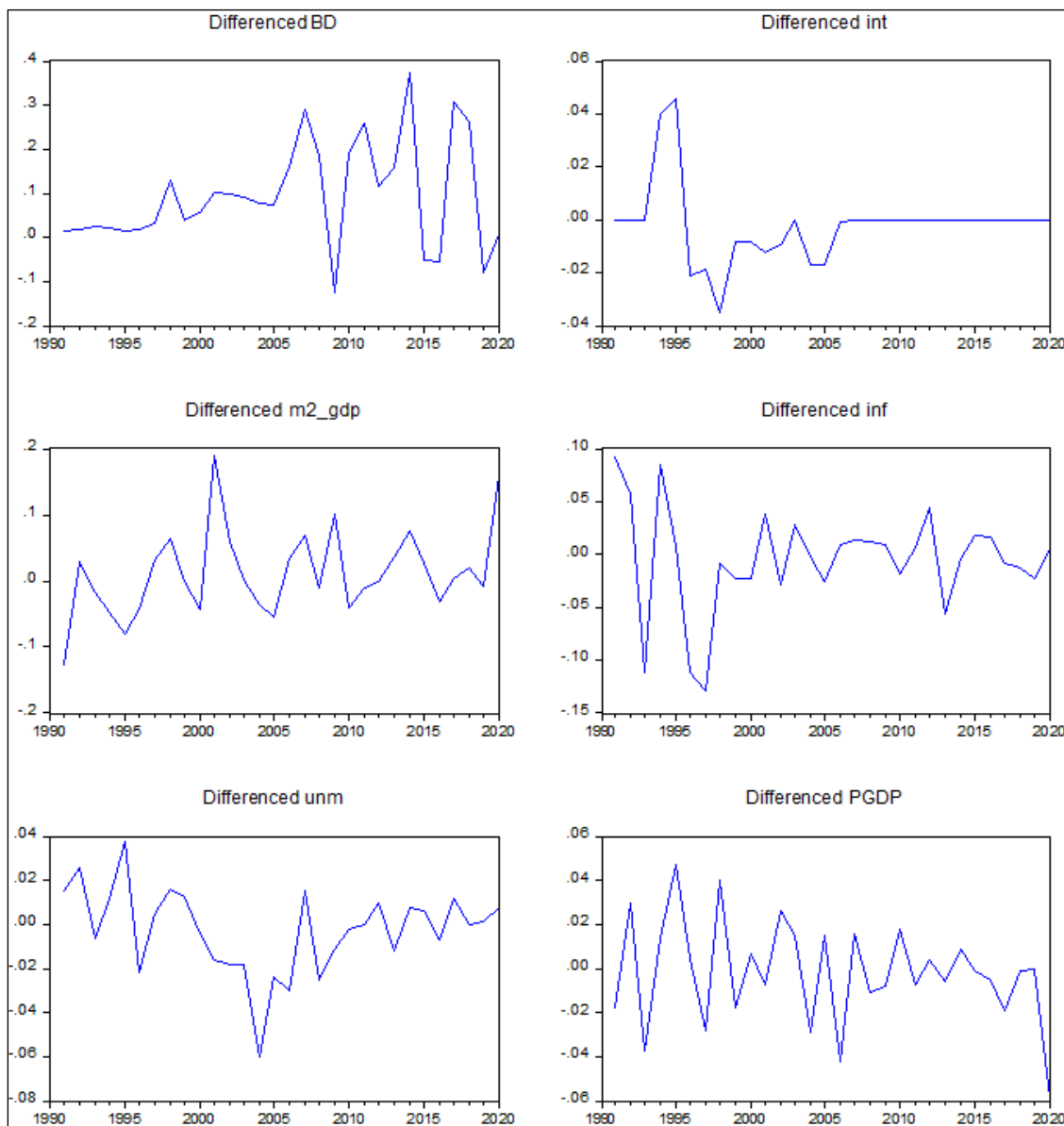


المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يشير الشكل رقم (08.04) بشكل واضح إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة (BD,INT,M2_GDP,INF,UNM,PGDP) هي سلاسل متجهة ومتزايدة نحو الأعلى، في شكل علاقة خطية ذات اتجاه موجب متأثرة بالظروف الاقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى تذبذبها صعودا ونزولا (أي لها متوسط وتباين غير ثابتين عبر الزمن).

ولغرض تحويل السلاسل الزمنية إلى سلاسل مستقرة وجعلها قابلة للتقدير نقوم بأخذ الفرق الأول لها، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09.04): التمثيل البياني للفرق الأولى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990 - 2020)



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بعد أخذ الفرق الأولى للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، نلاحظ أنها أصبحت أكثر استقراراً، حيث تم تسجيل تذبذبات حول قيم متوسطات ثابتة خلال فترة الدراسة، وهو ما قد يشير إلى ثبات وتكامل المتغيرات عند الدرجة I1.

الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة

تعد اختبارات جذر الوحدة أهم الطرق المستخدمة في الكشف عن مدى استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ومن أجل تطبيق هذه الطريقة نعد إلى إخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة إلى اختبار Philips Perron (PP)، حيث يتميز النهج البديل لاختبار جذر الوحدة الذي اقترحه Philips Perron سنة 1988 عن اختبار (ADF) من حيث دقته الاختبارية خاصة بالنسبة للعينات صغيرة الحجم، حيث يقوم على افتراض أكثر شمولية وهو أن السلسلة الزمنية ناتجة عن عملية الانحدار الذاتي للمتوسطات المتحركة (ARIMA)، على عكس اختبار (ADF) الذي يقوم على افتراض مفاده أن السلسلة الزمنية تتولد بواسطة نموذج الانحدار الذاتي (AR) (Hallam & Zanoli, 1993, p. 160). وعموماً تعني اختبارات جذر الوحدة باختبار الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الصفرية: عدم استقرار السلاسل الزمنية، أي وجود جذر وحدة.
- الفرضية البديلة: استقرار السلاسل الزمنية، أي عدم وجود جذر الوحدة.

ويعتبر مستوى المعنوية 10% هو الحد الأقصى لرفض الفرضية الصفرية (فرضية عدم) وقبول الفرضية البديلة؛ وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07.04): نتائج اختبار Philips Perron لاستقرار السلاسل الزمنية

القرار (الرتبة)	الفرق الأول I(1)			المستوى I(0)			السلسلة الزمنية
	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت	
I(1)	0.0021	0.0014	0.0006	0.6510	0.3503	0.9975	BD
I(1)	0.0027	0.1512	0.0398	0.2167	0.6043	0.7203	INT
I(1)	0.0000	0.0003	0.0003	0.9144	0.025	0.9615	M2/GDP
I(1)	0.0000	0.0003	0.00011	0.1269	0.5506	0.5368	INF
I(1)	0.0002	0.0194	0.0036	0.3739	0.5227	0.7709	UNN
I(1)	0.0000	0.0000	0.0000	0.0478	0.8708	0.3165	PGDP

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07.04) الذي يعرض نتائج هذا الاختبار، أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة عند أخذ الفرق الأول (I1) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الأقل من 5% في جميع الحالات (وجود ثابت، وجود ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، ما عدى سلسلة معدل الفائدة على الودائع التي تكون مستقرة في حالتين (وجود ثابت، بدون ثابت واتجاه عام). وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة؛ وبما أن كل السلاسل مستقرة من الدرجة I(1) فإن منهجية ARDL يمكن تطبيقها.

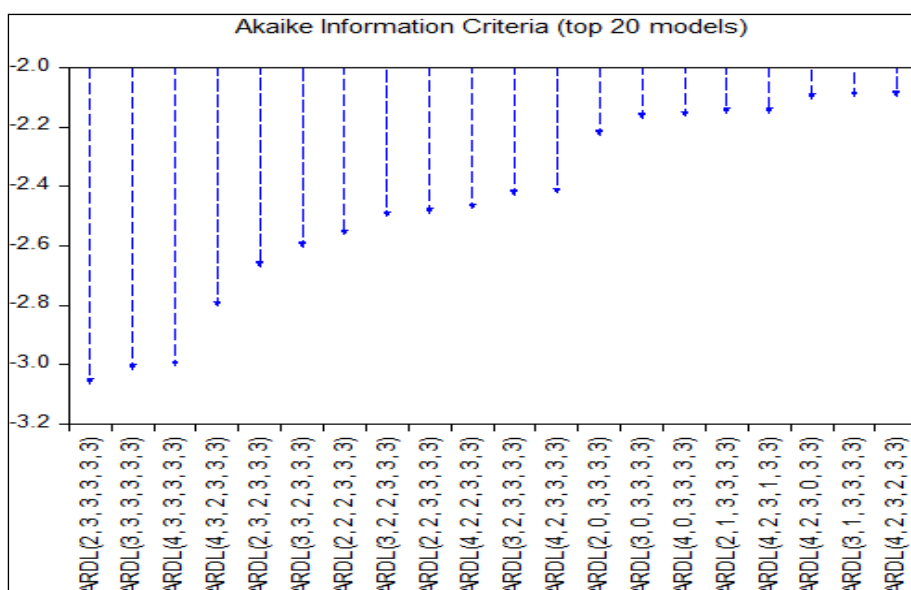
المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية

كما سبق وأشرنا، فإن استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة في المستوى أو عند الدرجة الأولى هو شرط ضروري لتطبيق منهجية ARDL، وبعد التأكد من تحقق هذا الشرط في الجزء السابق سيتم في هذا الجزر عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي.

الفرع الأول: تحديد فترات الابطاء المثلى

يسمح اختبار فترات الابطاء المثلى باستخدام معيار Akaike information criteria (Top 20) بتقدير النموذج الرياضي الأمثل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (10.04): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

بناء على النتائج الموضحة في الشكل أعلاه فإن النموذج الرياضي الأمثل من بين 4096 نموذج هو $ARDL(2,3,3,3,3,3)$ ، وهذا يعني أن للمتغير التابع BD درجتى ابطاء، وثلاث درجات ابطاء لكل من معدل الفائدة على الودائع INT ، عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي $(M2_GDP)$ ، معدل التضخم INF ، معدل البطالة UNM ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي $PGDP$. وعليه يكتب النموذج كما يلي:

$$\Delta BD_t = C_0 + \sum_{i=1}^2 \alpha_1 \Delta BD_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \alpha_2 \Delta INT_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \alpha_3 \Delta M2/GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \alpha_4 \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \alpha_5 \Delta UNM_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \alpha_6 \Delta PGDP_{t-1} + \beta_1 BD_{t-1} + \beta_2 INT_{t-1} + \beta_3 M2/GDP_{t-1} + \beta_4 INF_{t-1} + \beta_5 UNM_{t-1} + \beta_6 PGDP_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛ C_0 : الحد الثابت؛ t : اتجاه الزمن؛ ε_t : حد الخطأ العشوائي؛ $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل؛ $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

الفرع الثاني: اختبار الحدود للتكامل المشترك وتقدير العلاقة طويلة الأجل

بعد تحديد فترات الابطاء المثلى لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج، يتم الانتقال لمرحلة اختبار الحدود للتكامل المشترك من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، ليتم بعدها تقدير معاملات هذه العلاقة.

أولاً. اختبار الحدود للتكامل المشترك:

يجرى اختبار الحدود للتكامل المشترك أو اختبار التكامل المتزامن (Bound test) لفحص العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار فيشر؛ ولأن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية فإنه يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لـ (Pasaran at. al (2001) ، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة (بوعبد الله و بوقصبة، 2018، صفحة 127)، ويتم اختبار الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل على النحو التالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

وننتج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08.04): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.992703	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (08.04)، فإننا نجد أن قيمة فيشر F-statistic= 4.992703 تتعدى القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند كل مستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وبالتالي نستنتج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

ثانياً. تقدير العلاقة طويلة الأجل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير معاملات العلاقة طويلة الأجل والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09.04): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INT	22.58108	10.21260	2.211100	0.0780
M2_GDP	6.728407	0.565495	11.89826	0.0001
INF	-7.478918	1.583415	-4.723284	0.0052
UNM	-6.908738	3.119920	-2.214396	0.0777
PGDP	9.325578	4.314614	2.161393	0.0830
C	-3.344515	0.351819	-9.506363	0.0002

$$EC = BD - (22.5811*INT + 6.7284*M2_GDP - 7.4789*INF - 6.9087*UNM + 9.3256*PGDP - 3.3445)$$

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة إلى وجود:

✓ علاقة طردية غير معنوية بين (BD) و (INT) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0780 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، أي أن ارتفاع معدل الفائدة على الودائع البنكية بـ 1% لا يؤثر على نمو الودائع البنكية في الجزائر، وهو ما لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية (النظرية الكلاسيكية للادخار)، بينما يتوافق مع نتائج دراسة (Saba & Danish, 2017). الأمر الذي يؤكد على وجود عوامل أخرى من المرجح أن تكون دينية واجتماعية وثقافية تحبط دور معدل الفائدة في تحفيز نمو الودائع. وبالتالي فإن معدل الفائدة على الودائع لا يعد من محددات نمو الودائع البنكية على المدى الطويل في الجزائر.

✓ علاقة طردية ومعنوية بين (BD) و (M2_GDP) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0001، وهي أقل بكثير من مستوى معنوي 5%، أي أن ارتفاع نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الودائع البنكية بمقدار 6.728407%، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (Ibrahim & Aziza, 2020). فلزيادة المعروض النقدي أثر ايجابي على مستوى السيولة البنكية، وهذه الاخيرة تساهم في تعزيز ثقة المودعين في النظام البنكي وهو ما يؤدي في الاخير إلى زيادة نمو الودائع البنكية. وبالتالي فإن نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي من محددات نمو الودائع البنكية على المدى الطويل في الجزائر.

✓ علاقة عكسية ومعنوية بين (BD) و (INF) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0052 وهي أقل بكثير من مستوى معنوية 5%، أي أن ارتفاع معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى تراجع نمو الودائع البنكية بمقدار 7.478981%، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ونتائج دراسة (Ali, Eldaw, Alsmadi, & Almarashdeh, 2019). فمعدل التضخم له تأثير غير مباشر على نمو الودائع البنكية، إذ أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للعملة ما يدفع الأفراد إلى زيادة الانفاق على السلع والخدمات للحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي كانوا يحصلون عليها في السابق، وبالتالي يضعف حافز الادخار لديهم، وهو ما ينعكس سلباً على حجم الودائع البنكية؛ وبالتالي فإن معدل التضخم من محدّدات نمو الودائع البنكية على المدى الطويل في الجزائر.

✓ علاقة عكسية غير معنوية بين (BD) و (UNM) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0777 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، أي أن ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1% لا يؤثر على نمو الودائع البنكية في الجزائر، وهو ما يتوافق مع الاتجاه الثالث والذي يدعم فرضية عدم وجود علاقة سببية بين البطالة والتنمية المالية؛ وبالتالي فإن معدل البطالة لا يعد من محدّدات نمو الودائع البنكية على المدى الطويل في الجزائر.

✓ علاقة طردية غير معنوية بين (BD) و (PGDP) على المدى الطويل، وهو ما تؤكد نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0830، وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، أي أن النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1% لا يؤثر على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الأجل الطويل؛ وقد تدعمت هذه النتيجة بنتائج المرونة الداخلية للودائع البنكية التي توصلنا من خلالها إلى ضعف ارتباط الودائع بالدخل الحقيقي، أي ضعف ومحدودية قدرة البنوك التجارية على جذب المزيد من الودائع في الفترات التي تشهد ارتفاعاً في الدخل، وبالتالي فإن النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا يعتبر من محدّدات نمو الودائع البنكية على المدى الطويل في الجزائر.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة قصيرة الأجل في اطار نموذج تصحيح الخطأ

تتمثل الخطوة ما قبل الاخيرة في تقدير نموذج ARDL في تحديد معاملات العلاقة قصيرة الأجل وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير

إلى التوازن في الأجل الطويل. وتشير بيانات الجدول رقم (10.04) إلى نتائج تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة على نمو الودائع البنكية في الأجل القصير:

الجدول رقم (10.04): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(BD)				
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 3, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 12/03/22 Time: 14:49				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 28				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BD(-1))	0.638303	0.093086	6.857112	0.0010
D(INT)	17.64244	2.540416	6.944704	0.0010
D(INT(-1))	-1.041808	2.138726	-0.487116	0.6468
D(INT(-2))	-6.153629	1.533241	-4.013479	0.0102
D(M2_GDP)	1.953533	0.354294	5.513882	0.0027
D(M2_GDP(-1))	-3.068981	0.471153	-6.513765	0.0013
D(M2_GDP(-2))	-3.110429	0.483771	-6.429551	0.0014
D(INF)	-3.325264	0.538763	-6.172033	0.0016
D(INF(-1))	0.865575	0.465433	1.859720	0.1220
D(INF(-2))	2.866827	0.402726	7.118559	0.0008
D(UNM)	0.631623	1.179185	0.535644	0.6152
D(UNM(-1))	9.619184	1.786415	5.384630	0.0030
D(UNM(-2))	7.341369	1.796259	4.087031	0.0095
D(PGDP)	-1.161294	0.993836	-1.168496	0.2953
D(PGDP(-1))	-11.56112	1.802899	-6.412517	0.0014
D(PGDP(-2))	-8.735866	1.570363	-5.562958	0.0026
CoIntEq(-1)*	-1.101656	0.125637	-8.768559	0.0003
R-squared	0.893036	Mean dependent var	0.099335	
Adjusted R-squared	0.737451	S.D. dependent var	0.122800	
S.E. of regression	0.062922	Akaike info criterion	-2.413853	
Sum squared resid	0.043552	Schwarz criterion	-1.605014	
Log likelihood	50.79394	Hannan-Quinn criter.	-2.166583	
Durbin-Watson stat	2.378526			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح لنا من خلال الجدول السابق الذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمرونة بين متغيرات النموذج، إلى تحقق المعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لكل من:

✓ معدل الفائدة على الودائع: حيث يؤدي ارتفاعه بـ 1% إلى نمو الودائع بـ 17.64%، ذلك لأن الفوائد التي تدفع ستحسب بشكل دوري وسريع ما سيؤثر بشكل كبير على الفوائد المحصلة وبالتالي نمو الودائع بشكل سريع في الاجل القصير، إلا أن هذا التأثير سرعان ما سيزول فالمودعون سيعدلون من سلوكهم باتخاذ قرار الاستثمار في بدائل شرعية أو بسحب ودائعهم من البنوك التجارية

وهو ما تؤكدته نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل التي أظهرت عدم المعنوية الاحصائية لمعدل الفائدة على الودائع، أي اختفاء تأثيره على المدى الطويل.

✓ عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي: حيث يؤدي ارتفاع هذا المؤشر أي تحسن السيولة البنكية بـ 1% إلى نمو الودائع بـ 1.95%.

✓ معدل التضخم: حيث يؤدي ارتفاعه بـ 1% إلى تراجع وتيرة نمو الودائع بـ 3.32%.

كما تظهر النتائج عدم المعنوية الاحصائية لكل من معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة، حيث قدرت نسبة المعنوية بـ 0.2953 و 0.6152 على الترتيب. وبناء على النتائج المقدمة فإننا نستنتج أن محددات نمو الودائع البنكية في الأجل القصير تتمثل في معدل الفائدة على الودائع، معدل البطالة وعرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي فقط.

كما نلاحظ أن قيمة حد تصحيح الخطأ (ECM) سالبة ومعنوية عند احتمال أقل بكثير من 1% وقيمتها تساوي (-1.101656) وهذا دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في المدى القصير، كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن المتغير التابع المتمثل في إجمالي الودائع البنكية يتطلب $1/1.101656 \sim 0.91$ سنة أي حوالي 332 يوم لتصحيح الاختلال الحاصل في الأجل القصير والعودة إلى المستوى التوازني في الأجل الطويل، ما يعني أن انحراف إجمالي الودائع البنكية عن قيمتها التوازنية في الفترة (t-1) سوف يصحح بنسبة 91% في الفترة (t). كما أن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.893036 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، تدل على أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 89.3% من التغير الذي يحدث في إجمالي الودائع البنكية، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 10.7% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ، وتؤكد هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح (\bar{R}^2) والبالغة 0.737451، كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفاً (أي لا يوجد عامل آخر بين المتغيرات يؤدي إلى هذه النتيجة) ويثبت ذلك إحصائية دارين واتسن حيث أنها أكبر من معامل التحديد $DW > R^2$.

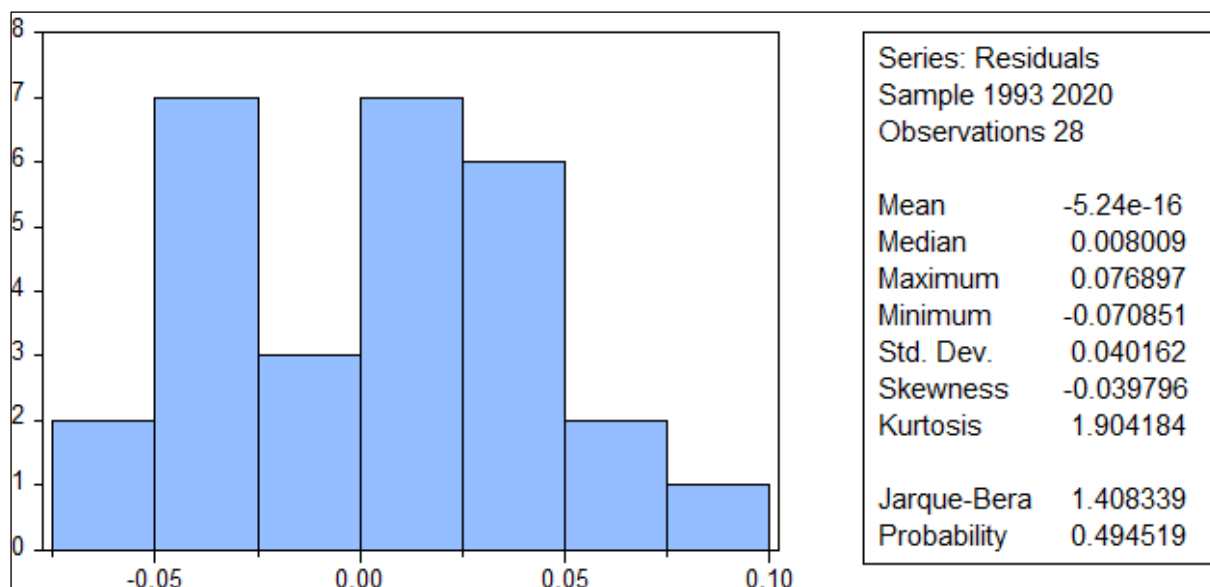
الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج

للتأكد من صلاحية النموذج المختار وفق معيار (AIC) يجب إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية الخاصة بسلسلة البواقي، والمتمثلة في اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي، الارتباط التسلسلي للتباين، الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين، واختبار استقرار هياكل النموذج.

أولاً. اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:

قصد التأكد من أن سلسلة البواقي تتوزع طبيعياً، نجري اختبار Jarque-Bera؛ ليتضح لنا من خلال نتائج الشكل (11.04) أن احتمالية إحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً (فرضية التوزيع الطبيعي محققة)، وعليه فإننا نقبل بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً في مجال الثقة 95 %.

الشكل رقم (11.04): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ثانيا. الارتباط التسلسلي للتباين:

يستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM لفحص الارتباط التسلسلي للأخطاء في نماذج ARDL المقدر، ويقوم هذا الاختبار بالتأكد من تحقق الفرضية الصفرية " عدم وجود ثبات تباين البواقي"، وكانت نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11.04): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للتباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.061127	Prob. F(2,3)	0.2734
Obs*R-squared	16.20598	Prob. Chi-Square(2)	0.0003

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتبين من النتائج المقدمة في الجدول (11.04) أن احتمال احصاءة فيشر Prob.F أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني عدم وجود ثبات تباين البواقي.

ثالثا. الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين:

لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين سوف نعتمد على اختبار Breusch – Pagan – Godfrey الذي يعتمد بالدرجة الأولى على احصائية مضاعف لاغرانج، واختبار عدم تجانس التباين Arch الذي يجري اختبارا ذاتيا للتباينات من الدرجة الأولى. وذلك لاختبار الفرضية الصفرية "عدم وجود تجانس التباين" وكانت نتائج تقدير الاختبارين موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12.04): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين

Test	F-statistic	Prob
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan- Godfrey	0.426756	F(22,5) 0.9246
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.163675	F(1,25) 0.6892

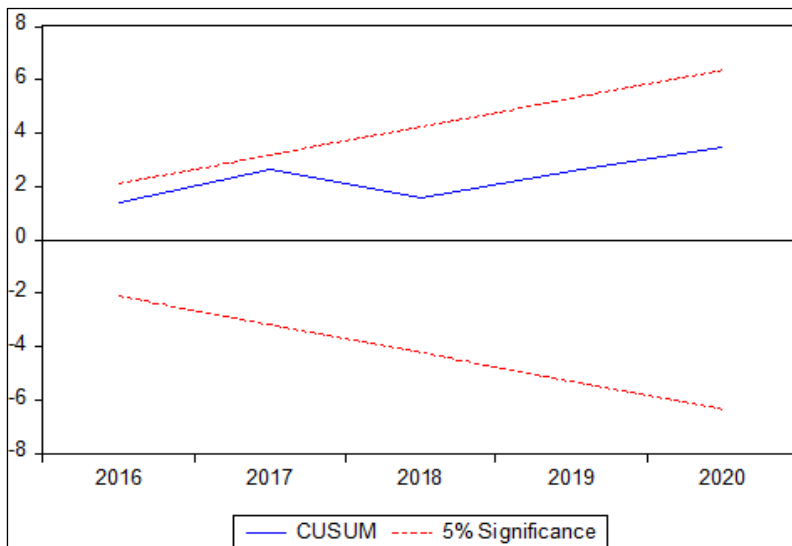
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

يتبين من النتائج المقدمة أن احتمالية فيشر في اختباري Breusch – Pagan – Godfrey و Arch أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية أي أن تباينات البواقي لا ترتبط بالزمن؛ وبالتالي نستطيع القول أن النموذج خالي تقريبا من المشاكل الاحصائية.

رابعاً. اختبار استقرار هياكل النموذج:

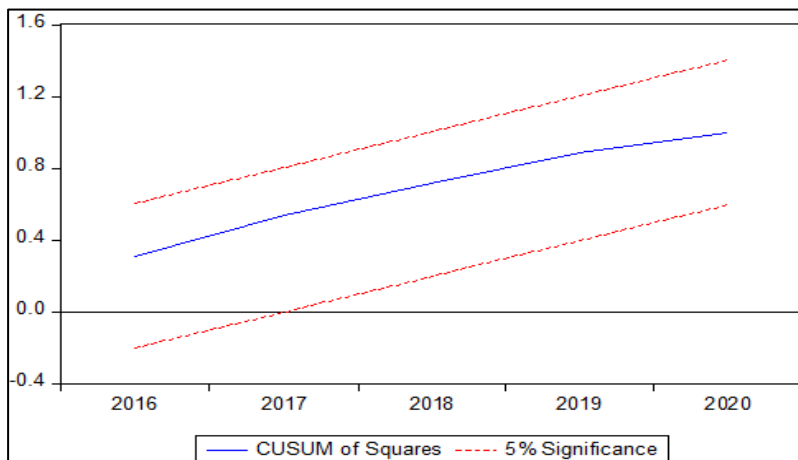
للتأكد من أن النموذج المقدر خال من أي تغيرات هيكلية نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابع (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة (CUSUM of Squares)، والشكلين رقم (12.04) و(13.04) على التوالي يوضحان نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (12.04): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل رقم (13.04): اختبار المجموع التراكمي للمربعات للمربعات للبقايا



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

يتبين من خلال الشكلين السابقين أن احصاءة كل من اختبار المجموع التراكمي للبقايا المتتابع CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البقايا المتتابة CUSUM of Squares عبارة عن خط وسيطي يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ما يؤكد استقرار وانسجام معلمات العلاقات الطويلة والقصيرة، وعليه فإن النموذج مستقر ومعلماته ثابتة؛ وهو ما يدفعنا إلى التأكيد على أن النموذج المختار يتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري.

خلاصة:

من خلال التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة (المتغير التابع والمتغيرات المستقلة) باستخدام طريقة تحليل المكونات الاساسية (PCA)، ثم التحليل الكمي باستخدام برنامج Eviews 10 تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- 1- أشارت نتائج التحليل باستخدام طريقة تحليل المكونات الأساسية PCA إلى وجود ارتباط بين كل من معدل الفائدة على الودائع، عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم معدل البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والودائع البنكية.
- 2- أوضحت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، أن نمو الودائع البنكية يتأثر بشكل ايجابي ومعنوي احصائيا بعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فارتفاع هذا المؤشر له دور ايجابي في تعزيز مستوى السيولة البنكية التي تساهم بدورها في تعزيز ثقة المودعين في النظام البنكي، وهو ما يؤدي في الاخير إلى زيادة نمو الودائع البنكية. كما أبانت النتائج عن معنوية التأثير السلبي لمعدل التضخم، فمن أهم نتائج تدهور القوة الشرائية للنقود هو ضعف المخصصات المقطوعة من الدخل والموجه للادخار؛ في حين أسفرت نفس النتائج عن عدم المعنوية الاحصائية لكل من معدل الفائدة على الودائع، معدل البطالة والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي عدم مساهمتها في تفسير حركة الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).
- 3- كما أوضحت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل، أن ارتفاع التضخم بـ 1% يؤدي إلى تباطؤ نمو الودائع البنكية بأكثر من 7%، أي أن معدل التضخم يمارس دورا كبيرا ومهما في تفسير نمو الودائع البنكية.
- 4- أوضحت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ ECM معنوية معاملات الاجل القصير لكل معاملات النموذج ما عدى معدل البطالة والنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أي أن محددات نمو الودائع في الأجل القصير هي: معدل الفائدة على الودائع، عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم. كما أسفرت النتائج عن قيمة معامل تصحيح الخطأ والتي كانت سالبة (-1.101656) ومعنوية عند مستوى معنوية أقل بكثير من 1% وهو ما يفسر على أن انحراف اجمالي الودائع البنكية عن قيمتها التوازنية في الفترة (t-1) سوف

يصحح بنسبة 91% في الفترة (t) أو يتطلب حوالي 332 يوم لتصحيح الاختلال الحاصل في الأجل القصير والعودة إلى المستوى التوازني في الأجل الطويل.

5- وفي الأخير نخلص إلى أن نمو الودائع البنكية في الجزائر يتحدد في الأجل الطويل بعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل التضخم فقط؛ أما في الأجل القصير فيتحدد نمو الودائع بمعدل الفائدة على الودائع، عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم.

وفي نهاية هذا الفصل يتم التأكيد على أن البحث قد حقق الاهداف المتوقعة منه، فالنتائج المتحصل عليها تمكن الباحثة من الاجابة على الاشكالية المطروحة "ما المحددات الاقتصادية الكلية لنمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟" ومن ثم يمكننا التساؤل مرة أخرى حول توصيات هذه الدراسة وآفاقها التي ستوضح في الخاتمة.

❖ الخاتمة العامة

➤ نتائج الدراسة

➤ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

➤ مقترحات الدراسة

➤ آفاق الدراسة

الخاتمة العامة

لقد أصبحت إشكالية نمو الودائع البنكية محور نقاش واهتمام الكثير من الباحثين في العديد من دول العالم، وخاصة الدول النامية، التي تسعى بنوكها التجارية إلى توفير مصدر سيولة منخفض التكلفة يشكل إذا ما استطاعت استعماله بشكل كفاء مصدرا مهما لربحيتها، ونموها، واستمرار ممارستها لوظائفها المختلفة؛ وتسعى حكوماتها إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية، وتحقيق الاستقرار النقدي وتراكم رأس المال الذي يجنب عرقلة الاقتصاد؛ ويسعى أعضائها الاقتصاديون إلى تحقيق مكاسب مالية مرنة آمنة ومضمونة لا يمكنهم الحصول عليها إلا من خلال إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية.

وقد لا يختلف اثنان حول طبيعة عمل البنوك التجارية المحفوفة بالمخاطر بفعل التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال التي تنتشط ضمنها، خاصة تلك التغيرات التي تحدث على المستوى الكلي، والتي تخرج عن نطاق سيطرتها، فلا يبقى لها إلا أن تتحوط منها، بكشف المؤشرات الاقتصادية الكلية المحددة لنمو الودائع البنكية لديها، ثم بوضع استراتيجيات مناسبة تأخذ في نظر الاعتبار تلك المؤشرات.

على ضوء ما سبق، حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية نمو الودائع البنكية في الجزائر، من خلال تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى هذه الأخيرة أي الودائع البنكية بدلالة التغيرات الحاصلة في مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة (1990-2020). وقد دفعنا البحث عن اجابة لإشكالية الدراسة إلى الوقوف عند عدة نقاط أساسية كانت هدف كل فصل من الوصول، فمن خلال الفصل الأول قمنا بتقديم إطار نظري للودائع البنكية بالتطرق للمفاهيم الأساسية المتعلقة بها، أما الفصل الثاني فخصصناه لعرض محددات الودائع في ظل النظريات الاقتصادية المفسرة للادخار ونتائج الدراسات التجريبية، كما اهتمنا بتحليل واقع الودائع البنكية في الجزائر في الفصل الثالث، أما الفصل الأخير فسعى إلى تحديد العلاقة القياسية بين الودائع البنكية ومحدداتها على المستوى الكلي. ومكنا هذا التسلسل المنهجي في الأفكار إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها يمكن أن نؤكد أو نرفض فرضيات الدراسة المطروحة، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من التوصيات المفيدة لنمو الودائع البنكية بشكل مستدام في الجزائر.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نعرضها على النحو التالي:

1. تجسد الوديعة البنكية العلاقة بين البنك والمدخرين أو أصحاب الفائض المالي، أي الشق الأول من الوساطة المالية فقط. وحتى تتمكن البنوك التجارية من تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة عند توظيف الأموال المودعة لديها، يتعين عليها أن تحدد بشكل دقيق أجل استحقاق الودائع، فتحدد

متطلبات السيولة اللازم توفيرها أمر ضروري لتفادي مشاكل نقص السيولة، إذ أن زيادة حجم الودائع الجارية مقارنة بالودائع الأخرى يعني ضرورة توفير قدر من الاحتياطي النقدي لمواجهة السحوبات على عكس الودائع غير الجارية التي تتطلب قدر أقل من الاحتياطات النقدية وتتيح مجالاً زمنياً أطول لتوظيف الأموال.

2. تنشأ حالة عدم استقرار الودائع البنكية بسبب عوامل ترتبط بدرجة المنافسة بين البنوك التجارية التقلبات الموسمية، التقلبات الاقتصادية، التقلبات طويلة الأمد والفعاليات الحكومية الممارسة في المنطقة التي يعمل فيها البنك التجاري، حيث تعمل هذه العوامل مجتمعة أو كل على حدى على حدوث عمليات سحب وإيداع المتكررة خلال فترة زمنية معينة قبل أن يتم تصفيتها نهائياً من قبل المودع.

3. تختلف طريقة تسعير الودائع البنكية المعتمدة من قبل البنوك التجارية باختلاف أهدافها التسعيرية فتسعير الودائع باستخدام التكلفة الحدية مضافاً إليها هامش الربح يمكن البنك من استرداد كل أو معظم تكاليف خدمة الإيداع ما يسمح بتحقيق هامش ربح محدد؛ بينما تسمح طريقة التكلفة الحدية من تحديد معدل الفائدة الأمثل الذي يمكن البنك من جمع أكبر قدر ممكن من الودائع وتحقيق أقصى ربح ممكن؛ أما طريقة التسعير المستمدة من التغلغل في السوق فتمكنه من تحقيق نمو سريع مقابل هامش فائدة ضئيل؛ في حين تستعمل طريقة تكييف جداول الأسعار حسب شرائح المودعين لتحفيز العملاء على إبقاء أرصدهم فوق الحد الأدنى؛ أما بالنسبة لطريقة التسعير على أساس العلاقة مع العميل وتحقيق أهداف البنك، فالأولى تمكن البنك من الحفاظ على عملائه، أما الثانية فتمكنه من تغيير قاعدة عملائه.

4. الودائع البنكية هي نوع من الادخار وبالتالي فإن جميع النظريات المفسرة للادخار ستكون صحيحة بالنسبة للودائع، أي أن العوامل المؤثرة على نمو الادخار (معدل الفائدة الاسمي، معدل الفائدة الحقيقي، الدخل...) ستأثر أيضاً على نمو الودائع؛ وقد أكدت أغلب نتائج الدراسات التجريبية على دور وأهمية عدة مؤشرات اقتصادية كلية في تحديد نمو الودائع البنكية، ومن أهم هذه المؤشرات نجد: معدل الفائدة على الودائع البنكية، عرض النقود، معدل التضخم، معدل البطالة والنمو الاقتصادي.

5. لمعدل الفائدة أهمية كبيرة في رفع مستويات الودائع البنكية، إذ أن اتخاذ قرار ايداع الأموال لدى البنوك التجارية يتأثر بشكل مباشر بمعدل الفائدة على الودائع المعروض من قبل البنوك، فمعدل الفائدة المرتفع يحفز الأفراد على التخلي عن الاستهلاك الحالي مقابل الحصول على استهلاك أكبر في المستقبل.
6. يؤثر عرض النقد الواسع على الودائع البنكية بطريقة غير مباشرة، فزيادة الأوراق النقدية وشهادات الایداع القابلة للتحويل لدى البنوك، يؤثر بشكل ايجابي على مستوى السيولة البنكية، وهو ما يزيد من ثقة المودعين في النظام البنكي، وهذا ما يؤدي في الاخير إلى زيادة الودائع البنكية.
7. تكمن علاقة التضخم بالودائع البنكية في كونه أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يخلق حافزا لدى الأفراد على زيادة الاستهلاك ويضعف حافز الادخار لديهم كما يبرز أثر التضخم في عملية التآكل الخفي لقيمتها، على اعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي كثيرا ما يكون سالبا، وبالتالي توجد علاقة سلبية غير مباشرة بين التضخم والودائع البنكية.
8. لخصت الدراسات التجريبية العلاقة بين البطالة والتنمية المالية ومن ثم الودائع البنكية على اعتبارها أحد المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية المالية في ثلاث اتجاهات، حيث يتمثل الاتجاه الأول في وجود علاقة عكسية بين البطالة والتنمية المالية، ويتمثل الاتجاه الثاني في وجود علاقة طردية بين المتغيرين، أما الاتجاه الثالث فيؤكد على عدم وجود علاقة بين البطالة والتنمية المالية ومن ثم الودائع البنكية.
9. تدعم فرضية قيادة الطلب التي طرحها Robinson عام 1952 ونتائج الدراسات التجريبية وجود علاقة سببية موجبة متجهة من النمو الاقتصادي إلى تطور القطاع المالي. بمعنى آخر، فإن نمو القطاع الحقيقي بشكل مستمر يسبب زيادة الطلب على الخدمات المالية، وهذا يؤدي بدوره إلى نمو المؤسسات المالية حتى تواكب الطلب المتزايد على الخدمات والأدوات المالية.
10. إن دور البنوك التجارية في تحفيز الطلب على الودائع البنكية في الجزائر لا يزال ضعيفا، حيث اتسمت نسبة مساهمة الودائع إلى الناتج المحلي الاجمالي بالضعف خلال الفترة (1990-2020) وذلك بالنسبة للمؤشرات الثلاثة: الميل المتوسط للايداع البنكي، الميل الحدي للايداع البنكي والمرونة الدخلية للودائع البنكية؛ تدل هذه المساهمة الضعيفة على نقص فعالية الودائع في النشاط الاقتصادي وعلى عدم قدرة السياسات المتبعة من قبل البنوك التجارية على تغيير اتجاه الميل نحو الایداع.

11. شكل القطاع العام أهم الجهات المودعة للودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) وذلك نظرا لضخامة ودائع قطاع المحروقات، فالقانون الجزائري يشترط ايداع عائدات قطاع المحروقات في شكل ودائع تحت الطلب بالعملة المحلية لدى بنك عمومي هو بنك الجزائر الخارجي أي أن جزءا كبير من التغيرات التي تحدث على مستوى الودائع تحت الطلب تفسر من خلال تغيرات أسعار البترول؛ وبالنسبة للودائع لأجل فقد وجدنا أن القطاع الخاص هو الأكثر مساهمة بنسبة تجاوزت 72% من إجمالي الودائع لأجل، يعود السبب وراء ضعف اقبال القطاع العام على ايداع أمواله في شكل ودائع لأجل إلى طبيعتها غير الجارية، التي تستلزم ايداع الأموال لفترة طويلة نسبيا تتناسب عكسيا مع مدى استعداد القطاع العام لتجميد سيولته، كما يتوفر لدى القطاع العام خيارات استثمارية بديلة تتمتع بعائد أعلى وسيولة أكبر مقارنة بالودائع لأجل مثل الاستثمار في شراء سندات حكومية. إضافة إلى ما سبق، يولي القطاع العام أهمية قصوى للحفاظ على قيمة المال العام وذلك بتجنب تعرضها لانخفاض قيمتها اثناء ايداعها لفترة طويلة بسبب التضخم.

12. حسب القطاع المؤسساتي الخاص تعد المؤسسات الخاصة الجهة الأكثر مساهمة في تكوين الودائع تحت الطلب مقارنة بالأسر والجمعيات، وذلك نتيجة حجم الأعمال التجارية التي يجريها القطاع الخاص والتي تسبب حركة مستمرة في الحساب الجاري للمؤسسة وبمبالغ كبيرة مقارنة بودائع قطاع الأسر والجمعيات التي يكون غالبا مصدرها الأساسي هو الراتب الشهري؛ كما أن حاجة الشركات والمؤسسات الخاصة للسيولة من أجل تمويل عملياتها التجارية يدفعها إلى ايداع أموال كبيرة تحت الطلب مقارنة بما يتم ايداعه من قبل الأشخاص الطبيعيين؛ هذا وتعد الخدمات المصرفية المقدمة خصيصا للمؤسسات (السحب على المكشوف، تسهيلات الصندوق) من العوامل المساهمة في جذب ودائع القطاع الخاص الجارية.

13. استحوذت البنوك العمومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) على نسبة كبيرة قدرت بحوالي 87% و 90% من إجمالي الودائع تحت الطلب وإجمالي الودائع لأجل على الترتيب، بينما لم تتجاوز حصة البنوك الخاصة حدود 13% من إجمالي الودائع تحت الطلب 10% بالنسبة للودائع لأجل في دلالة واضحة على تدني قدرة البنوك الخاصة على استقطاب وتحفيز الطلب على الودائع مقارنة بالبنوك العمومية، وعلى ضعف ثقة الأفراد بالبنوك الخاصة والتي تزعزعت بشكل كبير بفعل إفلاس بنك الخليفة.

14. تمثلت تحديات استقطاب الودائع البنكية في العديد من العوامل، منها ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني كضعف معدل الفائدة على الودائع ارتفاع معدل التضخم واتساع السوق الموازي ومنها ما هو متعلق بالجهاز البنكي كضعف الثقة في القطاع البنكي، تدني الخدمات البنكية، عدم تنوع الأوعية الادخارية المتاحة، اهمال وظيفة التسويق ونقص الوعي المصرفي. ولرفع هذه التحديات فإنه من الضروري وضع سياسة ادخارية واضحة المعالم تهدف بشكل أساسي إلى تغيير اتجاهات الميل نحو الایداع البنكي، وذلك لا يتحقق إلا بتوفير المتطلبات اللازمة لإصلاح هيكل الاقتصاد الوطني وهيكل الجهاز البنكي.

15. أوضحت نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل، أن نمو الودائع البنكية في الجزائر يتحدد بشكل طردي ومعنوي بعرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الذي يعكس مستوى السيولة البنكية فمن أهم نتائج تحسن مستوى السيولة البنكية هو تعزيز ثقة المودعين في النظام البنكي وهو ما يؤدي في الاخير إلى زيادة نمو الودائع البنكية؛ وبشكل سلبي ومعنوي بمعدل التضخم الذي يعمل اضعاف القوة الشرائية للنقود، ومن ثم اضعاف حافز الادخار لدى الاعوان الاقتصاديين ومنه الایداع البنكي على اعتباره أحد أشكال الادخار.

16. أوضحت نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ أن محددات نمو الودائع البنكية في الجزائر على المدى القصير هو معدل الفائدة على الودائع، عرض النقد الواسع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل التضخم، على أن يصحح انحراف الودائع البنكية عن قيمتها التوازنية في الفترة (t-1) خلال ما يقارب 332 يوم في الفترة (t).

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

بالنسبة للفرضية الاولى: توجد علاقة طردية ومعنوية للتغير في معدل الفائدة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

النتيجة الأولى: برهنت نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل أن معدل الفائدة على الودائع لم يحظ بالمعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 5% رغم علاقته الطردية بالمتغير التابع، وهذا راجع إلى إمكانية وجود عوامل دينية واجتماعية وثقافية قد تحبط دور معدل الفائدة في تحفيز نمو الودائع البنكية في

الجزائر، وبالتالي لم يكن له تأثير ملموس على حجم الودائع البنكية في الجزائر خلال (1990-2020) وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

النسبة للفرضية الثانية: توجد علاقة طردية ومعنوية للتغير في عرض النقود على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

النتيجة الثانية: برهنت نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل أن نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020) يتأثر بالتغير في عرض النقود ممثلا بنسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي، حيث توجد علاقة طردية ومعنوية بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5% فتغير نسبة المعروض النقدي بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الاجمالي بـ 1% يساهم في زيادة نمو الودائع البنكية بمقدار 6.728407 %، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: توجد علاقة عكسية ومعنوية للتغير في معدل التضخم على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

النتيجة الثالثة: برهنت نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل أن نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020) يتأثر بالتغير في معدل التضخم، حيث توجد علاقة عكسية ومعنوية بين المتغيرين عند مستوى معنوية 5%، فتغير معدل التضخم بـ 1% يساهم في تراجع نمو الودائع البنكية بمقدار 7.478981 %، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

بالنسبة للفرضية الرابعة: توجد علاقة عكسية ومعنوية للتغير في معدل البطالة على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

النتيجة الرابعة: برهنت نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل أن معدل البطالة لم يحظى بالمعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 5% رغم العلاقة العكسية بالمتغير التابع، وبالتالي فإن التوجه الذي يدعم علاقة سببية بين البطالة والتنمية المالية يتوافق مع حالة الجزائر، وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

بالنسبة للفرضية الخامسة: توجد علاقة طردية ومعنوية للتغير في معدل النمو الاقتصادي على نمو الودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

النتيجة الخامسة: برهنت نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل أن التغير في معدل النمو الاقتصادي ممثلا بالنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لم يحظ بالمعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 5% رغم العلاقة الطردية بالمتغير التابع، وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

مقترحات الدراسة:

- ايجاد أساليب أخرى لتعبئة الودائع البنكية خلاف معدل الفائدة: توصي الدراسة بعدم جدوى اعتماد معدل الفائدة في جذب الودائع البنكية في الجزائر، وذلك بحكم تعاليم الشريعة الاسلامية الراضة للتعامل بالفائدة أخذا وعطاء؛ لذا يصبح من الضروري التوجه نحو إنشاء أوعية ادخارية تقوم على أساس المشاركة في الأرباح كبديل للأوعية الادخارية الربوية لظرا تتمتع به من قبول لدى المواطن الجزائري، وذلك لا يتحقق إلا بالتوسع في انشاء شبائك اسلامية على مستوى البنوك التجارية وبالتوسع في انشاء بنوك اسلامية تراعي الاحتياجات المختلفة لأصحاب الفائض المالي. كما يعد التقييس من الوسائل المهمة المطروحة كبديل لمعدل الفائدة، ففكرة التقييس تقوم على مبدأ انشاء أوعية ادخارية يعاد تقييمها على أساس رقم قياسي يسمح بالحفاظ على قوتها الشرائية ويمنع التآكل الخفي لقيمتها.

- العمل على توفير مناخ ادخاري ملائم: ويتم ذلك من خلال علاج التضخم عن طريق السياسة النقدية التي تركز على ضبط معدل الزيادة في المعروض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي، باستخدام مجموعة من الأدوات كمعدل إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني عمليات السوق المفتوحة. هذا وقد أسفرت نتائج تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر إلى أنه لا يعود فقط إلى أسباب نقدية، وإنما يعد أيضا من النوع الهيكلي، لذا يجب على الحكومة محاربة الاحتكار الذي يعيق عمل الأسواق، تنويع الناتج لخلق سلع وخدمات تمكن العرض الكلي من مواجهة الطلب الكلي وتنويع الصادرات خارج المحروقات. إن هذه الجهود من شأنها تحقيق ثبات نسبي في قيمة النقود والتخفيف من حدة التضخم الذي يعد المحدد الرئيسي لنمو الودائع البنكية في الجزائر.

- ضرورة استقطاب الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك: بعد قيام بنك الجزائر بتحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك بدرجة تقترب كثيرا من حجمها الحقيقي كخطوة أولى، لا بد من العمل على إعادة بعث قاعدة الزامية التعامل بالشيك البنكي في المعاملات التجارية التي تساوي أو تفوق

500 ألف دينار جزائري، و 5 مليون دينار بالنسبة للمعاملات المتعلقة بالعقارات، كما أن تشجيع فتح الحسابات البنكية للمواطنين وتسهيل عمليات السحب والدفع، أمران ضروريان لامتناس بعض من السيولة المكتنزة لدى الافراد.

- وضع استراتيجية مرنة لجذب الودائع البنكية: حيث يجب أن تهدف هذه الاستراتيجية بشكل أساسي إلى تعبئة أموال صغار المودعين -القطاع العائلي- وذلك من خلال تقديم التحفيزات والضمانات اللازمة لتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، على أن تأخذ هذه الاستراتيجية في نظر الاعتبار محددات نمو الودائع البنكية، حتى تتمكن من الاستجابة للتغيرات الاقتصادية الحاصلة بطريقة مرنة.
- توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين: بالرغم من وجود اطار قانوني يضمن تعويض المودعين في حالة افلاس البنك -نظام ضمان الودائع- إلا أن الإشكال يبقى دائما في مدى فعاليته في تحقيق استقرار النظام المصرفي، وفي هذا الاطار تجدر الاشارة إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للصندوق حتى يتمكن من تشخيص المشاكل وتقديم الحلول لمنع افلاس البنوك، إعادة النظر في السقف الاقصى الممنوح للتعويض والمقدر بمليوني دينار جزائري والعمل على رفعه.

آفاق الدراسة:

يشكل موضوع محددات نمو الودائع البنكية مجال بحث واسع بسبب تشعب وتعدد المؤشرات المؤثرة على حجم الودائع، ومن خلال دراستنا هذه التي ركزت على جانب واحد وهو الجانب الكلي ودراسة حالة واحدة هي حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وبناءا على النتائج المتوصل إليها نرى أن الموضوع لا يزال يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة، لذلك نقترح بعض الجوانب التي لم تعالجها هذه الدراسة لتكون موضوع بحث مستقبلا:

- المحددات الاقتصادية الجزئية لنمو الودائع البنكية في الجزائر.
- المحددات الاقتصادية لنمو الودائع البنكية - دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي-
- العلاقة السببية بين المؤشرات الاقتصادية ونمو القطاع المالي -دراسة حالة الجزائر-
- استراتيجيات تنمية موارد القطاع البنكي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

والله رب العالمين

❖ قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية ↗

قائمة المراجع باللغة الاجنبية ↗

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

1.1. المعاجم

(1) محمد رواس قلعجي. (1999). معجم لغة الفقهاء. باب الهمزة، اخفاء- ادراك. بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

2.1. الكتب

(2) ابدجمان مايكل، و ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور. (1999). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة. الرياض: دار المريخ للنشر.

(3) أحمد بلودنين. (2009). الوجيز في القانون البنكي الجزائري. الجزائر: دار بلقيس.

(4) أحمد محمد البرزنجي، مخلص جدوع الشمري، و نبراس جاسم الجابري. (2019). التسويق المصرفي. بغداد: مطبعة المنهج للنشر والتوزيع.

(5) أحمد محمد عادل عبد العزيز. (2016). الفائدة والتضخم (بين النظرية والواقع). الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

(6) انطوان الناشف، و خليل الهندي . (1998). العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الأول. بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب.

(7) إياد عبد الاله خنفر، خالد توفيق العساف، و عبد الفتاح العزام. (2015). التسويق المصرفي مدخل معاصر. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

(8) بسام الحجار ، و عبد الله رزق. (2014). الاقتصاد الكلي (الإصدار الطبعة الثانية). بيروت: دار المنهل اللبناني.

(9) بن علي بلعزوز. (2006). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- 10) حسن أحمد عبد الرحمان. (2011). البنوك. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- 11) حسين أحمد الحسين الغزو. (2017). النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات. إريد: عالم الكتب الحدث للنشر والتوزيع.
- 12) حسين أحمد الحسين الغزو. (2017). النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات. إريد: عالم الكتب الحدث للنشر والتوزيع.
- 13) رفاه شهاب الحمداني. (2014). نظرية الاقتصاد الكلي: مقدمة رياضية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 14) سامر جلدة. (2009). البنوك التجارية التسويق المصرفي. عمان: دار أسامة للنشر.
- 15) سليمان بوفاسة. (2018). أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 16) سليمان ناصر. (2012). التقنيات البنكية وعمليات الائتمان. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 17) صالح خصاونة. (2000). مبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دائرة المكتبة الوطنية.
- 18) الطاهر لطرش. (2010). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 19) عبد القادر محمد عطية . (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 20) عبد المطلب عبد المجيد. (2015). التسويق المصرفي مدخل اقتصادي. الاسكندرية: الادار الجامعية.
- 21) عبد المطلب عبد المجيد. (بدون سنة نشر). البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الاسكندرية: الدار الجامعية.

- (22) علي سيد اسماعيل. (2018). مصادر توفير السيولة في البنوك الاسلامية. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- (23) عمر صخري. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (24) فائق محمود الشماع. (2011). الابداع المصرفي والابداع النقدي -دراسة قانونية مقارنة- الجزء الاول. عمان: دار الثقافة.
- (25) مجدي شكري قسط. (2018). الادارة الحديثة للبنوك التجارية. الاسكندرية: دتر التعليم الجامعي.
- (26) محروس حسن. (بدون سنة نشر). إدارة المنشآت المالية الجزء الأول البنوك التجارية. <https://www.kotobarabia.com> كتب عربية.
- (27) محمد الشريف إمان. (2010). محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (الإصدار الجزء 3، الطبعة 2). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- (28) محمد الصيرفي . (2016). إدارة العمليات المصرفية العادية -غير العادية-الإلكترونية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- (29) محمد الصيرفي. (2007). إدارة المصارف. الاسكندرية: دار الوفاء لندنيا للطباعة والنشر.
- (30) محمد سعيد أنور سلطان. (2005). إدارة البنوك. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- (31) محمد شيخي. (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. عمان: الحامد.
- (32) محمد فتحي البديوي. (2012). إدارة البنوك. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.
- (33) محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز، و أسامة أحمد الفيل. (2015). مبادئ الاقتصاد الكلي. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- (34) مصطفى يوسف كافي. (2017). التسويق المصرفي. قسنطينة: ألفا للوثائق.

- (35) مفيد عبد اللاوي. (2007). محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية. الوادي: مطبعة مزوار.
- (36) منير ابراهيم هندي. (2008). إدارة المنشآت المالية وأسواق المال. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- (37) منير ابراهيم هندي. (2015). إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات. الاسكندرية: مكتبة العربي الحديث.
- (38) منير محمد الجنيهي، و ممدوح محمد الجنيهي. (2000). أعمال البنوك. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- (39) هوارى معراج، و أحمد امجدل. (2008). التسويق المصرفي. الجزائر: دار المحمدية العامة.
- (40) يوسف أبو فارة. (2013). سياسات التسعير. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

3.1. المذكرات والأطروحات:

- (41) أحمد سلامي. (2014- 2015). الإدخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح .
- (42) حسيبة مفلح. (2019- 2020). أثر الوساطة المالية على تعبئة الإدخار في الجزائر -دراسة تحليلية استشرافية-. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرن قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- (43) حميد مقراني. (2014- 2015). أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988- 2012). رسالة ماجستير، جامعة امحمد بوقرة. بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، الجزائر.

- 44) رانيا خليل أبو سمرة. (2007). تطوير سياسة الوائع المصرفية في ظل نظرية ادارة الخصوم دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير. الجامعة الاسلامية بغزة كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين.
- 45) رضا بهاتي . (2020- 2021). محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية حالة: الجزائر، تونس، المغرب -دراسة تحليلية قياسية- 1990 - 2017. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادي، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة.
- 46) عبد الصمد بن عبد الرحمان. (2020- 2021). التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة جيلالي ليايس -سيدي بلعباس-.
- 47) عبد القادر زيتوني . (2009- 2010). محددات إدخار القطاع العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970 - 2008. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-.
- 48) علي عدنان أبو عودة. (نوفمبر، 2010). أهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة نسعير الخدمات المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة: الجامعة الاسلامية.
- 49) عمير حمه. (2018- 2019). النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر -دراسة قياسية-. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة إحصاء وإقتصاد تطبيقي، الجزائر: جامعة باجي مختار -عنابة.

(50) محمد ناصف. (2013- 2014). أثر سعر الفائدة على التدفقات المالية إلى دول شمال إفريقيا - حالة الجزائر ومصر-. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : تحليل اقتصادي. الشلف، جامعة حسيبة بن بو علي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

(51) نصر الدين بوعمامة. (2017). محددات العرض النقدي وسبل التحكم فيه -مع دراسة لحالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

(52) الياس ندور. (2017). العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف -دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا-. رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية. دمشق، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، سوريا.

4.1. القوانين، الأوامر والمراسيم:

(53) الأمر 11/03 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 الصادر في 27 غشت 2003.

(54) النظام رقم 04/97 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17 الصادر في 25 مارس 1998.

(55) القانون المدني، باب الفصل الثالث الوديعة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 2007.

(56) المقرر رقم 01/17 المؤرخ في 2 يناير 2017، المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02 الصادر في 11 يناير 2017.

(57) النظام رقم 03/20 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 24 مارس 2020

5.1. المجالات والدوريات:

- (58) أحمد سلامي، و عبد الحق بن تقات. (2017). استقطاب الودائع لدى الجهاز المصرفي الجزائري بين التحديات وفرص النجاح. مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 2 (العدد 4)، 228-247.
- (59) أحمد سلامي، و محمد شيخي. (2008). تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005. مجلة الباحث (العدد 06)، 129-148.
- (60) أحمد محمد فهمي، و ابراهيم عامر حسن. (2014). تسعير الخدمات المصرفية وأثره في الربحية (بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة). مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9 (العدد 28)، 237-258.
- (61) أحمد محمد يوسف. (2020). أثر سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم على سلوك الودائع في سوق النقد المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11 (العدد 03 الجزء الثاني)، 1155-1176.
- (62) إلهام خزعل ناشور. (2021). تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 (العدد 25)، 01-22.
- (63) إلياس بوزيدي. (2020). قراءة في أحكام نظام رقم 20-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية. مجلو نوميروس الاكاديمية، المجلد 1 (العدد 2)، 236-255.
- (64) أمينة النعماوي، علي يوسفات، و عبد المجيد بابا أحمد. (2018). تقييم مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016). مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 01 (العدد 01)، 9-17.
- (65) أنيسة سدره. (2019). نظام ضمان الودائع المصرفية: بين التأييد والمعارضة -دراسة حالة الجزائر وفق آخر المستجدات لسنة 2018-. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15 (العدد 21)، 329-340.

- (66) بشار بس. ع. (2018). أثر سعر الفائدة في الموازنة العامة العراقية للمدة 2015-1990. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 10 العدد 4 -287-317.
- (67) بن علي بلعوز. (2008). مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي: نظام حماية الودائع والحوكمة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (العدد 5)، 107-128.
- (68) جمال سويح، و علال بن ثابت. (ديسمبر، 2020). دراسة تحليلية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6 (العدد 2)، 98-111.
- (69) حسام خضور. (2015). أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والرسات العلمية _سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37 (العدد 4)، 379-400.
- (70) حمزة داودي. (2021). إشكالية الثقة في القطاع المصرفي الجزائري. مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 05 (العدد 03)، 4-24.
- (71) سليمان بن بوزيد. (جزان، 2022). الوعي المصرفي لدى الفرد الجزائري: دراسة استقصائية في أسباب عدم التبنّي وسبل التفعيل. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6 (العدد 2)، 22-41.
- (72) عبد الحكيم قلوب، و الغالي بن ابراهيم. (2020). تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016/2030). مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، المجلد 09 (العدد 01)، 50-66.
- (73) عبد العزيز برنه، و محمد الأمين شربي. (أفريل، 2021). تغيرات سعر الفائدة وأثره على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، 114-131.

- 74) عبد العزيز طيبة، و محمد بن مريم. (2020). دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21(العدد 01)، 47- 82.
- 75) عبد الكريم المومن. (2022). قياس أثر عجز الموازنة العامة على معدل التضخم بالجزائر للفترة (1980-2020). مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 5(العدد 2)، 60- 77.
- 76) عبد القادر بريس. (2004). أهمية ودور نظام التأمين على الودائع -مع إشارة إلى حالي الجزائر- . ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية -واقع وتحديات- (الصفحات 91-99). الشلف: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف.
- 77) عبد اللطيف مصيطفى، و محمد بن بوزيان . (افريل، 2006). مؤشرات قياس أداء النظام البنكي الجزائري. *Les Cahier du MECAS*، المجلد 2(No 2)، 312- 321.
- 78) عبر الرزاق جبار. (ديسمبر، 2011). تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري. أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 5(العدد 10)، 26- 44.
- 79) علي بودلال . (مارس، 2018). اعتماد وسائل الدفع الالكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري. اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 3(العدد 1)، 217- 225.
- 80) علي بوعبد الله، و شريف بوقصبة. (2018). أثر تقلبات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016). مجلة الباحث، 18(01)، 121 - 134.
- 81) عمار ياسين اوسيف، و شافية شاي. (يونيو، 2020). الشمول المالي في الجزائر: الواقع، المعوقات والحلول. الاقتصاد الاسلامي العالمي(العدد 97)، 120-137.
- 82) كلثوم بن قراش. (2021). آليات حماية الودائع المصرفية النقدية في التشريع الجزائري. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 7(العدد 02)، 337- 353.

- (83) لامياء حرباش. (2017). النظام القانوني للوديعة النقدية البنكية وإشكالية حماية المودعين في التشريع الجزائري. بحوث، المجلد 11 (العدد 1)، 129-155.
- (84) مسعودة بقباق، و عبد الخالق أودينة. (2018). قراءة في مؤشر القدرة التنافسية العالمي باستخدام طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية (ACP) -دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لسنة 2016-. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 106-127.
- (85) مشير الوردى. (2021). المحددات الاقتصادية لادخار العائلات الجزائرية لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1987-2019). الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02 (العدد 06)، 248-266.
- (86) مليكة زغيب، و حياة نجار . (2004). النظام البنكي الجزائر: تشخيص الواقع وتحديات المستقبل. ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -الواقع والتحديات- ، (الصفحات 398-407).
- (87) ميثاق هاتف عبد السادة الفتلاوي، بلال نوري سعيد الكروي، و سعدي أحمد حميد. (بلا تاريخ). رأس المال اللمتلك والودائع ودورها في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف دراسة مقارنة بين مصرفي الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار. أهل البيت، العدد 10، 135-153.
- (88) نبيلة كردي. (جوان، 2018). التكيف القانوني للوديعة المصرفية النقدية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9 (العدد 2)، 850-861.
- (89) وليد بشيشي، و سليم مجلخ. (2016). تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية. حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 30 (العدد 2)، 40-63.
- (90) الويزة أوصغيرة. (ديسمبر، 2018). استراتيجيات جذب الودائع في البنوك التجارية وأثرها على نشاطها، دراسة مقارنة بين بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08 (العدد 15 مكرر)، 86-107.

91) الياس ميدون. (2020). الادخار بين أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي والنظريات الوضعية. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20 (العدد 02)، 72 - 90.

92) يوسف خنيش، و هشام لبزة. (2022). اختبار التكامل المتزامن بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2016). مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05 (العدد 01)، 309 - 331.

5.1. التقارير والنشریات:

93) بنك الجزائر. (2013). التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

94) بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

95) بنك الجزائر. (2021). التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

96) بنك الجزائر. (جويلية 2018). التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

97) صندوق النقد العربي. (أغسطس 2020). تقرير آفاق الاقتصاد العربي.

98) محمد لكصاسي. (2010). التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010 عرض التقرير السنوي

2010

99) MENA FATf. (2017). غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية. مملكة البحرين: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

2. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1.2. الكتب

100) andrew, B., ben, S., & dean, c. (2011). macroeconomics (éd. 7 edition). new york: pearson.

101) bernard , b., & yves, s. (2009). initiation à la macroéconomie. paris: DUNOD.

- 102) bernard, b., & Yves , s. (2002). **initiation à la marcoéconomie** (éd. 8 ed). Paris: Dunod.
- 103) chatfield, c. (2003). **The Analysis of Time Series An Introduction** (éd. 6th edition). London: CHAPMAN & HALL/CRC.
- 104) David E, O. (2004). **the basics of economics**. london: GREENWOOD PRESS.
- 105) Dornbusch, R., fischer, S., & Startz, R. (2011). **Marcoeconomics** (éd. 11 ed). New York: McGraw-Hill.
- 106) Ennew, C., & Waite, n. (2007). **financial services marketing**. london, Great Britain: Butterworth-Heinemann.
- 107) Greenlaw, s., & Shapiro, d. (2018). **principles of macroeconomics 2e**. texas: openstax.
- 108) Gujarati, D. (2011). **Econometrics by example**. London: Palgrave Macmillan.
- 109) Jeff, M. (2013). **Financial markets and institutions** (éd. 11th edition). Canada: Cengage Learning.
- 110) Jeffrey, P. (2010). **theories of consumption and saving**. economics 314 coursebook.
- 111) jim, s. (2008). **A "HOW-TO" GUIDE: FINDING AND INTERPETING GDP STATISTICS**. Canadian Centre for Policy Alternatives.
- 112) N. Gregory, M. (2009). **Marcoeconomics**. New York: Worth Publishers.
- 113) O'sullivan, A., Sheffrin, S., & Petez, S. (2014). **Macroeconomics: principles, applications, and tools** (éd. 8 ed). new jersey: pearson.
- 114) peter s, r., & sylvia c, h. (2010). **bank management & financial services**. new york: Mc Graw Hill.
- 115) Pierre , R. (2010). **Croissance et crises - Analyse économique et historique**, chapitre 1: La croissance présentation d'un processus complexe. paris: Pearson.

- 116) Walsh, Carl E;. (2017). **monetary theory and policy** (éd. 4th ed). london: The MIT Press.
- 117) William, M., L. Randall , W., & Watts, M. (2019). **Macroeconomics**. London: Red Globe Press.
- 2.2. المجلات والدوريات:
- 118) Acaravci, S., Ozturk, I., & Aaravci, A. (2009). **Financial development and economic growth: literature survey and empirical evidence From sub-saharan african countries**. *SAJEMS*(No 1), 11- 28.
- 119) Akhtar, B., & Waheed, A. (2017). **Determinants of Deposits in Conventional and Islamic Banking: A Case of an Emerging Economy**. *International Journal of Emerging Markets*, 12(2), 1- 22.
- 120) Ali, S., Eldaw, K., Alsmadi, M., & Almarashdeh, I. (2019). **Determinants of deposit of commercial banks in Sudan: an empirical investigation (1970- 2012)**. *Int. J. Electronic finance*, vol.9(No. 3), 230- 255.
- 121) Altin, T., & Hysen, H. (2016, July). **The impact of interest rate on bank deposit: evidence from the albanian banking sector (Jan 2005- Dec 2014)**. *Academic Journal of Interdisciplinary studies*, vol 5(No 2), 257- 266.
- 122) Awdeh, A. (2012). **Banking Sector Development and Economic Growth in Lebanon**. *International Research Journal of Finance and Economics*, vol 100, 53- 62.
- 123) Carroll, C., & Weil, D. (1994, June). **Saving and growth: a reinterpretation**. *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, Vol.40, 133- 192.
- 124) Carroll, C., Jody, O., & Well, D. (2000, June). **Saving and Growth with Habit Formation**. *THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW*, Vol. 90(No. 3), 341- 355.
- 125) Ferrouhi, E. (2017). **DETERMINANTS OF BANK DEPOSITS IN MOROCCO**. *MaghrebReview of Economics and Management*, Vol 4(No. 1), 23- 26.

- 126) Fisnik, M., & Rufi, o. (2019). **The impact of macroeconomic factors on the level of deposits in the banlikng sector, an empirical analysis in the western Balkan countries.** *Journal of accounting, finance and auditing studies, vol.5(No. 3), 16- 29.*
- 127) Hallam, D., & Zanolli, R. (1993). **Error correction models and agricultural supply response***. *European Review of Agricultural Economics, vol 20(No. 2), 151- 166.*
- 128) hasan, r., samreen, h., & atiya, s. (2017). **THE EFFECTS OF INTEREST RATE, ON SAVINGS AND DEPOSITS IN PAKISTAN.** *International Journal of Business and General Management (IJBGM), Vol. 6(No 6), 67- 74.*
- 129) Ibrahim, N. Y., & Aziza, H. A. (2020). **Factors determining bank deposit growth in Turkey: an empirical analysis.** *rajagiri managment journal, vol. 14(No. 2), 121-132.*
- 130) Jario, p. c., & william , B. m. (2009). **The relevance of duesenberry consumption theory: an applied case to latin america.** *revista de economia del caraibe(N°4), 19- 36.*
- 131) Jarvinen, R. (2014). **Consumer trust in banking relationships in Europe.** *nternational Journal of Bank Marketing, vol 32(No 6), 551-566.*
- 132) Jonas, K. K. (2018). **Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels.** 1- 55.
- 133) Jouini, J. (2016). **Economic growth and savings in Saudi Arabia: empirical evidence from cointegration and causality analysis.** *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, 1- 18.*
- 134) Kumar , S., & Chauhan, S. (2015). **The impact of commercial deposit in banks with GDP in the context with pradhan Mantri Jan Dhan Yojna.** *BVIMSR's J Manage Res, vol 7(No 1), 53- 59.*
- 135) Kumara, R., & Mittal, R. (2004). **Trust and its determinants in the internet banking: a study of private sector banks in India.** *Decision, Vol 31(No 1), 73- 96.*

- 136) larbi-siaw, o., & lawer, p. a. (2015). **Determinants of Bank Deposits in Ghana: A Cointegration Approach**. *Asian Journal of economic and empirical research*, vol 2(No 1), 1- 7.
- 137) Liang, H.-Y., & Reichert , A. (2006). **The Relationship between economic growth and Banking sector development**. *Banks Bank Syst*, vol 1(No 2), 19- 35.
- 138) Nesru , K. B., & Mekonnen , K. Y. (2022). **Deposit mobilization and its determinants: evidence from commercial banks in Ethiopia**. *Banke and Yitayaw Future Business Journa*, 8(32), 1-10.
- 139) Nyasha, S., Odhiambo, N., & Musakwa, M. (2022). **Bank Development and Unemployment in Kenya: An Empirical Investigation**. *Managing Global Transitions*, 20(2), 85- 107.
- 140) otu, l., & peter , a. l. (2015). **Determinants of Bank Deposits in Ghana: A Cointegration approach**. *asian journal of economics and empirical research*, vol. 2(No. 1), 1- 7.
- 141) Saba , M., & Danish, A. S. (2017, january 29). **Effect of interest rate on bank deposits: evidences from islamic and non- islamic economies**. *future busness journal*, 1-8.
- 142) Safiat, A. A., Kamal , E. I., Mutasem K, A., & Ibrahim , A. (2019). **Determinants of deposit of commercial banks in Sudan: an empirical investigation (1970–2012)**. *Int. J. Electronic Finance*, 9(3), 230- 255.
- 143) Sako, M. (1997, March). **Does Trust Improve Business Performanse ?** chapter 4, 1-39. Industrial relations Department, London.
- 144) sellami, a., bentafat, a., & rahmane, a. (2020). **MEASURING THE IMPACT OF DOMESTIC SAVING ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA USING ARDL MODEL**. *Les cahiers du cread*, vol 36(No 4), 77- 110.
- 145) SERHAN , Ç., & BEIN, M. (2017). **The Relationship between Financial Development and Unemployment in Selected Countries of the European Union**. *European Review*, 25(2), 1- 13.

- 146) Siyanbola, t. t., sobande, d., & adedeji, s. b. (2012). **EFFECT OF INTEREST RATE DEREGULATIONS ON BANKS DEPOSIT MOBILIZATION IN NIGERIA.** *international journals of marketing and technology*, Vol. 2(No.9), 194 - 203.
- 147) sudin , h., & wan nursofiza, w. (2005, june). **determinants of islamic and conventional deposits in the malaysian banking system.** *working paper . the annual global finance conference 26- 29 june 2005.*
- 148) Tahir, M. (2008). **An Investigation of the Effectiveness of Financial Development in Pakistan.** *The Lahore Journal of Economics*, 13(2), 27- 44.
- 149) wasurum, e., amini, m.-a. c., & leera, k. (2021). **institutions and economic growth in nigeria.** *social science review*, vol 1(No. 2).

3.2. التقارير والنشریات:

- 150) Banque D'Algerie. (s.d.). **Brochure sur L'inclusion financiere.** Algerie.
- 151) Cartas, J., & Harutyunyan, A. (2016). **Money, Liquidity, Credit, and Debt.** International Monetary Fund.
- 152) Ilo. (2004). **consumer price index manual: theory and practice.** Geneva: International Labour Organization/International Monetary Fund/Organisation for Economic Co-operation and.
- 153) k. selvavinayagam. (1995, june). **financial analysis of banking institutions.** *FAO investment center occasional paper series No.1.*
- 154) la banque d'algerie. (2009). **Rapports annuels de la banque d'algerie.**
- 155) loukal, m. (2018). **Note aux Banques et Etablissements financiers N° 01/2018 du 14/02/2018.** banque d'algerie.
- 156) schwab, k. (2019). **The Global Competitiveness Report. Geneva: world economic forum.**

4.2. مواقع الانترنت:

- 157) IHSEviews. (2017, april 3). *AutoRegressive Distributed Lag (ARDL) Estimation. Part 1 - Theory.* Consulté le octobre 15, 2022, sur [views econometric analysis insight blog:](#)

<https://blog.eviews.com/2017/04/autoregressive-distributed-lag-ardl.html>
consulter le : 11/04/2023 15 :15.

158) World bank <https://www.worldbank.org/en/country/algeria> .

❖ الملاحق

1. نتائج الميل المتوسط للايداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)
2. نتائج الميل الحدي للايداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)
3. نتائج المرونة الداخلية للودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)
4. نتائج نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)
5. تطور الودائع حسب نوع الوديعة في لجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)
6. تطور الودائع حسب الجهة المودعة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)
7. تطور الودائع حسب الجهة المودع لديها في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)
8. بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

الملحق رقم (01): نتائج الميل المتوسط للايداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

السنوات	اجمالي الودائع البنكية (1)	الودائع لأجل (2)	النتائج المحلي الاجمالي(3)	الميل المتوسط لإجمالي الودائع $100 \times ((3) \div (1)) = (4)$	الميل المتوسط للودائع لأجل $100 \times ((3) \div (2)) = (5)$
1990	178.469	72.923	8700	2.05%	0.84%
1991	223.387	90.276	8590	2.60%	1.05%
1992	287.024	146.183	8750	3.28%	1.67%
1993	369.455	180.522	8560	4.32%	2.11%
1994	444.132	247.68	8490	5.23%	2.92%
1995	491.230	280.455	8810	5.58%	3.18%
1996	559.987	325.958	9170	6.11%	3.55%
1997	667.781	409.948	9270	7.17%	4.42%
1998	1113.660	766.09	9740	11.43%	7.87%
1999	1252.542	884.167	10050	12.46%	8.80%
2000	1441.852	974.35	10440	13.81%	9.33%
2001	1789.508	1235.006	10750	16.65%	11.49%
2002	2127.359	1485.191	11350	18.74%	13.09%
2003	2442.948	1724.043	12170	20.07%	14.17%
2004	2750.372	1577.456	12690	21.32%	12.43%
2005	2960.568	1736.164	13440	22.03%	12.92%
2006	3516.537	1766.105	13670	25.72%	12.92%
2007	4517.356	1956.55	14130	31.97%	13.85%
2008	5161.887	2214.968	14470	35.67%	15.31%
2009	4731.820	2228.894	14710	32.17%	15.15%
2010	5394.999	2524.281	15230	35.42%	16.57%
2011	6283.280	2787.488	15680	40.07%	17.78%
2012	6688.300	3331.5	16210	41.26%	20.55%
2013	7229.200	3691.7	16660	43.39%	22.16%
2014	8548.800	4083.8	17300	49.24%	23.61%
2015	8335.000	4443.3	14940	46.46%	24.77%
2016	8141.500	4409.3	18510	43.98%	23.82%
2017	9207.500	4708.5	18750	49.11%	25.11%
2018	10113.100	5232.6	18960	53.34%	27.60%
2019	9844.400	5531.4	19150	51.41%	28.88%
2020	9871.100	5757.8	18170	54.58%	31.69%

المصدر: - (1) و (2) النشرة الاحصائية لبنك الجزائر (1962 - 2020)

- (3) من احتساب الطالبة.

الملحق رقم (02): نتائج الميل الحدي للايداع البنكي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

الميل الحدي للايداع البنكي (2) ÷ (1) = (3)	التغير في الناتج المحلي الاجمالي (2)	التغير في اجمالي الودائع البنكية (1)	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الودائع البنكية	السنوات
/	/	/	8700	178.469	1990
0.40835-	110-	44.918	8590	223.387	1991
0.397731	160	63.637	8750	287.024	1992
0.43385-	190-	82.431	8560	369.455	1993
1.06681-	70-	74.677	8490	444.132	1994
0.147181	320	47.098	8810	491.230	1995
0.190992	360	68.757	9170	559.987	1996
1.04794	100	104.794	9270	667.781	1997
0.955062	470	448.879	9740	1113.660	1998
0.448006	310	138.882	10050	1252.542	1999
0.48541	390	189.31	10440	1441.852	2000
1.121471	310	347.656	10750	1789.508	2001
0.563085	600	337.851	11350	2127.359	2002
0.384865	820	315.589	12170	2442.948	2003
0.504662	520	262.424	12690	2750.372	2004
0.340261	750	255.196	13440	2960.568	2005
2.417257	230	555.969	13670	3516.537	2006
2.175693	460	1000.819	14130	4517.356	2007
1.895679	340	644.531	14470	5161.887	2008
1.79195-	240	430.067-	14710	4731.820	2009
1.275344	520	663.179	15230	5394.999	2010
1.973958	450	888.281	15680	6283.280	2011
0.764189	530	405.020	16210	6688.300	2012
1.202	450	540.900	16660	7229.200	2013
2.014531	640	1289.300	17300	8548.800	2014
0.28672-	640	183.500-	14940	8335.000	2015
0.33947-	570	193.500-	18510	8141.500	2016
4.441667	240	1066	18750	9207.500	2017
4.312381	210	905.6	18960	10113.100	2018
1.41421-	190	268.7-	19150	9844.400	2019
0.07398-	980-	72.5	18170	9871.100	2020

المصدر: (3) من احتساب الطالبة.

الملحق رقم (03): نتائج المرونة الداخلية للودائع البنكية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

السنوات	اجمالي الودائع البنكية	الناتج المحلي الاجمالي	النمو في اجمالي الودائع البنكية (1)	النمو في الناتج المحلي الاجمالي (2)	الميل الحدي للايداع البنكي (2) ÷ (1) = (3)
1990	178.469	8700	/	/	/
1991	223.387	8590	0.251685	0.01264-	19.906-
1992	287.024	8750	0.284873	0.018626	15.29414
1993	369.455	8560	0.287192	0.02171-	13.2259-
1994	444.132	8490	0.202127	0.00818-	24.7173-
1995	491.230	8810	0.106045	0.037691	2.813508
1996	559.987	9170	0.139969	0.040863	3.425354
1997	667.781	9270	0.187136	0.010905	17.16042
1998	1113.660	9740	0.675228	0.050701	13.3178
1999	1252.542	10050	0.124708	0.031828	3.918236
2000	1441.852	10440	0.151141	0.038806	3.894778
2001	1789.508	10750	0.241118	0.029693	8.120221
2002	2127.359	11350	0.188795	0.055814	3.382585
2003	2442.948	12170	0.148348	0.072247	2.05335
2004	2750.372	12690	0.107421	0.042728	2.514065
2005	2960.568	13440	0.094329	0.059102	1.596053
2006	3516.537	13670	0.187791	0.017113	10.97355
2007	4517.356	14130	0.284604	0.03365	8.457676
2008	5161.887	14470	0.142679	0.024062	5.929564
2009	4731.820	14710	0.08332-	0.016586	5.02325-
2010	5394.999	15230	0.140153	0.03535	3.964714
2011	6283.280	15680	0.164649	0.029547	5.572453
2012	6688.300	16210	0.06446	0.033801	1.907042
2013	7229.200	16660	0.080873	0.027761	2.91321
2014	8548.800	17300	0.178346	0.038415	4.642573
2015	8335.000	14940	0.02154-	0.036994	0.58229-
2016	8141.500	18510	0.02322-	0.031773	0.73067-
2017	9207.500	18750	0.130934	0.012966	10.09829
2018	10113.100	18960	0.098355	0.011200	8.781661
2019	9844.400	19150	0.02657-	0.010021	2.65136-
2020	9871.100	18170	0.007365	0.05117-	0.14391-

المصدر: (3) من احتساب الطالبة.

الملحق رقم(04): نتائج نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

الودائع إلى عرض النقد الواسع $100 \times ((2) \div (1)) = (3)$	المعرض النقدي الواسع (2)	اجمالي الودائع البنكية (1)	السنوات
51.98%	343.005	178.469	1990
53.86%	415.270	223.387	1991
52.72%	515.902	287.024	1992
63.24%	627.427	369.455	1993
65.71%	723.514	444.132	1994
66.39%	799.562	491.230	1995
66.02%	915.058	559.987	1996
66.48%	1081.518	667.781	1997
92.81%	1592.461	1113.660	1998
91.43%	1789.350	1252.542	1999
92.43%	2022.534	1441.852	2000
74.56%	2473.516	1789.508	2001
74.91%	2901.532	2127.359	2002
74.03%	3354.422	2442.948	2003
74.32%	3644.300	2750.372	2004
72.74%	4070.400	2960.568	2005
72.21%	4827.600	3516.537	2006
75.41%	5994.600	4517.356	2007
74.17%	6955.900	5161.887	2008
64.91%	7173.100	4731.820	2009
65.16%	8280.700	5394.999	2010
63.28%	9929.200	6283.280	2011
60.69%	11015.100	6688.300	2012
60.55%	11941.500	7229.200	2013
62.36%	13686.700	8548.800	2014
60.84%	13704.500	8335.000	2015
58.91%	13816.300	8141.500	2016
61.51%	14974.600	9207.500	2017
60.78%	16636.700	10113.100	2018
59.63%	16506.600	9844.400	2019
55.64%	17659.600	9871.100	2020

المصدر: - (1) و (2) النشرة الإحصائية لبنك الجزائر (1964 - 2020).

- (3) من احتساب الطالبة.

الملحق رقم (05): تطور الودائع حسب نوع الوديعة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	اجمالي الودائع البنكية (1)	الودائع تحت الطلب (2)	الودائع لأجل (3)	الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب $100 \times ((1) \div (2)) = (4)$	الأهمية النسبية للودائع لأجل $100 \times ((1) \div (3)) = (5)$
1990	178.469	105.546	72.923	59.14%	40.86%
1991	223.387	133.111	90.276	59.59%	40.41%
1992	287.024	140.841	146.183	49.07%	50.93%
1993	369.455	188.933	180.522	51.14%	48.86%
1994	444.132	196.452	247.680	44.23%	55.77%
1995	491.230	210.775	280.455	42.91%	57.09%
1996	559.987	234.029	325.958	41.79%	58.21%
1997	667.781	254.833	409.948	38.33%	61.67%
1998	1113.660	347.570	766.090	31.21%	68.79%
1999	1252.542	368.375	884.167	29.41%	70.59%
2000	1441.852	467.502	974.350	32.42%	67.58%
2001	1789.508	554.502	1235.006	30.99%	69.01%
2002	2127.359	642.168	1485.191	30.19%	69.81%
2003	2442.948	718.905	1724.043	29.43%	70.57%
2004	2750.372	1127.916	1577.456	41.69%	58.31%
2005	2960.568	1224.404	1736.164	41.36%	58.64%
2006	3516.537	1750.432	1766.105	49.78%	50.22%
2007	4517.356	2560.801	1956.555	56.69%	43.31%
2008	5161.887	2946.919	2214.968	57.09%	42.91%
2009	4731.820	2502.926	2228.894	52.90%	47.10%
2010	5394.999	2870.718	2524.281	53.21%	46.79%
2011	6283.280	3495.792	2787.488	55.64%	44.36%
2012	6688.300	3356.800	3331.5	50.19%	49.81%
2013	7229.200	3537.500	3691.700	48.93%	51.07%
2014	8548.800	4434.700	4083.800	52.06%	47.94%
2015	8335.000	3891.700	4443.300	46.69%	53.31%
2016	8141.500	3732.200	4409.300	45.84%	54.16%
2017	9207.500	4499	4708.500	48.86%	51.14%
2018	10113.100	4880.5500	5232.600	48.26%	51.74%
2019	9844.400	4313.000	5531.400	43.81%	56.19%
2020	9871.100	4159.100	5757.8	41.94%	58.06%

المصدر: - (1) و (2) و (3) النشرة الإحصائية لبنك الجزائر (1964 - 2020).

- (4) و (5) من احتساب الطالبة.

الملحق رقم (06): تطور الودائع حسب الجهة المودعة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

الوحدة: مليار دينار

الودائع لأجل			الودائع تحت الطلب				السنوات	
للقطاع الخاص		للقطاع العام	للقطاع الخاص			للقطاع العام		
المؤسسات الخاصة	الاسر والجمعيات		الاجمالي	المؤسسات الخاصة	الاسر والجمعيات		الاجمالي	
/	/	34.652	37.874	/	/	36.350	53.996	1990
/	/	46.277	43.715	/	/	47.453	72.912	1991
/	/	72.475	61.707	/	/	49.581	79.931	1992
/	/	94.240	72.259	/	/	65.968	105.552	1993
/	/	139.474	63.478	/	/	81.022	96.144	1994
/	/	187.685	65.925	/	/	96.944	87.489	1995
/	/	219.607	73.926	/	/	105.241	101.271	1996
/	/	273.306	101.1777	/	/	104.594	114.978	1997
/	/	577.958	131.304	/	/	144.813	191.541	1998
/	/	643.545	186.150	/	/	161.509	165.454	1999
/	/	728.387	179.509	/	/	205.965	187.432	2000
/	/	901.634	253.475	/	/	260.282	240.463	2001
/	/	1001.637	382.902	/	/	244.450	322.068	2002
/	/	1102.217	513.972	/	/	232.346	387.331	2003
/	/	1189.187	254.102	/	/	273.903	697.423	2004
/	/	1232.815	365.181	/	/	321.294	773.903	2005
/	/	1271.36	364.453	/	/	442.418	1163.928	2006
/	/	1395.884	350.673	/	/	563.301	1831.698	2007
/	/	1572.921	394.011	/	/	720.765	2056.423	2008
/	/	1772.577	499.167	/	/	903.596	1426.827	2009
184.527	1751.000	1935.527	579.536	672.179	238.500	910.679	1680.711	2010
212.883	1939.400	2152.283	625.678	746.288	293.400	10.39.688	2005.287	2011
233.223	2187.200	2420.423	862.900	888.500	335.700	1224.200	1667.055	2012
285.037	2312.400	2597.437	1022.500	1013	390.800	1403.800	1585.729	2013
279.686	2515.600	2795.286	1189.067	1159.700	421.200	1580.900	2008.844	2014
383.450	2756.000	3139.450	1211.949	1076.200	451.600	1527.800	1825.703	2015
370.275	2881.900	3252.175	1068.827	1090.910	532.100	1623.010	1672.567	2016
446.254	3001.400	3447.654	1162.726	1132.400	541.700	1674.100	2285.456	2017
507.375	3254.200	3761.575	1355.527	1340.800	621.900	1962.700	2531.695	2018
491.222	3369.500	3860.722	1639.192	1266.553	562.100	1828.653	2035.932	2019
613.100	3590.500	4203.600	1516.772	1408.120	620.100	2028.220	1673.968	2020

المصدر: - النشرة الاحصائية لبنك الجزائر (1964 - 2020).

- تقارير بنك الجزائر السنوية أعداد متفرقة.

الملحق رقم (07): تطور الودائع حسب الجهة المودع لديها في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

الوحدة: مليار دينار

الودائع لأجل		الودائع تحت الطلب		السنوات
لدى البنوك الخاصة	لدى البنوك العمومية	لدى البنوك الخاصة	لدى البنوك العمومية	
45.882	928.468	29.258	438.244	2000
82.994	1152.012	55.753	499.174	2001
172.229	1312.962	94.038	548.130	2002
67.475	1656.568	70.130	648.775	2003
67.900	1509.556	108.025	1019.891	2004
57.600	1575.300	116.100	1108.300	2005
65.300	1584.500	152.900	1597.500	2006
89.500	1671.500	191.100	2369.700	2007
120.700	1870.300	241.800	2705.100	2008
149.900	2079.000	261.00	2241.900	2009
190.800	2333.5	301.200	2569.500	2010
235.200	2552.300	400.000	3095.800	2011
280.00	3053.600	533.100	2823.300	2012
311.300	3380.400	595.300	2942.200	2013
290.100	3793.600	722.700	3712.100	2014
367.600	4075.800	594.000	3297.700	2015
398.600	4010.800	671.700	3060.500	2016
475.500	4233.000	733.500	3765.500	2017
494.300	4738.300	825.800	4054.700	2018
545.500	4986.000	856.800	3456.300	2019
607.300	5149.300	888.700	3270.400	2020

المصدر: تقارير بنك الجزائر السنوية أعداد متفرقة.

الملحق رقم (08): بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	معدل الفائدة على الودائع	المعروض النقدي الواسع كنسبة من الناتج المحلي	معدل التضخم	معدل البطالة	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
1990	8%	61.80%	16.65%	19.70%	-1.80%
1991	8%	49.10%	25.89%	21.20%	-3.60%
1992	8%	51.90%	31.67%	23.80%	-0.60%
1993	8%	50.10%	20.54%	23.15%	-4.30%
1994	12%	45.30%	29.04%	24.36%	-2.90%
1995	16.60%	37.20%	29.78%	28.10%	1.80%
1996	14.50%	33.00%	18.68%	25.90%	2.30%
1997	12.60%	36.10%	5.73%	26.41%	-0.50%
1998	9.10%	42.40%	4.95%	28.02%	3.50%
1999	8.30%	42.20%	2.64%	29.29%	1.70%
2000	7.50%	37.80%	0.33%	28.89%	2.40%
2001	6.25%	56.80%	4.22%	27.30%	1.70%
2002	5.30%	62.70%	1.42%	25.51%	4.30%
2003	5.30%	62.80%	4.27%	23.70%	5.80%
2004	3.60%	59.30%	3.96%	17.70%	2.90%
2005	1.90%	53.80%	1.38%	15.30%	4.40%
2006	1.80%	57.30%	2.31%	12.30%	0.20%
2007	1.80%	64.10%	3.68%	13.80%	1.80%
2008	1.80%	63.00%	4.86%	11.30%	0.70%
2009	1.80%	73.20%	5.74%	10.20%	-0.10%
2010	1.80%	69.10%	3.91%	10.00%	1.70%
2011	1.80%	68.10%	4.52%	10.00%	1.00%
2012	1.80%	68.00%	8.89%	11.00%	1.40%
2013	1.80%	71.70%	3.25%	9.80%	0.80%
2014	1.80%	79.30%	2.92%	10.60%	1.70%
2015	1.80%	82.00%	4.78%	11.20%	1.60%
2016	1.80%	78.90%	6.40%	10.50%	1.10%
2017	1.80%	79.30%	5.59%	11.70%	-0.80%
2018	1.80%	81.30%	4.27%	11.70%	-0.90%
2019	1.80%	80.50%	1.95%	11.81%	-0.90%
2020	1.80%	96.50%	2.42%	12.60%	-6.80%

المصدر: بيانات البنك الدولي

